THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

INTERNATIONAL

AFFAIRS

LIBRARY

الدكتور نزار الطبقجلي

كلية القانون والسياسة

الوجيز في الفكر السياسي

الجزء الاول

ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب

١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م

شركة الطبع والنشر الاهلية ـ بغداد

مديرية
مكتبة المركزية
جامعة بغداد

ساعدت جامعة بغداد على نشر هذا الكتاب

الدكتور نزار الطبقجلي

الوجيز في الفكر السياسي

الجزء الاول

١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م

شركة الطبع والنشر الاهلية ـ بغداد

Int. Aff.
JA
65
.T32

Ind. Aff.
JA
63
.T32

المقدمة

الفكر السياسي قديم قدم المجتمع البشري ، فكل مجتمع مهما كان عدد افراده وخصائصه لابد من قواعد تحكمه وتنظم أموره ، فالانسانية عرفت السياسة يوم ان وجد المجتمع البشري .

مما لا شك فيه ان الفكر السياسي يجمع نظريات متعددة ومذاهب متباينة . هذا الفكر يقوم على تعدد وجهات النظر في أهم ما يشغل حياة الانسان السياسية ، ونعني بذلك انظمة الحكم وما يتصل بها من مفاهيم .

ان هذا التراث الضخم هو نتاج عبقري لفئة من الناس ساهمت على مر العصور ، وعلى الرغم من تباين وجهات النظر ، في وضع أسس انظمة الحكم في عصرنا هذا ، وبالتالي فان علم السياسة هو ثمرة مجهود فئة من العظماء ندين لهم بالكثير .

ان عالم اليوم في اشد الحاجة لدراسة الفكر الانساني بجميع صوره واشكاله وخصوصا القديم منه ليستمد منه مقومات ومثل كثيرة تصلح لعصرنا الحاضر ، تركناها بعد ان تصورنا بزهو باننا قد بلغنا من العلم ما يكفي لغلق نوافذ الماضى ، متجاهلين ان ذلك الماضى كان الاساس الصلد الذي تقف عليه مدينة القرن العشرين .

الفكر السياسى جانب واحد ـ ولكنه مهم جدا ـ من جوانب الفكر الانساني لا فرق بين وقديمه حديثه الا من ناحية الزمن ، فحلقاته مترابطة اشد الترابط ولا يمكن فصم حلقة منه .

من هنا تأتى أهمية دراسة مفكري العصور القديمة خصوصا وان عالم اليوم ، وبعد حربين عالميتين وحروب منتشرة هنا وهناك زلزلت فيها جميع القيم والمثل التي قدستها البشرية واعتزت بها ، في أشد الحاجة لترسم الخط الصحيح لمعالجة ما وصل اليه انسان القرن العشرين بالاسترشاد بآراء فلاسفة العالم ومصلحيهم القديمين منهم والمحدثين .

ان عالم اليوم يعيش طائفة من التطورات والهزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية استطاعت قلب الاوضاع القديمة ، ان هذه التطورات لم يقتصر تأثيرها على تغيير طبيعة مجتمع القرن العشرين بل فتحت للعقلية الانسانية آفاقا جديدة .

ان هذه التطورات والحركات السياسية لا يمكن ان تنضوي تحت لواء صفة واحدة وان كانت تشترك بوحدة الهدف . اذ ان كل هذه الحركات تقصد دون شك تغيير الاوضاع الحاضرة سواء بالثورة او بطريقة اخرى ، ولكل واحدة مناهج واساليب في العمل قد تكون متباينة اشد التباين .

تسمى هذه الحركات والافكار السياسية بالمذاهب السياسية ، فهي مبادىء ترمي الى تنظيم المجتمع على قواعد واسس سياسية واقتصادية جديدة .

لا ينكر احد خطورة هذا التصارع ، اي تصارع المبادىء السياسية ، في مستقبل المجموعة البشرية خصوصا ان كانت النظم القائمة على هذه المبادىء تبغي السيطرة والاستغلال . والحربين العالميتين لدليل واضح على هذا الصراع السياسى الذي كان يبغي دون شك السيطرة من اجل تحقيق مكاسب اقتصادية .

ان المذاهب والمبادىء السياسية التي سادت القرن العشرين ليست بنتاج هذا القرن او القرن الذي سبقه ، وانما ترجع الى افكار واصول وجدت في الماضى . فالشيوعية مثلا تجد جذورها عند افلاطون في العصور القديمة والسياسى الانكليزي توماس مور في القرن السادس عشر مثلا . اما الفاشية الايطالية

فتستمد روحها من العهد الروماني القديم • والاشتراكية الوطنية الالمانيـــة (النازية) وليدة المثل العنيفة وقد تأثرت بالروح الجرمانية العنصرية والقوميـة الضيقة القائمة على روح السيطرة •

التعمق في دراسة الفكر السياسى ، البحث العلمي للنواحي المختلفـــة للنظريات السياسية يشكل بدون شك القاعدة التي تستند عليها المحاولات الرامية لتطوير علم السياسة الى علم يجعل من الملاحظة والدراسة الموضوعية او التجربة اساسا للوصول الى الحقيقة السياسية •

في عالم اليوم •• عالم التطور والحركة تزداد المشاكل التي لها اتصـــال بالسياسة ،حتى نستطيع القول بان للسياسة صلة بكل عمل نقوم به • فعالـــم النصف الثاني من القرن العشرين هو عالم تسوده السياسة • ومن هذا تتضـح لنا أهمية دراسة تطور الفكر السياسى •

ان انظمة الحكم القائمة في مختلف انحاء العالم مرت بتطورات مرحلية • فالنظام القائم في بلد ما مر بتطورات كثيرة ، ومما لا شك فيه ان هذه التطورات ما هي الا نتيجة حتمية لتفاعل الفرد بالمجتمع الذي ينتمي اليه وكذلك بالسلطة القائمة بأمر الحكم •

مدخل الى الدراسة

١ – وجود الفرد في المجتمع

تساءل العديد من الفلاسفة والكتاب وما زالوا لحد الان عن طبيعة العلاقة القائمة بين الفرد والكيان السياسى المنظم لحياة المجتمع ، ما مصدر سلطان المجتمع على الفرد ؟ وما هو سنده ؟ وقد تأتى هذا التسائل نتيجة وجود الفرد في مجتمع منظم • يولد الانسان في مجتمع معين فيجد نفسه خاضعا لالتزامات وواجبات متعددة ازاء المجموع ، عليه ان يتقيد بها والا عرض نفسه للعقاب •

الانسان كائن اجتماعي لا يمكنه العيش منعزلا عن غيره من بين البشر ، والمجتمع البشري ما هو الا مجموعة من الافراد • ان المجتمعات البشرية لا بد وان تكون قائمة على كيان ينظم أمورها ويحدد العلاقة بين افرادها • وفي سبيل هذا التنظيم يجب ان يكون للقائمين على هذا الكيان سلطة آمرة ، ومن هنا بدأ التساؤل عن ماهية السلطة ومن يقوم بها ويتولاها •

ان كانت الغالبية العظمى من الكتاب قد ذهبت الى ان المجتمعات لا يمكن ان توجد دون سلطة آمرة تلزم الافراد بالخضوع للقواعد التي وضعت لتنظيم حياة تلك المجتمعات ، قد ارتأت قلة من الكتاب عدم حاجة الانسان لسلطة تنظمه •

٢ – ضرورة وجود السلطة المنظمة

يمكن ان نصنف آراء الفلاسفة والكتاب فيما يتعلق الامر بضرورة وجود السلطة الى مدرستين :

أ – المدرسة الاولى :

هذه المدرسة تعتقد بان الانسان ولد حرا وعلى ذلك فيجب ان يبقى حرا وان وجود سلطة الدولة مما يؤثر على الفرد ويفسده ويؤثر على حريته وبالتالى

فالفرد يجب ان لا يخضع لاية سلطة • فالسلطة ، في نظر هؤلاء ، ليست الا اغتصابا للسلطان او القوة التي يجب ان لا تكون لاي على الاطلاق •

يمثل هذا الرأي الفوضويون كميخائيل باكونين• يعتقد باكونين ان السلطة تفسد الذين يماسونها بالقدر الذى تفسد الذين يخضعون لها[1] •

نظريات الفوضويين لا يمكن تطبيقها الا في حالتين اثبتت الوقائع والتاريخ الانساني استحالة قيامها : حياة افراد ذوي طبيعة ملائكية ، او حياة يعيش فيها الافراد كلا منهم بمعزل عن الاخر ، اى حياة انسانية بلا مجتمعات[2] •

ب ـ المدرسة الثانية :

وهي المدرسة التي تذهب ـ انطلاقا من واقع الانسان ـ الى ضرورة وجود الدولة وما يترتب على ذلك من ضرورة التنظيم ، حيث ان المجتمع الانساني لا يمكنه العيش مستقرا ولا يستطيع الاخذ باسباب الرقي والتقدم دونما تنظيم •

الا ان اصحاب هذا الرأي ـ المدرسة الثانية ـ اختلفوا في أصل الدولة •

٣ ـ النظريات التي تفسر اصل نشاة الدولة

يمكن تلخيص هذه النظريات بما يلى :

أ ـ المذاهب التيوقراطية

ب ـ نظرية العقد

جـ ـ نظرية القوة

د ـ نظرية العائلة

هـ ـ نظرية التطور التاريخي

---

(١) الدكتور حسن شحاته سعفان : اساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية • مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٢ •

(٢) نفس المرجع ص ٣ •

أ ـ المذاهب التيوقراطية :

وهي التي يطلق عليها البعض (المذاهب الدينية) • يذهب اصحاب هذه المذاهب الى ان الدولة انما هي من صنع الله وبالتالى مصدرها الله •

ينقسم انصار المذاهب التيوقراطية الى قسمين :

القسم الاول : من انصار نظرية الحق الالهي المباشر • ويذهب هذا الفريق الى ان الدولة كانت من صنع الله بطريقة مباشرة وان الله قد اختار الحاكم مباشرة للحكم كذلك •

القسم الثاني : من انصار الحق الالهي غير المباشر • يذهب هذا الفريق الى القول بان الدولة من صنع الله ولكن بطريقة غير مباشرة، والله كذلك لا يتدخل بشكل مباشر لاختيار الحاكم ، وانما يتم ذلك عن طريق رسم الحوادث بحيث تؤدي الى تلك النتيجة(٣) •

لا حاجة بنا الى القول بان المذاهب التيوقراطية قد اندثرت في الوقت الحاضر للانتقادات الكثيرة التي وجهت اليها نتيجة تبريرها للسلطة المستبدة اضافة الى خروجها عن نطاق البحث العلمي •

ب ـ نظرية العقد :

يقول اصحاب نظرية العقد بان أصل الدولة يرجع الى التفاهم والاتفاق بين الافراد ، ويرون بان الحق والعدالة والاستقرار مثلا مفاهيم لا يمكن ان تقوم وتوجد الا من خلال عملية عقلانية يتفق عليها الافراد • فالانسان في الحياة البدائية كان يعيش دونما وازع او حكومة تنظم اموره ، وكانت تسيره قوانين الطبيعة وحدها • ولكن بعد ان بلغ الانسان درجة معينة من الوعي ولما كان (الانسان)اجتماعا بطبعه لذا وجد نفسه يفكر في تنظيم حياته ، فأجتمع مع

---

(٣) الدكتور عبدالحميد متولي ، الوجيز في النظريات والانظمة السياسية ومبادئها الدستورية • دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٢٩ـ١٣٠ •

غيره • تم هذا التنظيم (الدخول الى الحياة المدنية) برضاء الافراد واتفاقهم بشكل عقد فيما بينهم •

ان هذه النظرية تجابه انتقادات متعددة من اهمها انه لو كان هناك عقد فعلى بين الافراد لاقامة المجتمع السياسى لكان اهم حدث تاريخي في حياة الانسان •• ولكن اين ذلك العقد ؟ ولو كانت نظرية العقد صحيحة لوجب ان يكون هذا العقد متماثلا في جوهره وبالتالى لتشابهت انظمة الحكم في العالم •

ج ـ نظرية القوة :

تقوم هذه النظرية على ان الدولة هي من صنع العنف والقوة ، العنصر الهام في هذه النظرية هو حكم الاقوى وسيطرته على الضعيف •
الدول تقوم وتزول بناء على قوتها او ضعفها ، حتى ذهب البعض الى حد القول بان الحق كلمة غامضة وان التفسير العلمي لها هو ان يكون بجانب القوي • وقد قال بسمارك بان القوة فوق الحق ، اما الفيلسوف الالماني نيتشه فيرى بان القوة هي أصل الدولة •

ان نظرية القوة خطرة في الواقع على حياة المجتمع حيث ان الانسان يخضع فيها الى السلطة السياسية بناء على الخوف منها بينما الاصل ان خضوع الانسان للسلطة السياسية هو نتيجة اقتناع وايمان بها •

لا يخفى ان الانسان ميال بطبعه الى الحرية وخضوعه الى نظام معين بالارهاب لا يمكن ان يدوم لفترة طويلة من الزمن ، والثورات المتعددة التي شهدها العالم ولا يزال لبرهان ساطع على ما نقول •

د ـ نظرية العائلة :

يذهب اصحاب هذه النظرية الى القول بان العائلة كانت الجماعة البدائية الاولى في اقدم العصور البشرية • وبعد ذلك اجتمع عدد من الاسر مكونين

العشيرة ، ومن اجتماع عدد عشائر تكونت القبيلة (الامر في حالة البدو الرحل) وحين استقرت القبيلة على الارض تكونت القرية ومن اجتماع عدة قرى تكونت المدينـــة[٤] .

هذه النظرية منتقدة كذلك ، حيث ثبت من ابحاث علماء الاجتماع بـــان العائلة بمعناها المعروف في الوقت الحاضر لم تكن قديما الخلية الاولى للمجتمع وانما كانت الخلية الاولى : « العشيرة التوتمية » .

هـ ـ نظرية التطور التاريخي :

يذهب انصار هذه النظرية الى ان كل مجموعة بشرية تتطور تبعا لظروف خاصة بها تطورا طبيعيا لتصبح دولة . ويبدو ان هذه النظرية اكثر النظريـات قبولا من لدن الكتاب في الوقت الحاضر .

« وتفضل هذه النظرية سابقيها ، في انها لا تضع قاعدة عامة تحكم اساس السلطة في كل الدول ، وانما ترى النظر في هذه المسألة في كل دولة على حدة تبعا لظروفها الخاصة بها من تاريخية واقتصادية واجتماعية »[٥] .

اما وقد انتهينا من دراسة النظريات التي بحثت في أصل الدولة علينا ان ننتقل الى موضوع آخر ، الا وهو تصنيف النظريات والمذاهب السياسية :

٤ ـ تصنيف النظريات والمذاهب السياسية[٦]

ان تصنيف النظريات والمذاهب السياسية لا يخضع في واقع الامر لتصنيف واحد مطلق متفق عليه ، ذلك لان المفكرين بالنظر لاختلاف آرائهم ووجهات نظرهم فانهم ينظرون الى هذه الناحية من زوايا متعددة .

---

(٤) الدكتور عبدالحميد متولي ، المرجع المشار اليه ، ص ١٣٧ .

(٥) الدكتور فؤاد العطار ، النظم السياسية والقانون الدستوري (الجزء الاول في تطور الفكر السياسي) دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٤ ص ١٦٠ .

(٦) لاحظ ذلك بالتفصيل عند الدكتور حسن شحاتة سعفان ، المرجـع المشار اليه ، ص ٧ـ١٢ .

أ ـ التصنيف الاول (التصنيف الثنائي) :

يقوم هذا التصنيف على تقسيم آراء الكتاب فيما يتعلق الامر بالدولة والفرد الى مذهبين :

١ ـ المذهب العضوي (المدرسة العضوية) :

ترى هذه المدرسة ان المجتمع يتكون من خلايا ، وان هذه الخلايا هي الافراد • فالافراد يضحون معان مجردة حينما ينظر اليهم كأفراد مستقلين ولكن تتجسد معانيهم حينما ينظر اليهم على اعتبارهم خلايا متماسكة في مجتمع الدولة • فالدولة ما هي الا جسما كبيرا حيا ، والافراد ليسوا الا اجزاء في هذا الجسم الكبير • ولما كان الكل سابقا على الجزء واكبر منه ، فالدولة هي الشيء المهم وذات الوجود الحقيقي • اما الافراد فليس لهم وجود حقيقي فهم معاني مجردة •

وبالتالى فالنظريات السياسية كي تكون شاملة وجامعة عليها ان تبحث اولا في كيان المجتمع السياسي ثم تدخل بعد ذلك في التفرعات التي تلتحم جميعا في مركز واحد وهو الدولة •

٢ ـ المدرسة الميكانيكية او الآلية :

ترى هذه المدرسة ان الدولة ليست الا مجرد اداة او آلة خلقها الافراد لغرض تنظيم حياتهم • فالدولة رمز وتشبه بالالة الميكانيكية وان حركة هذه الالة تتم بمقدر ما تقدمه الاجزاء (الافراد) من دفع وحركة لتعمل في ظل نظام يؤدي الى سير هذه الماكنة الالية •

ب ـ التصنيف الثاني (التصنيف الثلاثي) :

المذاهب السياسية وفقا لهذا التقسيم تنقسم الى ثلاثة مدارس او تيارات :

١ ـ التيار العقلي الطبيعي :

النظريات التي يقوم اساسها على هذا التيار ترى ان المجتمع او الدولة لا يمكن فهمها الا بربطها بمعايير سابقة على وجودهما •

هذا التيار متأثر بمحيط الانسان الطبيعي وبالكون الذي يعيش فيه • فيقول ان الانسان هو نتاج الكون ويخضع لقوانينه • فالقوانين الكونية او الطبيعية وجدت قبل ان يوجد الانسان وتظهر الدولة ، وهذه القوانين ، ثابتة ، دقيقة ، شاملة وتؤثر على الحياة الانسانية • ولا يستطيع الانسان العمل بدون هذه القوانين حيث ان لا قوة له عليها ، ويستطيع الانسان ادراك هذه القوانين او المعايير عن طريق امكانياته العقلية والفكرية •

تقوم هذه المدرسة او هذا التيار على افكار فلسفية ميتافيزيقية ، اي انها تقوم بالبحث عن العالم الخفي والغامض عن الانسان • هذا التيار بطبيعة الحال ذات افكار واراء يكتنفها الغموض وتحاول في تفسيرها لحياة الانسان ان تقيمه على ضوء صورة خيالية يختلف فيها الاجتهاد والرأي •

٢ ـ تيار الارادة (الاصطناع) :

يقوم هذا التيار على ان الدولة نظام ابتدعه الانسان بكل حرية لتنظيم حياته وهو ليس منسوخا عن نظام طبيعي سابق • افكار هذا التيار افكار مادية محسوسة تترك العالم الميتافيزيقي وتنزل الى الانسان نفسه •

فالارادة هي خالقة الدولة ، وبما ان الارادة الانسانية هي التي ابتدعت الدولة ، فللانسان الحرية المطلقة في تغيير طبيعة النظام السياسي واشخاص الحاكمين وفقا للشكل الذي يرتأيه •

٣ ـ تيار التماسك التاريخي :

يقوم هذا التيار على ان النظريات السياسية ما هي الا انعكاسات لتطور الفكر الانساني عبر اجيال التاريخ ، وما الدولة الا نتيجة لتطور تاريخي طويل تكونت فيه على مر الاجيال • ان حياة الانسان سلسلة متكاملة الحلقات وان كل حلقة من حلقات التاريخ لها ظروفها وعواملها وتأثيراتها على النظريات والمفكرين •

ان الثقافات والحضارات تؤثر وتتأثر بغيرها • فالحضارات المتجاورة لا بد وان تتفاعل فيما بينها ، والحضارات القديمة لا بد وان تؤثر في الحديثة • لـذا فان اصحاب هذا التيار يرون ان الطريقة المفيدة لدراسة الفكر السياسي تتبـع تطور هذا الفكر تاريخيا حيث يكون الامر معها ضروريا لربط الحوادث الزمنية والظروف المحيطة بها •

ويمكن اخيرا ان نضيف تصنيفا ثالثا للنظريات السياسية ، وهذا التقسيم بدوره ينقسم الى قسمين : الاول يتناول النظريات التي تستمد اصولها من الواقع الانساني ، والثاني يتناول نظريات المجتمعات الخيالية •

٥ ـ خطـة البحث

سنلجأ الى الطريقة التاريخية في البحث ، وعلى ذلك فسنقسم رداستنا لهذا الجزء الى ثلاثة ابـواب :

الباب الاول : ونتناول فيه الفكر السياسي الاغريقي

الباب الثاني : ونتناول فيه الفكر السياسي الروماني

الباب الثالث : ونتناول فيه الفكر السياسي في العصور الوسطى •

ان طبيعة البحث كانت تتطلب منا دراسة الفكر السياسي للحضـارات الشرقية القديمة انسجاما مع الطريقة التاريخية ، لكننا آثرنا عدم بحثه في هـذا الجزء على ان نفرد له في المستقبل جزءا خاصا به • كما اننا سوف لن نتعرض الى الفكر السياسي العربي الاسلامي في هذا الجزء من بحثنا ، وذلك لاهميـة موضوعه من ناحية ورغبتنا في بحثه في مؤلف خاص من ناحية اخرى •

واخيرا ، فلا ندعي باننا قد احطنا بالموضوع من جميع نواحيه او اننا قـد بلغنا الكمال في البحث• في الكتاب لا شك نواقص نستميح القارىء عنها عذرا، آملين ان نوفق في المستقبل الى استكمال جوانب النقص وسد منافذه ، والله الموفق •

الباب الاول

الفكر السياسى في عهد الاغريق

الفصل الاول : التنظيم الاجتماعي والسياسي لدولة المدنية

الفصل الثاني : المثل السياسية العليا عند الاغريق

الفصل الثالث : الفكر السياسي قبل افلاطون وارسطو

الفصل الرابع : افلاطون

الفصل الخامس : ارسطو

الفصل السادس : انهيار دولة المدنية

ان نور المعرفة الذي وصل الينا من عهد الاغريق ليس الوحيد ، بدون شك ، في العصور القديمة الذي اضاء الطريق للعصر الحاضر ولكن بدونه لما أمكن للحضارة الانسانية ان تصل الى ما وصلت اليه الان من تقدم ومعرفة ، فمعظم المثل العليا السياسية المأخوذ بها في الوقت الحاضر كمبادىء العدالة .. الحرية .. احترام القانون .. الحكومة الدستورية قد بدأت او على الاقل بدأ تحديد مدلولها . كما يقول الاستاذ سباين[1] بتأمل فلاسفة الاغريق نظم دولة المدينة التي كانت تحت ناظرهم . ان مدلول هذه المصطلحات قد لاقى في الواقع تغيرات كثيرة يجب معها ان يكون تفهم هذا المدلول في ضوء النظم التي اريد بها تحقيق تلك المثل العليا ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الظروف والبيئة التي عاشت في ظلها تلك المبادىء .

التفكير السياسي الاغريقي أوجد مبادىء عامة للحياة السياسية ، رغم تأثره بالنظام السياسي الموضوعي الذي كان يسود هذه البلاد ويميزها عن غيرها .

كان العالم الاغريقي يتكون من مجموعة مدن تسمى (دول المدينة) ولكل واحدة من هذه المدن نظم اجتماعية ودينية واحدة .

كانت الحياة السياسية عند الاغريق في العصور القديمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجود دولة المدينة التي كانت تلعب في حياة الاغريق نفس الدور الذي تلعبه الان الدولة الحديثة مع اختلاف في الاهمية طبعا .

---

(١) جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، الجزء الاول ، ترجمة العروسي ، ص ١ .

فبالنسبة للاغريـق لم تكن هناك من حضـــارة الا حضارة دولة المدينة ، وكانوا يعتبرونها هبة من الله ، وكانوا يميزون بين انفسهم على اعتبارهم اصحاب حضارة وبين غيرهم باعتبارهم من البربر • دولة المدينة بنظرهم وحدة سياسية : هي التنظيم السياسي والاجتماعي لرقعة من الارض التي يمكن ان تتكون مـــن واحدة او عدة مدن مع الريف المرتبط بها •

ان حاولنا مقارنة الدولة الحديثة بدولة المدينة الاغريقية لهالنا صغر أقليم الاخيرة وقلة عدد سكانها ، ومع صعوبة تحديد سكان دولة المدينة الاغريقية بصورة قاطعة ، الا انه يمكن القول بان متوسط هذا العدد هو ما بين ٢٥٠ر٠٠٠ـ٣٠٠ر٠٠٠ نســـمة •

الفصل الاول

التنظيم الاجتماعي والسياسي لدولة المدينة

١ ـ التنظيم الاجتماعي (الطبقات الاجتماعية)

كان سكان دولة المدينة منقسمين الى ثلاث طبقات اجتماعية متميزة الواحدة عن الاخرى من جميع النواحي •

أ ـ طبقة الارقاء العبيد :

كان نظام الرق نظاما عاما في عهد الاغريق ويمكن ان يقال ان حوالى ثلث سكان اثينا كانوا من طبقة العبيد(٢) • كان نظام الرق عنصرا مميزا للنظام الاقتصادى القائم في دولة المدينة •• وهذه الطبقة كانت بالطبع اقل الطبقات اهمية في السلم الاجتماعي ، اضافة الى حرمانها من حقوق المواطنين الاخرين • ومما لا شك فيه ان نظام الرق هذا يعتبر نقطة ضعف بالنسبة الى الديمقراطية اليونانية القديمة •

قامت نظرية الاغريق السياسية على التسليم بمبدأ قيام الرق وقد اعتبر الرأي العام ومفكروا الاغريق بان هذه الحالة شيء طبيعي يقوم عليه نظام دولة المدينة ، حالة قائمة وموجودة دونما حاجة الى مناقشة •

وقد قال ارسطو بما معناه ان الناس منذ اللحظة الاولى لولادتهم يكونوا مطبوعين اما بخاصة الحكم والقيادة واما بطابع الخضوع •• فوضع الرقيق الى سيده كمثل الجسم الى الروح ••

---

(٢) سباين ، المرجع المشار اليه ص ٣ ، بينما يذهب الاستاذ بارتملى في كتابه « القانون الدستوري » بان عدد الارقاء في أثينا بلغ ٢٠٠ ألف في حين ان عدد المواطنين (الاحرار) لم يكن يزيد عن ٢٠ ألف ، راجع عبدالحميد متولي ، المرجع المشار اليه ، ص ٢٣ ، هامش ٢ •

ب ـ طبقة الاجانب :

الطبقة الثانية التي تشكل سكان دولة المدينة هي طبقة الاجانب المقيمون في المدينة •

كانت المدن الاغريقية تزخر بالاجانب الذين يزاولون بها الاعمال التجارية وكذلك بعضا من الاعمال الحرفية • لم يكن يحق للاجنبي مهما طالت مدة اقامته في دولة المدينة ان يكتسب صفة المواطنة وان امتدت هذه الاقامة الى اجيال متعاقبة • اي بمعنى آخر ان نظام التجنس لم يكن معمولا به في عهد الاغريق حيث ان القوانين الاغريقية كانت تحظر على الاجنبي اكتساب حق الجنسية • الا انه يمكن القول بان بعض الاجانب استطاعوا التغلغل والانخراط في سلك المواطنين نتيجة اهمال او تغافل السلطة الحاكمة •

كان مركز الاجنبي يشابه في واقع الامر مركز الرقيق •• فرغم كونه حرا ، لم يكن مسموحا له المساهمة في الحياة السياسية للمدينة •• الخاصية التي تميز بها الاجنبي عن العبد في دولة المدينة هي الحرية •

ج ـ طبقة المواطنين :

لهذه الطبقة وحدها حق المشاركة في الحياة السياسية لدولة المدينة وتعتبر صفة المواطنة ميزة تكتسب بالولادة ، وكان الابن يعتبر مواطنا له حق المشاركة في الاعمال السياسية والادارية في المدينة التي كان يتمتع والده بعضويتها • وقد ذهب ارسطو الى ان الصلاحية لتولي وظائف المحلفين هي المعيار المميز لصفة المواطن •

في الفلسفة والواقع الاغريقي ان صفة المواطن اي التبعية لدولة المدينة كانت تعني القدرة على المساهمة في الحياة السياسية لها • واعتبر الاغريق ان صفة المواطن خاصة يشترك بها الشخص مع الاخرين ، لا على انها حق قانوني له ، اي ان فكرة الوطنية اقوى وشيجة واقل أهمية من صفتها القانونية في عصرنا هذا •

وعلى هذا فالمشكلة عند الاغريق لم تكن في مجرد منح الافراد حقوقهم بل كيفية ضمان المكان اللائق والصالح للفرد في المجتمع • وبعبارة اخرى كما يقول الاستاذ سباين كانت المعضلة السياسية في نظر مفكري الاغريق هي وضع كل طبقة من الافراد في المكان اللائق بهم في الجماعة بحيث تنشط فيها مختلف ظروب العمل الاجتماعي العامة(٣) •

٢ ـ النظم السياسية

لمعرفة النظم السياسية لدولة المدينة يؤخذ عادة نظام مدينة اثينا للدراسة على اعتبار انه المثل الاكمل والافضل من الناحية الديمقراطية •

عرفت اثينا نهضة عظيمة مبعثها في الواقع تأثير الفلاسفة من اهاليها وكذلك الاحتكاك بالاجانب الذين يأمونها بصورة دائمية •

كان نظام الحكم في اثينا يقوم على هيئتين هما عماد النظام الديمقراطي فيها ونقصد بذلك : المؤتمر العام والهيئات التمثيلية •

أ ـ المؤتمر العام :

يتكون المؤتمر العام في مدينة اثينا من جميع الذكور الذين ينتسبون الى طبقة المواطنين ، ويشترط في صفة العضوية ان يكون المواطن قد بلغ العشرين من العمر •

هذه الجمعية هي عبارة عن اجتماع شعبي تتداول فيه الامور السياسية ، ويجتمع هذا المؤتمر بانتظام عشرة مرات في السنة •

ان مقررات هذا المؤتمر تشبه الى حد ما التشريعات التي تصدر في الوقت الحاضر عن السلطة العامة والتي تستمد كيانها ووجودها السياسي من الشعب • أوجد الاغريق القدماء وسائل سياسية للرقابة على الموظفين ووضعهم تحت اشراف مجموع المواطنين اي المؤتمر العام وجعلوا هؤلاء الموظفين مسؤولين امامهم • لا

(٣) سباين ، المرجع المشار اليه ، ص ٥ .

يجب ان يذهب بنا التصور الى حد الاعتقاد بان المؤتمر العام قد مارس بالفعل جميع شؤون السياسة العامة ، فالواقع ان الديمقراطية المباشرة اي الحكم بواسطة الشعب كله مباشرة لامر صعب من الناحية العملية .

قلنا ان نظام دولة المدينة في أثينا وضع قواعد لرقابة القضاة والموظفين وكفلت مسؤولياتهم امام المؤتمر العام ، فقد اوجدوا هيئات منتخبة واسعة مع السماح لهذه الهيئات بالعمل باسم الشعب اما مدة التمثيل فيها فكانت قصيرة وقد أدى نظام قصر المدة مع شرط عدم امكانية اعادة انتخاب الاعضاء الى فسح المجال الى جميع مواطني مدينة أثينا للمشاركة في هذه الهيئات . وسيرا على هذه القاعدة كانت الوظيفة لا تسند في الواقع الى شخص واحد بل الى هيئة من عشرة اشخاص ، لذا نستطيع القول بان سلطة هؤلاء الموظفين كانت ضئيلة في الواقع ولكن في مقابل ذلك كانت توجد هيئتان لهما أهمية خاصة .

ب ـ الهيئات التمثيلية :

وهي مجلس الخمسمائة والمحاكم .

١ ـ مجلس الخمسمائة :

كانت جميع المدن الاغريقية تمتاز في واقع الامر وعلى اختلاف صورها بوجود مجلس منتخب يشابه الى حد ما المجالس النيابية في الوقت الحاضر .

اما في المدن الارستقراطية مثل مدينة اسبارطة مثلا فكان هذا المجلس عبارة عن مجلس شيوخ ويتألف من شيوخ يختارون لمدى الحياة دون ان يكونوا مسؤولين عن أعمالهم امام المؤتمر العام او جمعية المواطنين .

كان مجلس الخمسمائة في أثينا مجلسا منتخبا وهو بمثابة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العام ..

ولا يخفى ان اي مجلس بهذا العدد لا يستطيع الاضطلاع بمهام المسؤولية على الوجه الاكمل الذي وجد من اجله ، فقد توصل سكان مدينة أثينا الى حل

لهذه المعضلة وذلك بطريقة تناوب الحكم • ولما كانت هذه المدينة مكونة من عشرة قبائل فان كل قبيلة كانت تنتخب خمسين عضوا ويتولى ممثلوا القبائل الحكم بالتناوب اي أن كل خمسين كانوا يحكمون $\frac{1}{10}$ ايـــام السنة وهكذا بالتناوب • اما رئيس لجنة الخمسين فكان يختار من بين الاعضاء وليوم واحد غير قابل للتجديد •

اما مهمة المجلس فهي :

١ ـ كانت السلطة التشريعية هي اهم الاختصاصات التي يباشرها المجلس فكان يقوم باقتراح القوانين ليعرضها على المؤتمر العـــام •• وقـد مرت بعض الفترات ازدادت فيها قوة هذا المجلس حيث اصبحت ممارسته للامور التشريعية اكثر من المؤتمر العام نفسه •

٢ ـ القيام بالسلطة التنفيذية •

٣ ـ كان واسطة الاتصال بالسفارات الاجنبية واستقبال السفراء •

٤ ـ مهمة المراقبة والاشراف على موظفي الحكومة •

٥ ـ معاقبة المواطنين كالحبس وحتى الاعدام •• وذلك اما بواسطة حكم يصدره هو باعتباره محكمة او احالة المتهم الى احدى المحاكم •

٦ ـ مباشرة الامور المالية للدولة والاشراف عليها •• كجمـع الضرائب وادارة الاموال العامة •

٧ ـ واخيرا امتدت صلاحيات هذا المجلس الى الاشراف التام على الاسطول وادارته •

اما الامور المهمة جدا والمتعلقة بسلامة المدينة نفسها فكان يتم عن طريق المؤتمر العام مباشرة كاعلان الحرب وانهائها وفرض ضرائب جديدة او ســن القوانين • ان سلطات هذا المجلس وان كانت كثيرة ومهمة الا ان قراراته كانت مرهونة بمصادقة المؤتمر العام فله ان يوافق عليها أو يعدلها أو ان يرفضها •

٢ ـ المحـــاكم :

تعتبر المحاكم حجر الزاوية والاساس للنظام الديمقراطي في مدينة أثينا ، فهي مظهر من مظاهر العدل ورقابة الشعب على الاعمال القضائية .. حتى لقد ذهب البعض الى القول بانه لا يمكن مقارنة محاكم اليوم بتلك المحاكم .

وتمشيا مع المبدأ الديمقراطي للانتخاب كان اختيار المحلفين يتم عن طريق الشعب وذلك عن طريق الهيئات المحلية ، اما جهة اعمالهم فكانت تتم عن طريق الاقتراع .

كان يختار عن طريق الانتخاب حوالى (٦) الاف شخص كل سنة لهـذه الوظائف . اما عدد اعضاء المحكمة الواحدة فكان يتراوح ما بين ٢٠١ الى ٥٠١ محلفا . وتجدر الاشارة الى ان المحلف لم يكن يتقاض اجرا عن العمل الذي يقوم به ويشترط في المحلف ان يكون قد بلغ سن الثلاثين من عمره ، وكانت المحاكم تنظر في الامور المدنية والجزائية على السواء . اما عن طريقة اصدار الحكم فكان ذلك يتم على مرحلتين ، الاولى: تؤخذ فيها اراء المحلفين على الادانة او البراءة ، والثانية : كانت يتم بها تحديد نوعية العقوبة ويتم ذلك ايضا عن طريق التصويت . ان حكم هذه المحاكم نهائي لا يقبل ا ى صورة من طرق الطعن . ولما كانت كل محكمة تعتبر نفسها ممثلة للشعب الاثيني او انها الشعب فلذلك فأن حكم محكمة ما لم يكن ملزما لمحكمة اخرى ويقول سباين في هذا الصدد ان حكم اى محكمة لم يكن ليلزم محكمة اخرى لان كلتيهما ممثلة للشعب في عملها وتعتبر بصدده كالجمعية الشعبية (المؤتمر العام) نفسها . فكل منهما تعتبر انها هي الشعب في نطاقها ، ومن هنا كانت المحاكم اداة لتوثيق رقابـــة الشـعب واشرافه على الموظفين وعلى القانون ذاته(٤) .

---

(٤) نفس المرجع ، ص ١١ .

ولهذه المحاكم صلاحية الاشراف على موظفي الدولة من حيث اختيار صلاحية المرشح • وكذلك حق الاشراف ء لى دستورية القوانين اى كما دهب البعض الى القول بحق محاكمة القانون نفسه ، اذا كانت لهذه المحاكم صلاحية الاعتراض على تطبيق قانون ان كان مخالفا للدستور •

كان لاشراف المحاكم على أعمال موظف الدولة ثلاث صور : الاولى الحق في اختيار صلاحية المرشح قبل توليه الوظيفة (قيام دعوى مثلا بعدم صلاحية الموظف فتقضي المحكمة بذلك) • والثانية كانت عن طريق محاسبة ومراجعة اعمال الموظف عند انتهاء الخدمة • اما الصورة الثالثة فهي الحسابات وصرف اموال الدولة •

الفصل الثاني

المثل السياسية العليا عند الاغريق

قبل البحث في المذاهب السياسية او اراء الفلاسفة اليونانيين نرى انه من المستحسن او الواجب بحث فكرة المثل العليا السياسية عند الاغريق والمتمثلة في الديمقراطية والحرية والقانون •

١ ـ الديمقراطية :

لتفهم الديمقراطية عند الاغريق القدماء يرجع جميع الكتاب ودارسي تطور الفكر السياسي الى الخطبة المشهورة لبركليس الذى يعتبر وبحق زعيم الديمقراطية في ذلك العهد ، ولولا ان قام المؤرخ توسيديد بتسجيل هذه الخطبة لضاع علينا اثر خالد لتفهم الديمقراطية عند الاغريق •

وعلى الرغم من ان هذه الخطبة قد القيت في ذكرى شهداء أثينا في حربها ضد اسبارطة فقد كان الغرض الحقيقي منها هو اشعال روح الوطنية عند سكان أثينا وتمجيد هذه المدينة والحث على التعلق بها •

ويقول في ذلك :

« اناشدكم ان تسلطوا انظاركم يوما تلو يوم على عظمة اثينا حتى تفيض قلوبكم بحبها ، وان اخذتم يوما بمجدها وعظمتهـــا ، فاذكروا رجـالا عرفوا واجبهم ، واقاموا بشجاعتهم صرح هذه الامبراطورية ، وكانوا اذا ما جد الجد لا يخامرهم الا شعورهم بخوف العار واباء الضيم ، واذا ما قدر لهم الفشل أبوا ان تفقد بلادهم شرفها او مجدها فجادوا لهـــا راضين بأرواحهم كأعز قربان يقدمونه في يوم عيدها »[1] •

---

(١) راجع فقرات من هذه الخطبة عند سباين ، المرجع المشار اليه ص ١٣ ـ ٢٠ •

فأن اسمى ما يمكن ان يتباهى به الاثنين هو وطنيته ، فتعلق الفرد بدولته يجب ان يأتي في المقام الاول .. فالوطنية تأتي قبل التمسك بالاسرة او المال او الاصدقاء الى غير ذلك من الامور .

ومن هذا الخطاب كذلك يتضح لنا بان الفكر الاثيني كان يعتبر بان جميع نشاطات ومشاكل الفرد متصلة اتصالا وثيقا بالمدينة ولذلك فان الحياة في المدينه هي حياة مشتركة يشترك فيها جميع الافراد ، فالقواعد التي تنظم أمور المدينة هي في الواقع اسلوب للحياة اكثر من ان تكون نظاما تشريعيا .

فتولى الوظائف بالاقتراع وطريقة التناوب بالحكم ووجود الهيئات التمثيلية ما هي الا وسائل لتحقيق الديمقراطية عن طريق افساح المجال لاكثر عدد ممكن من المواطنين من المشاركة في المسؤوليات ان اضفنا الى ذلك مشاركة الجميع في المؤتمر العام . وهذا يتأتى بالطبع من ان النظام هو الطابع الديمقراطي القائم على حكم الاكثرية .

أ ـ المساواة السياسية :

في الكلام عن الديمقراطية يرجع رجال السياسة والكتاب أول ما يراجعون الى فكرة المساواة السياسية .. وقد تكلم عن هذه الفكرة بركليس وكذلك هيرودوت ، فالدولة الديمقراطية هي الدولة التي يكون فيها القانون للجميع ويطبق على الجميع .. وهذا يستتبع المشاركة في الامور السياسية وكذلك السلطة .

وهذه الافكار المتعلقة بالمساواة السياسية رأيناها في واقع الامر مطبقة ومأخوذ بها في نظام دولة المدينة لاثينا .

ويذهب بعض المؤلفين كالاستاذ توشار وزملائه الى القول بان التعلق بالمساواة السياسية هذه في ذلك الوقت كان يقوم على بعض حالات الخوف او الخشية الملحة . وبمعنى آخر نستطيع ان نقول بان توشار يرجع ذلك الى

الى مبدأ التوازن في المجتمع ، فيقول بان المساواة تحمي الطبقات الشعبية ضد اي رد فعل لحكم الاقلية واخراجهم عن الهيئات الشعبية والتمثيلية ، وكذلك فان مبدأ المساواة كان يحمي العوائل الكبيرة ضد اي استبداد مستند الى الشعب يرمي الى اتلافهم سياسيا(٢) .

ومبدأ المساواة هذا يقضي ان يشارك الجميع بالامور فلا يحرم شخص ما من هذه المشاركة بسبب ثروته او مركزه الاجتماعي . فالجميع متساوون في الحقوق ، العامة منها والخاصة ، فلا تفضيل لاحد على آخر ، متساوون في حل المشاكل ما بين الافراد ، متساوون في الحصول على المجد والعلى المتأتي نتيجة الجدارة وليس الى الطبقة التي ينتمي اليها . والذي يكسب عيشه بعمله اليدوي ليس بغريب عن السياسة ولا يجب منعه من ذلك بحجة عدم تفهمه السياسة .. وفي ذلك يقول بركليس : ـ

« نحن الوحيدون الذين نعتبر بان المواطن البعيد عن المسائل العامة ليس رجلا منعدم الضرر بل منعدم الفائدة » .

المشاركة بالاعمال السياسية ليس فقط حق من حقوق المواطن بل واجب عليه . وليس هناك من تمييز بين الحاكم والمحكوم فكل واحد سيكون حاكم ومحكوم بدوره .

ب ـ المساواة الاجتماعية :

الفكرة الديمقراطية أدت الى الاخذ ببعض المعايير أو المقاييس ذات الصبغة الاجتماعية . كالتعويضات المخصصة الى تشجيع المشاركة في الحياة العامة والمساعدات العامة الى المحتاجين والمعدمين . هذه الاجراءات ادت بالبعض الى اعتبار ذلك نوعا من انواع اشتراكية الدولة .

---

(٢) Touchard et autres: Histoire des idées politique. Tome 1. Paris 1963, p. 17.

ويمكن ان يقال ان بعض الاراء والمذاهب الشيوعية والجماعية وجدت لها صدى عند بعض الفلاسفة والكتاب كأفلاطون واكزنيفون مثلا ، فشيوعية افلاطون قائمة على الغاء نظام الاسرة ونظام الزواج والاستعاضة عنده بشيوع النساء والغاء الثروة على الحكام والجنود .

أما المساواة الاجتماعية بالمعنى المعروف بالوقت الحاضر فهذا شيء آخر .

يذهب الاستاذ توشار وزملائه الى القول بان اي رجل سياسة او مسؤول لم يعمل على وضع خطة او مذهب القصد منه المساواة الاجتماعية . والاجراءات التي يذكرها البعض في هذا الميدان متأتية عن ضرورات بعض الحالات او نتجت عن اتفاق حدوث بعض الظروف المعينة او لاي سبب آخر ، فعدم التوازن الاجتماعي الذي كانت تعيشه دولة المدينة ترجع جذوره الى ما قبل افلاطون . والديقراطية التي هي من صنع او عمل الطبقة البرجوازية المتنورة والمؤلفة من اصحاب السفن والتجار تبغي اعادة توزيع الثروة كملطف او مسكن ودلك لاجل ان تمنع من ان تأخذ المسألة شكلا حادا . وذلك لاجل ان تجعل كل طبقة تنتفع من الموارد المتزايدة للدولة ، ومن ناحية اخرى لكي تضمن لها (اي الديمقراطية) زبائن يستطيعون مزاولة حقوقهم السياسية[٣] .

وعلى كل حال فان خطب ديموستين(Demosthene)[٤] تبين لنا بان المصلحة العامة للمدينة وليس مصلحة جماعة او طبقة معينة هي ما تنشده الديمقراطية . ولهذا فهو يطلب من الاغنياء ومن أجل مصلحة الدولة ان لا يبخلوا عليها فيما يدفعونه لاجل المساهمة في تثبيت كيان الجمهورية ، والى الفقراء يطلب منهم ان لا يذهبوا الى حد اعتبار الدولة مصدرا يعولون عليه ، فثروة الاغنياء هي خزانة الدولة .

---

(٣) توشار ، المرجع المشار اليه ، ص ١٨ .

(٤) ديموستين ٣٨٤ ـ ٣٢٢ قبل الميلاد .. فيلسوف اثيني وهو أشهر من عرفتهم دولة المدينة من الخطباء .

ج ـ حكومة الشعب :

تتمثل السيادة وبقسم متعادل في مجموع المواطنين ومطلوب من كل شخص ان يمارس هذه السيادة • فالفكر السياسى الاغريقي كان يعتبر حالة المواطنة وظيفة في حد ذاتها ، فعلى الشخص اذن ممارسة اعمال هذه الوظيفة وذلك بالمشاركة بالامور العامة لدولة المدينة • فالمثل الاعلى في عهد بريكليس يتمثل في الشخص الذي يهتم بالامور العامة للمدينة سواء كان الشخص حاكما او كان من الذين تجب عليهم الطاعة •

هذا السلطان او هذه السيادة لهي بدون حدود ، فالمؤتمر العام له من الصلاحيات مما لا يمكن حصرها او عدها • وبهذا نرى بان الطبقة المحافظة او الرجعية كانت تحاول ايقاف هذه السيادة عند حد معين ، وما محاولة احياء مجلس الـ ٣١ Aréopage الذي وجد نفسه نتيجة للتطور الديمقراطي مشلول الحركة الا الدلالة على ذلك(٥) •

والسلطة التنفيذية لم تكن تعتبر باي شكل من الاشكال قوة موازنة او مقابلة للقوة والسلطان الذي يتمتع به المؤتمر العام • فالتغير الدائم للقضاة ومجلس الخمسمائة والتوالى الجماعي للوظائف (اي ان الوظيفة لم تكن مشغولة من فرد واحد بل من عدة اشخاص) كل هذا يؤدي بطبيعة الحال الى اضعاف السلطة التنفيذية امام سلطان وسلطة المؤتمر العام •

والقاعدة المعروفة في دولة المدينة في اثينا في ذلك العهد وهي قاعدة الحكم على المذنب بالنفي Ostracisme كانت في الواقع تبعد عن ذهن اي شخص خصوصا ان كانت اهميته تزداد يوما بعد يوم فكرة الاستئثار بالحكم •• ولهذا فان اقامة النظام السياسى في اثينا وبهذا الشكل لم يكن القصد منه الا حماية النظام من الدكتاتورية او من التأثير الخاص لشخص ما او جماعة معينة ، ولهذا

(٥) مجلس الاربوباج هو مجلس مكون من (٣١) شخصا من قدماء الموظفين وينظر هذا المجلس في الجنايات الخطيرة •

فان بركليس قد ناضل كثيرا من اجل ان يرفع من الناس سوء الظن به بعد ان زادت اهميته وقوت شخصيته كثيرا(٦) .

ويجب ان تضيف الى ذلك بان المحلفين كانوا وبمجموعهم يتقلدون هذه الوظائف عن طريق الانتخاب والقرعة ، فالقرعة كانت تمثل في نظر الديمقراطيين من أهل اثينا الطريقة الوحيدة التي تتمثل فيها المساواة والعدالة .. فكان عمل المحلف لا يجري تعينه عن طريق المحسوبيات والنفوذ بل عن طريق القرعة التي يلعب بها الحظ دورا .. ولهذا فان قاعدة المساواة او العدالة لا يمكن ان يؤثر عليها مؤثر في هذه الناحية .

كل هذا يعلل لنا ، في واقع الامر ، بانه لماذا لم تؤدي اي فكرة فردية او لجماعة معينة للتسلط على الحكم او الاتخاذ من المجد السياسي او العسكري وسيلة للسيطرة على السلطة . ولذلك نجد ان الديمقراطيين في اثينا يؤكدون دائما ان الشعب هو مصدر السلطة وصاحب السيادة وليس لاي فرد او سلطة حق الادعاء بذلك .

وما بيناه سابقا عن المؤتمر العام والهيئات التمثيلية وواجب المواطن في المشاركة في أعمال الدولة وتسير الشؤون العامة ثم كذلك عدم ترك العضوية في الهيئات تستغرق وقتا طويلا من الزمن يؤدي بالطبع ليس فقط الى القول بان الجميع يشاركون في الحكم بل ان الحكم يستمد قوته من رضاء الاكثرية .. اكثرية المواطنين .

٢ ـ الحرية :

ان الحرية كلمة نسمعها كل يوم ونقرأ عنها مرارا وتكرارا ، فالحديث عنها طويل ومتشعب حيث ان موضوعها هو موضوع الكرامة الانسانية والعدل ، قيمة الفرد وكيانه . الحرية بجميع صنوفها واشكالها كانت ولا تزال من اكثر ما تطرق اليه الكتاب والفلاسفة . ان اهمية الحرية تتأتى من انها

(٦) توشار ، المرجع المشار اليه ، ص ١٩ .

تتصل اتصالا وثيقا بكيان الفرد ووجوده • ان الديمقراطية التي تسعى اليها المجتمعات البشرية وتحاول جعلهادستورا للحكم لا يمكن الوصول اليها دونما ان تكون الحرية هي القاعدة التي يبني عليها نظام الحكم •

ان الشعب الذي لا يتمتع بحريته هو شعب مغلوب على أمره •• والحرية ان سلبت من شخص من الاشخاص اصبح اداة يحركها الغير •• فلا يمكن ان نحقق العدل دونما حرية •• ولا يمكن ان نصل الى الديمقراطية الحقة دون ان تكون قائمة على فكرة الحرية •• والفرد لا يمكن ان يشعر بانسانيته ان لم يكن حرا •

فالحرية صفة يكتسبها الفرد بالولادة ، وما الاصوات التي ترتفع كل يوم في عالم القرن العشرين والمنادية بالمساواة والقضاء على التميز العنصري ، نقول ان هذه الاصوات لا تبغي الا ان يرد للفرد حريته المسلوبة التي حرم منها عبر اجيال التاريخ •

في دراستنا للحرية عند الاغريق قد يتسائل المرء عن ماهية او حقيقة هذه الحرية في الوقت الذى كان الرق فيه نظاما اعترفت به دولة المدينة ولا يسعنا ازاء ذلك الا ان نقول بانه ليس في الامكان ان نقارن بين فكرة الحرية والمثل التي تتغنى بها اليوم وبين هذه الفكرة في ذلك العصر فالفاصل الزمني يجعلنا نقف في المقارنة عند حدود معينة •

نرجع ثانية الى خطبة بركليس المشهورة حيث تكلم فيها عن الحرية ، فقد جمع بينها وبين احترام القانون حيث قال :

« ليس في حياتنا العامة عزلة ، ولا في حياتنا الخاصة تشكك من الافراد او سوء الظن ، ولسنا نبغض جارنا ان هو فعل ما يريد ، ولسنا نرميه بنظرة لا يرتضيها ولو كانت لا تؤذيه• وانكنا نتذوق الحرية فيروابطنا الخاصة الا انروح الوقار تسود تصرفاتنا العامة • وانه ليعصمنا من الخطأ احترامنا للسلطات والقوانين •• » •

ذهب الفكر السياسي الاغريقي الى ان الحرية هي المعيار الذي يتميز به الاغريقي عن البربري الهمجي ، وقد كان الاغريق يؤكدون كثيرا على هذه الناحية اي فكرة الحرية ولا يتركون ان تمر اية فرصة ودنما التغني بالحريه • والواقع ان تفهمنا للحرية في الوقت الحاضر وان كان يختلف كثيرا عما كان عليه الامر في عهد الاغريق ، الا اننا ندين لهم بالكثير في هذا المجال •

حالة كون الشخص حرا بالنسبة للاغريق هو ان لا يكون عبدا باي شكل من الاشكال او لاي شخص من الاشخاص • فأهل اثينا استطاعوا ان ينتزعوا هذه الحرية بتعاقب الزمن ، فاستطاعوا ان ينتزعوا حرياتهم الواحدة بعد الاخرى الى ان وصلوا الى التمتع بالحرية السياسية والتي هي بنظر الاغريقي الحق في عدم الطاعة الا الى القانون • فالديمقراطية في عرفهم هي الطاعة الى القانون ضمن شرعية (اي طاعة القانون ما دام شرعيا) •

فيمكن ان نمثل الحرية بتمثال ذو وجهين الوجه الاول ويمثل الحرية القائمة على عدم الخضوع او القسر او التهديد الجسماني وغيره والوجه الثاني يمثل الخضوع الى النصوص والقواعد العامة لدولة المدينة(٧) •

فعندما تكونت دولة المدينة استطاعت ان تحرر الفرد من الخضوع الذي كان عليه بالنسبة الى بعض الاشخاص او الجماعات او شخص معين ولكن مقابل ذلك تطلبت منه ان يكرس لها نفسه ويخضع لها • فيمكن ان نقول عن ذلك بما يلي : حرية بواسطة القانون ولكن خضوع الى القانون •

وقد انتقد بركليس نظام الحكم القائم في سبارطة في كلامه عن الحرية : فالعادات في سبارطة كانت تقوم بتنظيم الحياة العامة وحتى الحياة الخاصة ، اما في اثينا فكان الامر على خلاف ذلك • فان هذه المدينة لم تتوقف عن الدفاع عن الحرية الفردية حتى في الوقت الذى اصبحت فيه المدينة هي حياة الجماعة ودخلت في جميع نشاطاتهم • فالشخص يبقى حرا في تنظيم حياته الخاصة خارج نطاق القوانين الموجودة •

---

(٧) توشار ، المرجع المشار اليه ، ص ٢٠ •

وما فكرة المناقشة التي كانت هي الصفة البارزة في ادارة شؤون المدينة الا صورة واضحة لمبدأ الحرية • هذا المبدأ يقتضي ان يشارك جميع المواطنين في ادارة شؤون الدولة • وتوجيه امورها بشكل حر • وما المناقشة الا احدى الوسائل التي تؤدي الى هذا الغرض •

٣ ـ القانون :

مما لا شك فيه ان القانون هو المرجع الاعلى في تنظيم امور الدولة فالحرية بدون قانون تؤدي حتما الى الفوضى • فالحرية في المجتمعات ، وحريات الافراد، يجب ان تتضمن احترام القانون • فالسيادة هي للقانون وليست الى شيء آخر •

فدولة المدينة في اثينا مثلا حيث كانت السلطة التنفيذية فيها ضعيفة ، نجد ان سلطان القانون في هذه المدينة كان السلطان الوحيد الذي يحمي الديمقراطية • وقد أدرك الاثيني بان طاعة القانون لهي من الامور التي تؤدي الى تحقيق الديمقراطية • فعندما يكون الحكم لغير القانون يحل محله حكم القوة غير المشروعة • فطاعة القانون ضرورية ولو أدى الامر في بعض الاحيان الى الاضرار في حالات معينة •

ويذهب أحد فلاسفة الاغريق الى القول ، بان حياة البشر سواء كانوا يعيشون في مدينة كبيرة او في مدينة صغيرة ، محكومة بالطبيعة والقانون • فبينما نجد الطبيعة بدون قاعدة عامة ومختلفة بحسب الاشخاص نجد ان القانون هو شيء عام وواحد بالنسبة الى الجميع • ويقول كذلك بان الجميع يدينون للقانون بالطاعة ، والقانون هبة من الالهة وبنفس الوقت فان العقلاء من القوم اكتشفوا فوائده فأوصوا بالعمل به •

والواقع ان نظرة اليونان القدماء الى القانون كانت تقوم على اساس ان القانون لا يشرع من قبل سلطة تشريعية وانما هو قانون موجود بالطبيعة وعلى المرء ان يكتشفه بمنطقه وعقله وبحسه وضميره •

الفصل الثالث

الفكر السياسي قبل افلاطون وارسطو

نجد من الواجب وقبل دراسة افلاطون وارسطو القاء نظرة على بعض الفلاسفة الذين سبقوهما • وقبل التطرق الى هؤلاء الكتاب نرى ان نلخص الفكر السياسي عند الاغريق بصورة عامة ذلك ان تلك الافكار سبقت في ظهورها النظريات والمذاهب السياسة • ويمكن تلخيص هذا الفكر في دولة المدينة الاثينية وفي أوج عظمته وبالنقاط التالية[1] :

١ ـ لما كانت دولة المدينة تهدف الى اقامة حياة جماعية مشتركة فانها ذهبت الى المساواة بين المواطنين بحيث يكون لكل شخص الحق كما للاخرين في المشاركة في ادارة وتوجيه أمور المدينة • كل شخص وبالطبع حسب مقدرته دون الاخذ بنظر الاعتبار الطبقة التي ينتمي اليها او الثروة التي يمتلكها •

٢ ـ ذهب سكان اثينا الى اعتبار نظام دولة المدينة اسلوبا للحياة اكثر من ان يكون تنظيما او تشريعا قانونيا • ولما كان تحقيق الانسجام هو الغرض من اقامة ووجود دولة المدينة فانهم مزجوا بين مقومات سياسية وخلقية واقتصادية واجتماعية لاقامة نظريتهم عن دولة المدينة •

٣ ـ السيادة هي للقانون وليست للحكام او فئة معينة او شخص ما • وعلى الافراد احترام القانون وان كان ذلك ، أي احترام القانون ، يؤدي الى ايقاع الضرر في بعض الاحيان •

---

(١) راجع الدكتور ثروت بدوي : النظم السياسية (الكتاب الاول ـ تطور الفكر السياسي والنظريات السياسية) • دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٣٦ـ٣٧ •

٤ ـ تقوم فكرة الحرية على المشاركة في ابداء الرأي في أدارة شؤون الدولة ولكن هذه الحرية لا يجب ان تكون الا ضمن نطاق القانون • فالحرية تقتضى احترام القانون ، حيث ان القانون يقوم على فكرة المساواة بين جميع المواطنين •

٥ ـ الديمقراطية في نظر دولة المدينة في اثينا هي حكومة الاغلبية ولا يتم ذلك الا عن طريق المساواة السياسية والمشاركة • فادارة أمور الدولة لم تكن محصورة بجماعة معينة من الناس بل في يد اكبر عدد ممكن من المواطنين• فالوظائف كانت تناوبية •• وما المناقشات التي كانت دائرة الا الدلالة على فكرة الديمقراطية والحرية التي تقوم عليها قواعد الحكم • وكان حب الاثيني للمناقشات والمجادلات يفوق حد التصور •

تتفق الديمقراطية الاغريقية مع المفهوم الديمقراطي الحديث حيث تجعل السلطة في يد مجموع المواطنين وتعترف لهم بحق ابداء الرأي ، اما المساواة السياسية فكانت الطابع العام لتلك الديمقراطية اضافة الى ان الحكم فيها كان للاغلبية •

ولكن بالرغم من كل ذلك ولما كان السلطان الكلى هو للدولة (مجموع المواطنين الاحرار) فلا نستطيع ان نقول بان الافراد كان يعترف لهم بضمانات قبل المجموع • هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فقد امتازت الحياة السياسية لدولة المدينة الاثينية بالصراع الحزبي وما كان يؤدي اليه هذا الصراع من تكتل ومشاحنات وعدم استقرار سياسي وبالتالى تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة • اضف الى كل ما تقدم ان الديمقراطية الاثينية بتطرفها أدت الى ان يتوصل اي مواطن ، مهما كانت ثقافته وكفاءته واختصاصه ، الى اعلى المراكز في الدولة ، وبالتالى فالظاهرة التي كانت سائدة هي عدم وجود اخصائيين في مراكز الادارة والحكم • وقد كان هذا التطرف من الاسباب التي عملت على سقوط دولة المدينة[٢] •

(٢) الدكتور عبدالحميد متولي ، المرجع المشار اليه ، ص ٢٤ـ٢٥ •

هيرودوت (٤٨٠-٤٢٥ ق٠م)

يعد هيرودوت أول من كتب بالسياسة عندما فرق بين نظم الحكم المختلفة٠ لقد ناقش الحكم الديمقراطي والحكم الاوليجارشي (حكم القلة) والنظام الملكي او سلطة الفرد المطلق ، وذلك في صورة مناقشة بين ثلاثة اشخاص يدافع كل شخص منهم عن احد هذه الانظمة الثلاثة :

أ ـ اوتانيس والديمقراطية

يذهب اوتانيس في دفاعه عن نظام الحكم الديمقراطي الى القول بان التجربة التي عاشتها دولة الفرس القديمة القائمة على الحكم الفردي تدل على ما في ذلك النظام من عيوب ٠ حيث ان حكم الفرد ينقلب وبطبيعة الاشياء الى حكم استبدادي، ذلك لان الفرد ميال بطبعه الى التحكم ٠ وفي مقابل هذا النظام الذي لا يعرف حدا في تحكميته يقدم لنا اوتانيس النظام الديمقراطي كأصلح نظام يمكن الاخذ به ٠ فالسيادة فيه للقانون ، وهو يقوم على المساواة ومسؤولية الحاكم المختار[٣] ٠

ب ـ ميجابيز والاوليجارشية

يؤيد ميجابيز اوتانيس في رأيه عن نظام الحكم الملكي من ناحية عيوبه ومساؤه ، ويقول بانه من المؤكد ان الحكم الشعبي الديمقراطي يسمح لنا بان نتخلص من مساوىء الملكية ٠ ولكنه يرى بان اعطاء السلطة الى الشعب فيه ضرر كذلك ، وذلك لان الشعب جاهل ومتهور ومندفع وراء عواطفه ونزواته ٠ الطاغية يعرف ماذا يفعل اما الشعب فانه لا يعرف ماذا يفعل لانه غير متنور وليست له الامكانية لان يكون كذلك ٠ وبهذا نجد ميجابيز يفضل الحكم القائم على الاقلية المختارة[٤] ٠

---

(٣) Marcel PRELOT: Histoire des idées politique. Deuxième édition, Paris 1967, p. 17-18.

(٤) نفس المرجع ، ص ١٨-١٩ ٠

ج ـ داريوس والملكية

اما الشخص الثالث داريوس فانه يذهب الى ما ذهب اليه زميله ميجابيز في رأيه عن نظام الحكم الشعبي ، غير انه يختلف عنه فيما يتعلق الامر بحكم الاقلية. فهو من انصار الحكم الفردي لما فيه من فوائد ومزايا . فالملكية تحقق سلامة الحكم والسرية في العلاقات الخارجية للدولة .

يرى داريوس ان الاوليجارشية لا بد وان ينتهي الامر بالقائمين بالحكم بها الى المنافسة والتشاحن واذكاء نار العداوة والتطاحن بينهم الى ان ينتهي الامر بالنهاية الى ان يتسلط احدهم على السلطة وبالتالى اقامة حكم فردي .

اما النظام الديمقراطي ، فنجد ان داريوس في تحليله له يرى ان نهايته لا بد وان تكون سلطة الفرد المطلق . حيث ان الاشرار يحاولون الاستئثار بالسلطة ، ولوضع حد لذلك يظهر شخص يبغي القضاء على هذا الاستبداد فيحظى بتأييد الجميع . فان وصل الى مقصده ، استلم هذا المحرر السلطة ليصبح ملكا . فأذن جميع الانظمة تؤدي ـ وبدون شك ـ في نهاية المطاف الى نظام الحكم الملكي او الفردي[٥] .

وفي ختام هذه المناقشة يدلي هيردوت برأيه مرجحا نظام الحكم الديمقراطي ، ويمكن لنا القول بأن هيرودوت في تفضيله للديمقراطية كان متأثرا بالنظام الديمقراطي الاثيني .

٢ ـ هيبودام دي ميليه

يعد هيبودام اول كاتب سياسي حقيقي في تاريخ الفكر السياسي ، وقد قال ارسطو عنه بانه اول شخص اقدم على اعطاء فكرة لدستور حسن .

كان هيبودام مهندسا معماريا ويعتبر أول مخطط للمدن في العالم الاغريقي . ويقال بان هيبودام كان صاحب فكرة بناء الدور الواحدة جنب الاخرى على شوارع منظمة . ففي البداية كانت الدور في اليونان متناثرة هنا وهناك

(٥) نفس المرجع ، ص ١٩ـ٢٠ .

وكان لعدم التنظيم هذا فوائده ، حيث ان كل مأوى كان يعتبر في حد ذاته قلعة في وجه العدو .

قام هذا المهندس المعماري ببناء رودس وكان ذلك على الاكثر سنة ٤٠٨ ق.م ، وهو الذي صمم احواض السفن في ميناء بيروس اليوناني .

أ ـ تنظيمه للمدينة :

رغم ان هيبودام كان من المهتمين بالامور العامة ولكن لكونه اجنبي عن مدينة اثينا فأنه لم يساهم في حكومتها او يشارك في تسيير الامور العامة فيها .

في تقسيماته يقدم لنا هيبودام تقسيما غريبا فريدا في نوعه حيث انه يقسم كل شيء الى ثلاث . فالطبقات يقسمها الى ثلاث والقوانين يقسمها الى ثلاث والملكية كذلك وهلم جرا .

التنظيم الذى يقدمه هيبودام للمدينة هو تنظيم خيالى . فالمدينة مكونة من ١٠٫٠٠٠ عشرة الاف مواطن . اما من ناحية اختيار هذا الرقم او الاقتصار على المدينة قليلة السكان فهذا ناتج عن العقلية الاغريقية القديمة في نظرتها الى دول المدينة . حيث كانت هذه المدن صغيرة فالاغريقي يفضل المدن الصغيرة على المدن الكبيرة المعروفة لدينا في الوقت الحاضر ، فلا جغرافية اليونان ولا نظرتهم الى فكرة الحرية مثلا كان يساعد على قيام المدن الكبيرة . ولا ننسى ان الرقم المقدم اي الـ ١٠٫٠٠٠ لا يمثل مجموع السكان وانما مجموع المواطنين ، فاذا اضفنا الى هذا الرقم النساء والاطفال وكذلك الاجانب ثم طبقة الارقاء تضاعف عدد سكان المدينة الى عشرة اضعاف .

يقسم هيبودام المواطنين الى ثلاث طبقات :

١ ـ الطبقة الاولى :

وهي طبقة صفوة او نخبة القوم . وهذه الطبقة هي المكلفة بأدارة المصالح العامة للشعب وتكون هذه الطبقة الهيئة الحاكمة .

٢ ـ الطبقة الثانية :

والطبقة الثانية تتكون من الرجال الاقوياء الشجعان المكلفين بالدفاع عن الوطن • فالطبقة هذه تكون الهيئة العسكرية •

٣ ـ الطبقة الثالثة :

والطبقة الثالثة تتكون من الرجال المثابرين العاملين المنتجين لما تحتاجه المدينة من مواد • هذه الطبقة تكون هيئة الصناع والعاملين(٦) •

هذا التقسيم للطبقات اخذ به في الواقع من قبل اغلبية ان لم نقل جميع فلاسفة العصور القديمة • فالشعب لم يعتبر ابدا مكونا من طبقة واحدة بل من طبقات معتددة •

وكل هيئة من هذه الهيئات مقسمة بدورها الى ثلاث وحدات :

فالهيئة الحاكمة تتكون من لجنة تحضيرية ومجلس شيوخ وأخيرا سلطة تنفيذية • والهيئة العسكرية تتكون من القادة والضباط والجيش المحارب ثم عامة الناس القادرين على حمل السلاح •

واخيرا الهيئة العاملة تتكون من الزراع والتجار •

وفيما يتعلق الامر بالزراعة هناك تقسيم ثلاثي بالنسبة للاراضي • فالارض مقسمة الى اراضي مقدسة واراضي عامة واراضي خاصة • اما فيما يتعلق الامر بالتجار فانه يؤكد على المستوردين والمصدرين • وبالرغم من ان هيودام قد ميز بين الطبقات فانه وخلافا على قسم من معاصريه أو الذين أتوا بعده فانه لا يعطي الى واحدةمن هذه الطبقات الافضلية فيما يتعلق الامر بالسلطة السياسية او الحقوق ، فالمزارعين رغم انهم غير مسلحين ، الصناع والتجار رغم انهم غير

---

(٦) راجع ارسطو في مؤلفه السياسة ك٢ ب٥ ف٢ ترجمة احمد لطفي السيد • منشورات الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، وكذلك شرح هذه الفقرة لسانتهيلر في نفس الصفحة • (هامش رقم ٢) •

مسلحين فهم اعضاء في المدينة .. كلهم يستطيعون ان يكون حـــكاما ان هم انتخبوا من قبل الشعب[٧] .

من هذا نلاحظ ان هيبودام يتكلم عن الانتخاب في الوقت الذي كان فيـه قدماء الاغريق يرون في الانتخاب طريقة ارستقراطية . فالقرعة كانت في نظرهم هي الوسيلة الديمقراطية الوحيدة التي تحقق المساواة .

بصورة أعتيادية يختار الحكام من مجلس الشيوخ ، والقواد العسكريون من الطبقة الثانية للتقسيم الثلاثي الذي يقدمه لنا ، ولكنه يذهب الى القول بان اي طبقة ليست مخصصة بالطبيعة الى القيام بعمل محدد .

ب ـ النظام المختلط :ـ

يذهب هيبودام الى ان نظام الدولة لا يمكن ان يكون سليما غير متزعزع الا اذا جمع عناصر مختلفة . وعلى ذلك نجد ان فيلسوفنا هذا يذهب في تفضيله الى نظام الحكومة المختلطة ، ولكنه لا يريد ان يخلط الا الاشكال الطبيعية . وعلى هذا فانه يقوم بعمل تميز بين اشكال الحكومات السليمة والقـــوية وبين الاشكال الاخرى المنحرفة والفاسدة . وعلى هذا نراه يؤكد على ذلك بقولـــه « انني لا اتكلم الا عن الاشكال الطبيعية » .

يخرج هيبودام من نطاق الاشكال الطبيعية ، وبأعتبار ذلك مخالف لما لما يجب ان يكون عليه الامر في مدينة حرة ، النظام الاوليجارشي والنظـــام الاستبدادي . وفي مقابل ذلك ولاجل تشكيل الحكومة التي يعتقد بانها الافضل يدخل تباعا في الدستور الملكية والارستقراطية والديمقراطية .

فالنظام الذى يدعو اليه هذا الفيلسوف هو اذن نظام مختلط يجمع عناصر متباينة مستمدة من انظمة حكم مختلفة ،وهي : النظام الملكي والنظام الارستقراطي واخيرا النظام الديمقراطي .

---

(٧) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ٢٤ .

خشية منه بانحراف الملكية نحو الاستبداد يرى هيودام ان السلطة الملكية يجب ان تقيد وذلك تحقيقا للمصلحة العامة • ادخال العناصر الارستقراطية والديمقراطية للحكم في هذا النظام لا يكون الا موازنة لعيوب الملكية ، وبالتالى فهو يدعو الى نظام اشبه ما يكون عليه نظام الحكم البريطاني في القرن السابع عشر كما وصفه مونتسكيو في مؤلفه روح القوانين[٨] •

يرى هيودام بان فكرة التنافس الطبيعي تتطلب ان يكون الحاكم من الطبقة الارستقراطية ، وعلى ذلك فيجب تمرير السلطة بين افراد الارستقراطية • وبقول اخر ان منصب الملك يجب ان يكون دائما وابدا للطبقة الارستقراطية •

وتتأتى الديمقراطية من واقع ان المواطن هو بالضرورة عضو في الدولة ، فيجب العمل على ان نحقق له قسطا من المشاركة والمنافع • لكن ذلك التدخل ، تدخل المواطن في الامور العامة للدولة سيكون محددا ومقيدا بالامتيازات الملكية من ناحية والامتيازات الارستقراطية من ناحية اخرى •

ان نظام الحكم وان كان سليما الا ان الدولة تكون مهددة باخطار كثيرة • هذه الاخطار منها ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي •

الخطر الخارجي الرئيس هو الاختلاط بالاقوام الاجنبية (هيودام اجنبي عن دولة المدينة الاثينية) • ما المقصود بالاجنبي عند هذا الفيلسوف ؟ هل مفهوم ذلك ، الاجنبي عن دولة المدينة رغم انتمائه الى العالم الاغريقي ؟ ام الاجنبي عن العالم الاغريقي ؟ نحن نرجح ان يكون الاجنبي عند هيودام هو الاجنبي عن العالم الاغريقي •

اما الاخطار الداخلية فانها تتأتى من الاختلافات وحركات العصيان والفتن • من اجل الوقاية من الاخطار الخارجية والداخلية ، فان هيودام يضع لنا جدولا للوقاية من هذه الاخطار[٩] :

---

(٨) الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ، ص ٤١ •
(٩) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ٢٥ـ٢٦ •

١ ـ فأول ما يجب عمله هو الاهتمام بالشباب وتهذيبهم ، على ان يكون الهدف من ذلك هو الاعتدال والتخفيف من اللهو والعقاب • وبصورة عامة فان المدينة يجب عليها ان تسهر على تحقيق الاحتفاظ بالاخلاق •

٢ ـ المحافظة على التوزيع العادل للثروات • يذهب هيبودام الى فكرة المحافظة على المساواة في الموارد او على الاقل القيام بمنع التفاوت الكبير في الموارد لما في ذلك من خطر على كيان الدولة •

٣ ـ ان التوازن في دولة المدينة يتم عن طريق اعطاء الوظائف الى الذين يملكون المؤهلات التي تستلزمها هذه الوظائف • فالوظائف التي تتطلب النزاهة تعطى الى اصحاب العفة والفضيلة ، والوظائف التي تستلزم خبرة معينة تعطى لاصحاب تلك الخبرة وبعبارة اخرى يدعو هيبودام الى فكرة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب •

٤ ـ يجب تمجيد الحكام الذين يقومون بتأدية اعمالهم على الوجه الاكمل • ويمكن لنا القول بان افلاطون قد تأثر بهذه الفكرة كما سنرى فيما بعد •

ويجب علينا التلميح الى فكرة ايداع اولاد الجنود القتلى الى الدولة لتتكفل بتربيتهم وتعليمهم •

ج ـ صيانة دولة المدينة :

اذا اتفقنا بان هذه العناصر الثلاث اي الملكية والارستقراطية والديمقراطية تتداخل في الدولة فكيف يمكن لنا في هذه الحالة ان نحقق التوافق بينها ؟ يجيب على ذلك هيبودام بانه توجد ثلاث مؤثرات تلعب دورها في هذا المجال ، وهي تلك المتعلقة[١٠] :

بالمذاهب والمعتقدات
بالاذواق والاخلاق
بالقوانين

(١٠) نفس المرجع ، ص ٢٦ •

فالمذاهب والمعتقدات تعمل على التخفيف من اهواء الانسان ، فتقوم بتحسينها وتوجهها نحو الفضيلة • فالمذاهب والمعتقدات تعتبر والحالة هذه مصدرا للاصلاح الفردي ، ويمكن ان يقال نفس الشيء عن الاذواق والاخلاق التي تشكل او تكون سجية او طابع الشخص • فالاخلاق تعمل على التلطيف من حدة مزاج الفرد •

واخيرا القوانين • فالقوانين من عوامل الابتعاد عن مواطن الشر خوفا من الوقوع تحت طائلة العقاب ، كما انها تدفع الى العمل الصالح سعيا وراء الحصول على الشرف والمجد •

يقسم هيبودام القوانين الى ثلاثة انواع : قوانين ضد (الطموح او الاهانة[١١]) وقوانين ضد الضرر وقوانين ضد القتل •

من دراستنا للمحاكم اتضح لنا عدم وجود تدرج في النظام القضائي في أثينا ، الا ان هيبودام ، ولاجل احترام القانون والمحافظة عليه ، يدعو الى انشاء محكمة عليا تحكم بطريق الطعن في جميع القرارات غير الصحيحة والصادرة من المحاكم • اعضاء هذه المحكمة يكونون من الشيوخ المعينين بواسطة الانتخاب •

بالاضافة الى ما تقدم فهو يذهب الى ان الحياة العامة للدولة تسيطر على جميع فعاليات الافراد • فالرقابة على الاخلاق والقيود المفروضة على الافراد ليس الا حقا مطلقا للمجتمع على الفرد • فليس للفرد ان يدعي حرية التصرف في مجال من المجالات ، فجميع تصرفات الفرد مقيدة بالحياة العامة للمجموع • ومن ناحية اخرى فان الحياة المدنية لا يمكن ان تعرف الاستقرار ، كذلك فان الازدهار

---

(١١) لكتاب السياسة لارسطو ترجمتان في اللغة الفرنسية احداهما للاستاذ بريلو والثانية للاستاذ باتملي سانتهيلر التي ترجمها الى العربية أحمد لطفي السيد • فبينما يذكر بريلو في مؤلفه تاريخ الافكار السياسية « قوانين ضد الطموح » ص ٢٦ ، نجد ترجمة احمد لطفي السيد عن سانتهيلر تذهب الى « قوانين ضد الاهانة » ك٢ ، ب٥ ، ف٢ •

لا يمكن ان يدوم ان لم تتحقق عبادة الالهة • وانطلاقا من ذلك فقد ذهب الى الكفر والزندقة لا يمكن اعتبارهما منافية للاخلاق فقط بل كذلك تقصير في الواجبات نحو الدولة •

ادرك هيبودام ما لمكافأة اصحاب المواهب من أثر على تقدم الدولة وازدهارها فنادى بتقدير ومكافأة اصحاب الاختراعات العلمية ، لكن ارسطو يعارض هذه الفكرة ، وهذا غريب من فيلسوف كأرسطو ، اذ يقول : « واما الجوائز المكفولة لاولئك الذين يستكشفون استكشافات نافعة للمدينة فذلك قانون يمكن ان يكون خطرا على الدولة وان يكن ظاهرة جذابا • انه سيكون مصدر دسائس بل ثورات ••• »[١٢] •

اما من ناحية النظام الاجتماعي فكان هذا الفيلسوف من دعاة الاشتراكية ويدعو الى القضاء على الفوارق بين الثروات ، اما التعليم فيكون من شؤون الدولة[١٣] •

٣ ـ سقراط (٤٧٠ أو ٤٦٩ـ٣٩٩ ق٠م)

يروى عن سقراط انه قال : الاخرون من الرجال يعتقدون المعرفة بينما هم لا يعرفون شيئا ، ولكني الذي لا اعرف شيئا لا اعتقد اولا ادعي معرفة الشيء الذى لا اعرفه[١٤] • هذه الجملة تلخص لنا فلسفة سقراط : البحث عن المعرفة •

تقول لنا الاستاذة ماركريت تايلور استاذة الدراسات الكلاسيكية بالكلية الملكية بجامعة لندن والمحاضرة في الفلسفة اليونانية في جامعة كمبردج عن سقراط ما يلي :

---

(١٢) ارسطو ، السياسة ، ك٢ ، ب٥ ، ف١٠ •

(١٣) الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٢ •

(١٤) Charles WERNER: La philosophie greque. p. 42.

« ان شخصية سقراط وحياته جزء اساسي في تعاليمه • فقد كانت اصالته واستقلاله تظر بأجلى بيان في رفضه العمل السياسى • اذ كان من الطبيعي لاي رجل يريد ان يبرز بقدرته على زملائه ان يتجه الى الزعامة في عالم السياسة ولكن سقراط اختار العكس »(١٥) •

ذهب سقراط الى امكانية القيام بخدمة مدينته ومواطنيه بشكل افضل وذلك بمساعدة الناس على ان يكونوا مواطنين صالحين دون سلوك طريق العمل السياسي وان كان قد تطرق الى السياسة بشكل غير مباشر •

كان سقراط يعتقد ان مهمته التربوية معينة له آلهيا ، وذلك باقناع الناس بالجهل الذى يعيشون فيه وكذلك باقناعهم بالبحث عن العلم الحقيقي الذى يمكن بواسطته الوصول الى الخير والسعادة •

كان سقراط يعيش على هدايا اصدقائه وكان يلبس راءا واحدا صيفا وشتاءا على السواء • كان يرى بانه خادم الله وان ترك مهمته التربوية لهو خيانة وجبن • عاش سقراط مع الناس ، وكان يوجد غالبا في الاسواق والشوارع العامة والملاعب وكان يدخل في مناقشات مع أي شخص يجد فيه الاستعداد الكافي لذلك •

تأثر الشباب الاثيني كثيرا بهذا الفيلسوف خصوصا انتقاداته الموجه الى النظام الديمقراطي باعتباره نظاما قائما على الجهل • وفي أواخر حياته اتهم بافساده للشباب وذلك بانتقاده للديمقراطية • ثم اتهم اخيرا بالالحاد وحوكم بهذه التهمة ثم ادين واعدم • ويعتبر اعدام هذا الفيلسوف الكبير لطخة عار في جبين الديمقراطية الاثينية •

عرف عن سقراط تمسكه الشديد بفكرة الطاعة للسلطة الشرعية واحترامه للقواعد الدستورية مهما بلغت تلك القواعد من قسوة • تأثر سقراط بهذا الامر بقائد أثينا « بركليس » • نذكر ذلك لنبين مدى اهتمام سقراط بفكرة المواطنة وفقا للروح الاغريقية •

---

(١٥) ماركريت تايلور : الفلسفة اليونانية • مترجم ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٨ ، ص ٧٣ •

يشرح افلاطون في محاورة « اقريطون » سبب رفض سقراط الهرب من سجنه عندما حكم عليه بالاعدام : « وهو ان الهرب سيفسد المبادىء التي انفق حياته باكملها في الدعوى اليها • لقد كان الحكم الذي صدر عليه بالاعدام باطلا في الحقيقة ، وكان الوصول اليه نتيجة تشويه للحقائق مشين للذين اقاموا عليه الدعوى • ولكنه كان حكما قانونيا لمحكمة مؤلفة بطريقة قانونية ، فمن حق الدولة حينئذ ان تضعه موضع التنفيذ • وان الخطأ الذي ارتكب في حق سقراط خطأ لم ترتكبه اثينا • فاذا هرب سقراط من السجن فان ذلك يكون جريمة في حق الدولة وقوانينها ذاتها ، وهو خيانة لروح المواطنة »(١٦) •

كانت الاخلاق هي جل اهتمام هذا الفيلسوف ، على الرغم من تطرقه الى نواحي متعددة • وقد كان هذا الموضوع بالنسبة له هو الموضوع الاكثر اهمية بل الموضوع الوحيد الجدير بالدراسة والبحث •

عاش سقراط في جو فلسفي رائده الاضطراب • فقد كان هناك صراع فلسفي حيث ذهبت جماعة في اثينا الى التمسك بالتقاليد القديمة وذهبت الى ان المتاعب التي يواجهها الانسان ـ في ذلك العصر ـ هي نتيجة ابتعاده عن تلك التقاليد ومن ثم فقد ذهبت الى الدفاع عن السلطة والنظام وعملت تمييزا بين الخطأ والصواب • اما الجماعة الاخرى فقد انكرت السلطة ثم تسائلت عن مصدر التمييز بين الخطأ والصواب ، وذهبت الى ان الانسان يمكن له ان يفعل ما يريد ويحصل على ما يستطيع الحصول عليه من الحياة لنفسه •

ان الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء هو عدم بحثهم عن المعرفة ، وعلى هذا فيذهب سقراط الى ان المعرفة هي الشيء الوحيد المطلوب • فالحياة ينقصها التوجيه الصحيح ، حيث ان الناس غير متوصلين لذلك التوجيه وذلك لجهلهم بمعرفة الخير في الحياة التي نعيشها •

---

(١٦) الفرد ادوارد تيلر : سقراط • سلسلة الالف كتاب (رقم ١١٥) ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٠١ـ١٠٢ •

أكد سقراط على الخير ، فالخير فضيلة وهو مستحيل بدون المعـــرفة • وكلمة فاضل نجد لها اختلافا في المعنى وفقا للتطبيق الذي يتـــم عليها أو هي مخصصة لاجله • وتشرح لنا الاستاذة تايلور كلمة فاضل عند سقراط فتقول :

« بانه عندما نتكلم عن سكين فاضلة او طعام فاضل او صورة فاضلة فتلك صفة مختلفة في كل حالة تجعل الشيء فاضلا • فالعامل المشترك لتصور الفاضل في كل هذه الاحوال هو المطابقة او الاتفاق مع الهدف • والشيء فاضل بالنسبة الى غاية كونه اهلا للوفاء بالغرض ـ اي بعمل الشيء المقصود •

« وكلمة (فاضل) تستعمل ايضا للموجودات البشرية في علاقتها بوظائفهم المختلفة • فنحن نتحدث عن مزارع فاضل • وحذاء فاضل • وجندي فاضل • وأم فاضلة • او نستطيع ان نتحدث في الفاظ عامة عن رجل فاضـل او امرأة فاضلة ويظل المعنى هو نفسه • اي الملائمة لغرض معين • ولكن ثمة اختلافا بين فضيلة الاشياء وفضيلة الناس • فالسكين الفاضلة لا تؤدي الغرض منها او تعلن عن فضيلتها ما لم يتناولها احد ويستعملها في قطع شيء ، والطعام الفاضل لا يؤدي الغرض منه ما لم يتناوله شخص ويأكله • ولكن هذا يختلف بالنسبة الى الرجال والنساء لانهم لا يستطيعون اظهـــار فضيلتهم بان تستخدمهم قوى خارجية استعمالا آليا بل هم مضطرون الى استخدام انفسهم للاغراض التي خلقوا من أجلها • ولا يستطيع احد ان يستخدم نفسه بالطريقة الملائمة لغرض معين ما لم يعرف ما هو الغرض وما هي وسائل تحقيقـه • والخـــير مستحيل بدون المعرفة »(١٧) •

كان سقراط يرى بان المعرفة هي عملية مستمرة وفي تقدم • وعلى ذلك فالشعور بالجهل هو الخطوة الاولى في التربية التي تؤدي الى المعرفة • وهذا يفسر لنا لماذا ان سقراط لم يقل بانه عالم بل باحث عن المعرفة •

(١٧) ماركريت تايلور ، المرجع المشار اليه ، ص ٨١ •

المعرفة هي الاساس وذلك لانها تشمل الحياة والخير • والشخص الاكثر تعليما ليس بالضرورة الافضل • فالشخص لا يستطيع ان يكون فاضلا ان لم يكن عارفا بماهية الحياة وكيف يحياها •

اما موقفه من النظام الديمقراطي الذى كان سائدا في اثينا ، فنستطيع ان نقول بانه وان لم يكن سياسيا او صاحب نظرية سياسية فقد انتقد هذا النظام المتطرف انطلاقا من فكرته عن المعرفة • فقد انتقد الديمقراطية حيث ان الاقتراع والتصويت لا يمكن ان يكونا وسيلة للحكم السليم ، ذلك ان الحكم الحقيقي مصدره العلم وهذا العلم لا يتأتى الا للعلماء والحكماء ، وبالتالى ان اردنا حكما سليما صحيحا فلابد ان يترك أمر ادارة الدولة الى العلماء • ومن هذه الفكرة ، اي فكرة عدم الايمان بالديمقراطية ، اعتبر سقراط عدوا لها وداعية للارستقراطية ، ارستقراطية العقلاء التي آمن بها من بعده تلميذيه اكزينفون وافلاطون •

ذهب سقراط الى ان رجل الدولة هو من كانت له موهبة الحكم والادارة ويعرف كيف يحظى بطاعة واحترام الناس له ، اما طريقة وصوله الى السلطة فليست بذي شأن • هذه الموهبة لا تكون الا لقلة من الافراد • آراء سقراط عن الديمقراطية ونقده لها كانت ـ كما ذهب جميع الكتاب ـ السبب في اعدامه •

وختاما نذهب مع الدكتور ثروت بدوي الى :

« ان سقراط لم يكن ذا لون سياسى معين ، ولذلك لم يهتم بدراسة أشكال الحكومات او لمن تكون السيادة • وانما كان يبحث عن حقائق الاشياء فحسب دون ان يكون لديه مذهب سياسي معين يريد ان يقنع به الخصم او المحاور • فكان يسلك طريق الجدل والحوار ، حتى يثير التفكير في النفوس ويدفع الى البحث عن الحقيقة • الا انه في جدله وتشكيكه في معتقدات الاخرين كان يبدو متهكما بها ومسخفا لها[١٨] •

(١٨) الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٣ •

٤ ـ اكزنيفون (حوالي ٤٢٥ ـ حوالي ٣٥٥ ق٠م)

على الرغم من ان اكزينفون قد عاصر افلاطون الا اننا فضلنا درجه في هذا الفصل (الفكر السياسى قبل افلاطون وارسطو » وذلك كي نخصص دراسة خاصة لكل من هذين الفيلسوفين الكبيرين • فدرج اكزينفون ، اذن ، هنا لا يمكن أن يكون الا من باب التنظيم الشكلى للبحث ليس غير •

اكزينفون ـ تلميذ سقراط ـ كرس جهده لمهاجمة وانتقاد النظام الديمقراطي لدولة المدينة الاثينية ، حيث انه ذهب الى ان طابع ذلك النظام يتسم بالانقسام وعدم النظام والاختصاص • ومن ذلك نستطيع ان نقول ان كان بركليس قد تغنى بديمقراطية اثينا ، فقد تغنى اكزينفون بمهاجمة ذلك النظام وتسفيه مناصريه •

يرى اكزينفون ان المناقشات والخطب الرنانة والحق المعطى الى الجميع في ابداء الرأي في اثينا ، يرى فيها امورا منافية لمنطق العقل والصواب • وفي مقابل ذلك ينادي بسلطة الفرد والارستقراطية • وقد ذهب الى اعتبار النظام الارستقراطي في اسبارطة نظاما نموذجيا •

ساهمت عوامل متعددة في التكوين الفكري لاكزنيفون ، منها : شخصيته حياته ، اتصاله بسقراط •• الخ •

ينتمي اكزنيفون الى الطبقة الارستقراطية الغنية (فهو من هذه الناحية شبيه بافلاطون) ولقد لعبت هذه النشأة دورا كبيرا في حياته حتى انه كان كثيرا ما يقدم نفسه الى الغير وهو على صهوة جواده • هذه حالة نفسية نستطيع منها ان نتبين بان الرجل كان يبغي لنفسه مقاما عاليا ورفيعا في المجتمع[١٩] •

(١٩) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٠ •

اعجابه ودعوته للنظام جعلت منه انسانا يهوى الجمال (بالمفهوم العام) بصورة عامة • حتى انه ذهب الى ان الترتيب والنظام داخل المسكن أمر لـــه اهميته •

لا شك ان سقراط قد لعب دورا في تكوين اكزنيفون من ناحيـــة الاراء السياسية ، اي مهاجمة الديمقراطية وتفضيل الارستقراطية • فقد انتقد سقراط ـ كما رأينا ـ النظام الديمقراطي الاثيني باعتباره نظاما جاهلا لا يستند عـــلى المعرفة • والواقع ان احدى النقاط الاساسية في الفلسفة السقراطية هي تمييزه بين المتعلمين وغيرهم • وهذا الرأي تأثر به كل من اكزنيفون وافلاطون •

العامل الاخير في تكوين اكزنيفون السياسي ، هو اعجابه الشخصي (يرتبط ذلك بنشأته الارستقراطية) بالنظام السياسي لدولة المدينة الاسبارطية • ان هذا الاعجاب لم يقتصر على المديح وانما تعدى ذلك ، حيث التحق اكزنيفون بهذه المدينة وحارب مع جيشها ضد اعدائها •

بعد ان قضى اكزنيفون فترة طويلة من حياته في سبارطة ، نجده في الفترة الاخيرة من حياته يعود ثانية الى اثينا • سبب رجوعه الى اثينا يعود حســـب رأينا الى الحالة النفسية التي تنتاب الانسان وهو خارج وطنه • فالحنين والرغبة في العيش ثانية على الارض التي انجبته كانت هي الاساس في رجوعه •

أ ـ هل يعتبر اكزينفون فيلسوفا ؟

كتب اكزنيفون عدة مؤلفات في السياسة ، وقد ترجمت هذه المؤلفات الـى اللغة الفرنسية في مجلدين سنة ١٨٧٩ •

يذهب البعض الى عدم امكانية اعتبار اكزنيفون فيلسوفا ، ويقـــولون بأن اتصاله بسقراط لم يمكن الدافع له الا الود الشخصي والاحترام ولم يكن مبعثه المشاركة في الاراء الفلسفية ، فجل ما يعرف عنه هو اندفاعه في العمل والقتال وبالتالى فهو ليس بصاحب نظرية سياسية ذات مقاييس منتظمة •

القول بان اكزنيفون لم يكن يشارك سقراط اراءه الفلسفية وبالتالى فاتصاله به كان قائما على الود الشخصى والاحترام فقط ، برأينا يتنافى مع الواقع وخصوصا مع رأيه في مفهوم الزعامة • ومع ذلك فقد كانت لاكزنيفون معايير عامة في السياسة خصوصا تلك المعايير المتعلقة « بمعرفة ما يجب معرفته او بعبارة اخرى معرفة ما يجب لاجل الحكم والادارة » • وقد كان اكزنيفون يرى في السياسة فنا وهي اعلى ما يمكن ان يصل اليه الفن من مقام •

ب ـ مفهوم الزعامة(١٩)

لما كان التحكم والمهارة في فن السياسة هو اعلى ما يمكن ان يصل اليه الانسان ، فحكم الدولة ، اذن ، لهو العمل الاكثر اهمية في المجال الانساني •

وهنا يفرق اكزنيفون بين المعرفة بالقضايا السياسية والتي تجعل الفرد قادرا على الحكم وتحمل أعباءه ، وبين عدم المعرفة بهذه الامور والتي تضع الشخص في عداد العبيد •

السؤال الذى يدور بخلد اكزنيفون ويثيره لا يتعلق بالسلطة في حد ذاتها ولكنه يتعلق ، بالواقع ، بشخص القائد او الزعيم ذاته • ذلك ان السلطان هو القيادة ، قيادة الاكثر اهلية لذلك •

يفرق اكزنيفون بين الحاكم والزعيم • والواقع ان هذه التفرقة لتعتبر برأينا أروع ما جاء به هذا الرجل • فقد عرف العالم العديد من الحكام ، ولكنه لم يشهد الا قلة من الزعماء • ولا زلنا حتى اليوم نصف البعض من رجال السياسة بلقب « رجل دولة » وذلك لتأثيرهم المباشر في عملية سير التاريخ وما لهم من صفات تجعلهم يؤثرون بالاحداث لا يستطيع معها حاكم آخر ان يؤثر بنفس الدرجة او ان يسهم بنفس الدرجة في دفع حركة الاحداث •

---

(١٩) لاحظ ذلك بالتفصيل عند بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٤ـ٤٧ •

يقول في ذلك اكزنيفون في مؤلفه Les mémorables ما يلي :

« الزعماء هم ليس اولئك الذين يحملون صولجان الحكم ، وليس اولئك الذين اختيروا من قبل الناس أو عينوا بواسطة القرعة ، أو اولئك الذين استحوذوا على السلطة بالعنف والقوة أو الخديعة • الزعماء هم اولئك الذين يعرفون كيف يرأسون ويقودون » •

فبين من هو على رأس السلطة السياسية وبين المؤهل للحكم وادارته فرق كبير • ويذهب اكزنيفون الى ان الزعيم او الرئيس يفرض نفسه كقائد الباخرة عندما تحيط بها الاخطار ، أو كالطبيب بالنسبة للمريض •

فعندما تحيق الاخطار بالباخرة يسلم جميع ركابها ـ مهما كانوا ـ مصيرهم الى قائدها وبالتالى يقومون بطاعة اوامره وتوجيهاته • والمريض في فراشه يخضع الى طبيبه ويسلم امره اليه • بهذه الامثلة يريد اكزنيفون ـ متأثرا باستاذه سقراط ـ ان يبين ان هناك افضلية للمتعلمين والمتنورين على غيرهم من الجهلاء•

يذهب اكزنيفون الى القول بان القيادة تتطلب نوعا من التفوق الفني • ومع هذا فهناك صفات اخرى تعتبر ضرورية للقيادة والزعامة :

من صفات القيادة ، الخطابة • وعلى الرغم من ان اكزنيفون كان شديد الانتقاد لعلماء البيان وخطباء الديمقراطية الاثينية ، فقد بقى ـ باعتباره اثينيا ـ شديد الحساسية الى جمال الكلمة ويعتقد بقيمة الخطابة من ناحية الاقناع وكان يؤكد كثيرا بل ويلح على ضرورة معرفة الزعماء فن الاقناع • أي اقناع اولئك الذين يقودونهم وذلك باللجوء الى العواطف والمصلحة وحب المجد • وبالفعل فقد وجد اكزنيفون نفسه مرة مضطرا عندما كان قائدا عسكريا على رأس ١٠٫٠٠٠ رجل الى اللجوء الى الخطابة لرفع معنويات رجاله •

هذه الاهمية المعطاة الى الخطابة لهي نتيجة لفكرة أخرى يحددها لنا افلاطون بقوله : « السياسة تتضمن القبول والانضواء ولا تتضمن القسر » • فالغرض من الخطابة الاقناع •

يذهب اكزنيفون الى القول بان الزعامة تتميز بصفة اخرى مهمة ـ وقد اعتبرها من اهم الصفات ـ الا وهي العمل لاجل المصلحة العامة • فلم يوجد الزعيم على رأس شعبه للاهتمام بمصالحه الشخصية ، ولكن لاجل أن يعمل على تحقيق مصلحة المجموع الذى ارتضاه رئيسا • يقول :

« الرئيس أو الزعيم هو في خدمة الذين يقودهم ، ذلك لان هؤلاء قد اختاروه بالنظر للصفات التي يتحلى بها لغرض الدفاع عن مصالحهم » •

على رجل الدولة ان يتحلى اضافة الى ما تقدم على فضائل خلقية • يجب عليه ان يكون متمكنا من السيطرة على اهوائه • وعلى ذلك فعلى الزعيم او الرئيس ان يكون خاضعا لبعض القواعد المتعلقة خصوصا بالعفة والقناعة ، ويجب عليه ان يكون محبا للعمل اضافة الى تمتعه بالمقاومة الجسدية ، كما يجب عليه الانصراف عن الملذات •

ادرك اكزنيفون بان تحقيق مصالح الشعب لا يمكن ان يتم دون مجهود مستمر وتعب وارهاق ، وبالتالى فالعمل المستمر والفضائل يمكن لهما ان يحلا محل الموهبة • والسلطة القائمة على جميع هذه الخواص والمزايا يتولد عنها النفوذ على مجموع المحكومين • هذه القوة لا يمكن ان تتحدد بالاوسمة او الشرائط او ببعض السمات الخارجية ، بل حتى ليس في تقلدها الطبيعي الاعتيادي وانما بحالتها المجردة والظروف •

يقول اكزنيفون :

« القائد الفذ يستطيع ان يدفع بجنوده الى حب العمل واللهفة الى الامتياز والنبوغ امام قائدهم » •

ويذهب كذلك في كتابه الاقتصادي الى القول بان الفذ من الناس هو الذي يستطيع ان يدفع الناس الى السير خلفه • ذلك حقيقة رجل عظيم الذى يتمكن من القيام بذلك بواسطة الذكاء اكثر مما يستطيعه بواسطة القوى الجسدية •

اضافة الى ما تقدم فان اكزنيفون يعتقد بان الحصول على السلطة لا يقوم فقط على صفات الزعيم بل كذلك على ارادة الالهة .

ج - انظمة الحكم عند اكزنيفون :-

يذكر لنا بدوي عن سنكلير بان اكزنيفون يقسم انظمة الحكم الى خمسة : النظام الملكي الدستوري والنظام الاستبدادي ويجمعهما ان السلطة في يد فرد واحد ؛ والنظام الارستقراطي والنظام البلوتوقراطي اي حكم الاغنياء ويجمعهما ان السلطة في يد عدد محدود ، واخيرا النظام الديمقراطي حيث تكون السلطة في يد الاغلبية[٢١] .

يفضل اكزنيفون النظام الملكي والنظام الارستقراطي ويدعو الى دمجهما في نظام واحد ويهاجم الانظمة الاخرى . فيرى بان الملكية هنا تكون محاطة بعظماء القوم ونبلائهم ، كما انها تستند على الشعب ، لان الشعب وبرضائه التام يقوم بطاعة السلطة .

اما من الناحية الاجتماعية فكان اكزنيفون من دعاة الشيوعية . ويذكر لنا بدوي عن جانبه انه من « هنا يظهر خلافا للفكرة السائدة في العصر الحديث ، ان الارتباط ليس حتميا بين الشيوعية والديمقراطية وان الفكرة الشيوعية قد نادى بها في اليونان القديم انصار الارستقراطية وعلى رأسهم اكزنيفون وافلاطون »[٢٢] .

---

(٢٠) الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٤ .
(٢١) نفس المرجع ، ص ٤٤ .

الفصل الرابع

افلاطون (٤٢٨ ـ ٣٤٧ ق٠م)

ان كانت اليونان القديمة قد شهدت ميلاد ونمو افكار ومذاهب سياسية وعاشت المفاضلة بين تلك النظريات والمذاهب السياسية قبل افلاطون وارسطو ، الا ان هذين الفيلسوفين قد اعطيا للفكر الانساني بوجه عام والفكر السياسي بوجه خاص دفعا جديدا ونورا جديدا • ومما لا شك فيه انه كانت لآراء افلاطون وارسطو آثار بعيدة المدى في تطور الفكر السياسي ، اضافة الى ان العديد من الفلاسفة والكتاب قد استلهموا الكثير من نظريات الفيلسوفين ، حتى اننا لانزال حتى اليوم نجد البعض من تلك الآراء ذات صدى في نفوس الكثير من ابناء القرن العشرين •

في هذا الفصل سندرس افلاطون الذي ولد سنة ٤٢٨ ق • م في بيئة ارستقراطية نبتت ـ كما يقول البعض من الكتاب ـ على تفضيل النظام الاسبارطي • اختلط افلاطون بسقراط وتأثر بآراءه فكان خير من حمل رسالة استاذه •

تركت الاحداث التي مرت بها أثينا بعد هزيمتها العسكرية امام اسبارطة اثرا بالغا في نفسية افلاطون • فان مصرع الديمقراطية الاثينية أدى الى قيام حكم ارستقراطي معروف باسم « اقطاعية الثلاثين » • ان قيام هذا الحكم ادى الى ان تخيب آمال افلاطون في حكم الاقلية التي رأى انها لا يجب أن تنحدر الى اقطاعية • كان هذا الحكم موقتا حيث عادت الديمقراطية ثانية ، لكنها كانت ديمقراطية عمياء كما يصفها الكتاب بحق ، أو لم تكن سببا في مصرع سقراط ؟

وانطلاقا من ذلك ـ وتأثرا باستاذه سقراط ـ كان اتجاه افلاطون نحو حكم الفيلسوف او « القلة المثقفة » ، لان الفيلسوف بعرفه كان الوحيد القادر على تحقيق افضل حكم لتحقيق سعادة المجموع •

أهم مؤلفات افلاطون هي بحسب ظهورها : الجمهورية ، السياسة والقوانين • ففي الاول يبحث موضوع الدولة في تصوير خيالي لمدينة مثالية وفي الثانى يبحث عن السياسة وما يتطلبه في السياسي وفي الثالث والاخير نراه أكثر واقعية فيصحح ما جاء في مؤلفه الجمهورية •

١ ـ الجمهورية (الدولة المثالية) (١)

قبل البدأ في البحث في جمهورية افلاطون نرى ان الواجب يتطلب منا ان نبين بان افلاطون من شدة تأثره بسقراط فقد حاكاه في اسلوبه المتميز بالحوار والتهكم وادعاء الجهل ، وقد جعله قطب محاوراته في مؤلفاته حيث يدور الحوار على لسان سقراط •• وعلى لسانه يعرض لنا افلاطون نظرياته وآراءه •

تطرق افلاطون في الجمهورية الى مواضيع مختلفة ومتعددة ونجده في بعض الاحيان ينتقل من موضوع لاخر ثم يعود الى الاول وعلى ذلك نستطيع ان نقول بان الجمهورية كمؤلف يمتاز بالمحاورات الطويلة والمشوشة نتيجة الاكثار من القصص والاساطير •• الخ ، هذا الحوار الذى ان استسيغ بادىء ذي بدء يصبح بعد ذلك امرا غير مستساغ •

حاولنا في بحثنا لجمهورية افلاطون ان نستعرض اهم ما جاء في هذا المؤلف من مبادىء ونظريات تهمنا في موضوعنا « الفكر السياسي » •

وعلى ذلك فسنبحث تباعا :

أ ـ نشأة الدولة وتبادل الحاجات

ب ـ طبقات الشعب

---

(١) بحثنا في جمهورية افلاطون من « نشأة الدولة وتبادل الحاجات » وحتى النهاية ، سبق وان نشرناه في كراس بعنوان « الدولة المثالية عند افلاطون » في تموز ١٩٦٩ • شركة النشر والطبع الاهلية ، بغداد •

جـ ـ شـــيوعية افلاطون

د ـ التعليـــم

هـ ـ انظمة الحـــكم

آ ـ نشأة الدولة وتبادل الحاجات :

يذهب افلاطون الى القول بان السبب في قيام الدولة يعود الى الحـاجة ، فالجماعات قد ظهرت نتيجة للحاجات البشرية الكثيرة والتي لا يمكن الوصـول الى اشباعها الا حين تتحقق فكرة الاجتماع ويكمل الناس بعضهم بعضا ، فان عجز الفرد عن القيام بأيفاء نفسه أغراضها (اي فكرة عدم امكانية ان يحقـق الفرد لنفسه الاكتفاء الذاتي وحاجته الى الاخرين وحاجة الاخرين له) هو الاساس في نشوء الدولة فالزارع مثلا يستطيع ان يعتمد على نفسه بالقيام بصنع آلاته التي يستعملها في الزراعة ويحيك ملابسه وان يقوم ببناء داره ويقـول لنا سباين بأن التبادل بنظر افلاطون مجال لعمل تحليل عام لكل صور اتصـال الناس والمجتمع فحيث ما توجد جماعة فهناك حتما نوع من اشباع الحاجات ومن تبادل الخدمات لتحقيق هذه الغاية[٢] .

ان مبدأ تبادل الخدمات بين افراد المجتمع يقودنا الى مبدأ آخر له نفـس الاهمية ونقصد به مبدأ تقسيم العمل او التخصص بنوع معين من الاعمال ولمـا كان من طبيعة الامور اختلاف المواهب بين الناس والاستعداد للقيام بعمل معين دون غيره فيقوم كل منهم اذاً بالاختصاص بنوع معين من الاعمال ويحسن ادائه ويقدمه للاخرين مقابل ما يقدم الاخرين له . ومن دراستنا للاقتصاد نعلم ان التخصص وتقسيم العمل يؤدي الى اتقان العمل المراد القيام به وكذلك خفض كلفة الانتاج فكل شخص يقوم بانتاج كمية اكثر من حاجته ليوفر للاخـرين احتياجاتهم ويوفر لنفسه احتياجه من انتاجهم وهذا هو الاساس الذي تقوم عليه الدولة وهو ثمرة الحاجة والضرورة وطبيعة الاشياء . ان هذا يقوم في نظـر افلاطون على ناحيتين مهمتين تتعلق في الواقع على :

(٢) جورج سباين ، المرجع المشار اليه ، ص ٦٠ .

١ ـ اختلاف القابليات عند الناس .
٢ ـ استخدام كل فرد حسب قابلياته للعمل الذي يتفق مع استعداده الفطري لذلك .

يقول افلاطون ان كل فرد ينبغي ان يكون له عمل واحد يشغله في الدولة هو خير ما تهيئه له قدرته الطبيعية . والناس يقولون ان انصراف المرء لشانه وعدم تدخله فيما لا يعنيه هو العدالة .

وعلى هذين الاساسين اعتمد في الواقع افلاطون وبنى نظريته في سائر الاسس التى تهم الدولة وتقوم عليها وعلى هذا نراه يقول :

« عندما يحاول الشخص الواحد ان يؤدي كل هذه الواجبات في وقت واحد فأن مثل هذا التبديل والتدخل يكون هداما للدولة اذ يكون الخلط بين الطبقات الثلاث والتنقل من طبقة لاخرى مصدر خسارة كبيرة للدولة ويمكن أن يوصف بحق انه شر بأقوى معانى الكلمة وأسوأ نوع من الشر يصيب به المرء دولته هو الظلم وعلى العكس تكريم الانسان لعمله بحيث تقوم كل طبقة من الصناع والمحاربين والحكام بعملها الخاص في الدولة هو العدالة التي تجعل الدولة عادلة » .

على هذا فان الدولة الطبيعية هي التي تقوم على مبدأ سداد الحاجات .

ب ـ طبقات الشعب :

يذهب افلاطون الى اعتبار الدولة بمثابة شخص أو اعتبارها وحدة حية وهي كالفرد مكونة من اجزاء متجانسة مرتبطة الواحدة بالاخرى ولكل هذه الاجزاء هدف واحد فالدولة تحتوي على ثلاث وظائف .

١ ـ سد الحاجات .
٢ ـ الحماية (حماية الدولة من الخطر الخارجي) .
٣ ـ الحكم (حكم الدولة) .

والواقع ان هذا التقسيم لوظائف الدولة يرتبط ارتباطا وثيقا بما ذهب اليه افلاطون من تقسيم طبقي للمجتمع فهو عنده مقسم الى ثلاث طبقات هي :

١ ـ طبقة العمال .

٢ ـ طبقة الجنود (المحاربين) .

٣ ـ طبقة الحكام .

وكما قلنا سابقا بان افلاطون يذهب الى ان اشباع الرغبات او الحاجات المادية هو الاساس في قيام الدولة فمن الضروري او من الطبيعي ان تكون هناك طبقة من الشعب تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية (اشباع الحاجات لافراد الشعب جميعا) وهذه الطبقة هي طبقة العمال والمنتجين وينضوي تحت لوائها جميع القائمين بالنشاط الاقتصادي من صناع وزراع وعمال .

اما الطبقة الثانية من طبقات المجتمع فهي طبقة الجنود والمحاربين . ان قيام الدولة يقتضي منا ان نكون طبقة خاصة متميزة عن غيرها تكون مهمتها الدفاع وحماية الوطن من الاعتداءات الخارجية والواقع ان كل دولة ان ارادت ان تدافع عن سيادتها واستقلالها وردع الخطر الاجنبي والخارجي عنها لا بد من ان يكون لها جيش قوي مزود بأكبر الامكانيات ليكون لها بمثابة الدرع الواقي من خطر اي اعتداء .

اما الطبقة الثالثة فهي طبقة الحكام . حينما استكملنا بناء المجتمع بتقسيم العمل وتخصيصه وأقمنا طبقتين متميزتين الواحدة عن الاخرى ـ المنتجين والمحاربين ـ فان عملنا هذا لا يكفي لاجل المحافظة على الكمال السياسي بالقوانين التي تبقى بدورها ناقصة وبعيدة عن الكمال السياسي . ان اشباع الدولة لحاجات الافراد وضمان حماية الوطن من الخطر الخارجي غير كاف لما تنشده من الكمال بل يجب ان تقوم في الدولة طبقة ثالثة هي طبقة الحكام . فكما قلنا فأن القوانين تبقى بعيدة عن الكمال دون ان يقوم عقلاء القوم وفلاسفتهم بوضع القواعد المنظمة لامور الجماعة وادارة شؤون الدولة وامورها .

هذه الطبقة الثالثة تتكون من العقلاء والفلاسفة وينقل لنا الاستاذ شفاليه صورة الفلاسفة الذين يذهب الى تمجيدهم افلاطون .

« ان الناس اشبه بالاسرى في اعماق كهف يجعلون النور وراءهم ظهريا وينظرون الى الجدار المقابل فلا يرون عليه الا ظلال الاشياء لا حقائقها ، لقد خلفوا وراءهم ذلك النور الساطع من عالم الافكار نور الحقيقة الوضاء . والفيلسوف واحد من هؤلاء الاسرى في اعماق الكهف ولكن العقل فك عقاله واخرجه من الغار واطلقه حرا في دنيا الافكار فراح على ضوء العقل يتعرف شيئا فشيئا على حقيقة الاشياء ، راح يصعد الى الشمس دون ان تغش عيناه بالنور لانها شمس المعرفة وان واجب الفيلسوف وقد تحرر بالعقل من الكهف ان يعود الى رفاقه الاولين سكان الكهف ويأخذ بيدهم في طريق النور ويطهر أرواحهم التي لا زالت عالقة بعالم الحس الدنيء . ان الفيلسوف وحده قادر على حكم المدينة . وفي الناس من يكون قادرا على فهم الاشياء على حقيقتها لكنه يضيع في غمرتها فلا يتبينها اما الفيلسوف فهو وحده الذي يرى ويعي والباقين ليسوا الا عميانا محرومين من معرفة حقيقة الاشياء والفيلسوف وحده يستطيع ان يقود زمام الدولة لانه يملك العلم الاساسي ، علم الخير »[٣] .

وعلى هذا فان الحكم الصالح هو حكم الاقلية (الطبقة المتفوقة الممتازة) ومن الصفات المهمة التي يجب ان يتمتع بها الفيلسوف هي الصدق ، فيقول افلاطون بان من مظاهر خلق الفلاسفة الصدق ، اي العزم على عدم التسليم بالكذب باي شكل من الاشكال فالشخص الذي يبغي المعرفة حقا يجب عليه ومنذ الصغر ان يسعى وراء الصدق وهنا يتطرق افلاطون الى رغبات الافراد فيقول ان الرغبات اذا اتجهت بقوة وفي تجاه معين فانها تجري بضعف مماثل في اي اتجاه آخر . كذلك ان اتجه المجرى اي الرغبات نحو العلم فان رغبة الانسان تحوم في

(٣) الدكتور مصطفى البارودي : لمحات من الفكر السياسي حول الفرد والدولة . مطبعة الجامعة . دمشق ، ص ٢٨-٢٩ .

هذه الحالة حول الملذات العقلية الصرفة تاركة الملذات البدنية وبالطبع يجب ان يكون ميل الفرد الى الحكمة منبعثا عن دافع حقيقي حيث ان هذا الرجل سيكون معتدلا وغير طموح بالمرة حيث انه لا يمكن ان يكون مندفعا وراء المال بأي ثمن كان فالصدق يصحبه المزاج السليم العادل وكذلك الاتزان •

ج – شيوعية افلاطون (في دولة المدينة) :

عند دراستنا للطبقات الاجتماعية عند افلاطون رأيناه يقسم الشعب الى طبقات ثلاث :

١ – العمال المنتجين •

٢ – المحاربين •

٣ – الحكام •

وقد ذهب افلاطون الى ان الطبقات في الدولة هي في الواقع بمثابة الاعضاء في الجسم الواحد فالدولة عند افلاطون هي الشيء الاساس ومن اجلها يضحي الفرد ، حيث ان شخصية الفرد تذوب في كيان المجموع ولما كان تحقيق الغاية من وجود الدولة لا يمكن الوصول اليه الا بالتوافق التام بين مصلحة الدولة ومصلحة الفرد ، ولازالة هذا التعارض بين المصلحتين من اجل تحقيق الغاية من قيام الدولة نرى ان افلاطون يذهب الى ان نظام الملكية الفردية ونظام الاسرة هما المصدر المؤدى الى التضارب في المصالح ولقيام دولة مثالية فيجب القضاء على الملكية الخاصة والاسرة • فقيام الملكية الفردية يؤدي الى التفاوت في توزيع الثروات فتحدث الانقسامات بين الافراد • فنظام الملكية الفردية يؤدي الى قيام طبقتين هم الفقراء والاغنياء مما ينتج عنه ان تتحين كل طبقة الفرصة للايقاع بالطبقة الاخرى وفي ذلك تمزيق لوحدة الدولة • فان وحدة الدولة لا يمكن لها ان تتحقق الا بالمساواة ، كما يذهب الى الغاء نظام الاسرة لما في ذلك من اغراء وضعف عاطفي تجاه الاهل والاقارب فنرى عندها ان مصلحة الاسرة تقدم على مصلحة الدولة ولقيام المدينة الفاضلة يذهب الى تحريم الملكية على طبقتي

المحاربين والحكام وتحريم اقامة الاسر الخاصة بهم لنكون امام نظام شيوعية المال والمرأة والاطفـــال .

واما التساؤل الذي يدور حول الغاء التملك ، هل هو مقصور على الحكام والجنود ام يتعداه ايضا الى المنتجين ؟ هذا التساؤل يجعل المرء مجبرا على الخوض في طبيعة هذا النظام . أهي الشيوعية التي يذهب اليها افلاطون أم نظام آخر .

من المبادىء المقررة في الشيوعية انها تقوم على الغاء الملكية الخاصة للافراد لتكون الدولة (المجموع) هي الشخص المالك والوحيد بدل الافراد . واما التحريم عند افلاطون فقد جاء مقتصرا على الحكام والمحاربين وهذا لن يتمشى مع الشيوعية وقد ذهب البعض الى القول بان التنظيم الاقتصادي الذى اقامه افلاطون لمدينته الفاضلة لا يقـــوم على أســـاس شـيوعى حيث ان مبدأ التملك قائم للعمال المنتجين وهذا يتنافى مع الشيوعية . ومن ناحية ثانية فان التحـريم الذي خص به الحكام والمحاربين لم يتأتى عند افلاطون من مساوىء الملكية الفردية وانما كان القصد منه اخلاقي بحت حيث ان مبعث ذلك هو ابعاد هاتين الطبقتين عن اغراء المال ليحققوا بذلك مصلحة الدولة وكما يقول الاستاذ بطرس بطرس غالى ومحمود خيري عيسى بان :

« غرض افلاطون من الشيوعية يخالف اغراض الشيوعيين المحدثين ، اذ يرى انها تقشف يفرض على طبقة الاوصياء وانها الوسيلة الوحيدة التي تمكنهم من اداء عملهم بنزاهة خالصة ، وعملهم بطبيعته يتطلب تحررهم تحررا تاما من قيود الحياة العادية ، ومن هذه الناحية تبدو شيوعية افلاطون شبيهة بنظام الرهبنة المســـيحية »[٤] .

وعلى هذا فانه يمكن القول كما ذهب الاستاذ سباين ، بان اهداف شيوعية افلاطون كانت اهداف سياسية بحتة حيث ان افلاطون لا يبغي استخدام الحكومة

(٤) الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى . مبادىء العلوم السياسية ، القاهرة ، ص ٥٣ .

لتحقيق المساواة بين الثروات بل يساوي بين الثروات ليتفادى عرقلة سير الحكومة .

اما فيما يتعلق الامر في موضوع تحريم قيام الاسر وما يترتب على ذلك من شيوع المرأة والاطفال . يجب علينا اولا اعطاء فكرة عن رأي افلاطون في المرأة[٥] .

يساوي افلاطون بين الرجال والمرأة فيقول :

« نحن نعلم الرجال الموسيقى والجمباز . فيجب ان ندرب النساء ايضا في هذين الفنين ،والى جانب هذا نعطيهم التربية العسكرية ، ونعاملهم بنفس الطريقة التي نعامل بها الرجال »[٦] .

ان ذهب افلاطون هذا المذهب فلانه يرى أن لا فرق بين الرجل والمرأة وبالتالى فلا يمكن القول بان وظيفة ما تختص بجنس معين :

« ليست هناك وظيفة من وظائف الدولة ، تخص المرأة كأمرأة ، ولا الرجل كرجل فالهبات الطبيعية توجد هنا وهناك ، في الجنسين على السواء . المرأة في حدود طبيعتها ، تستطيع ان تمارس كل شيء كالرجال تماما ، حتى ولو كانت أضعف من الرجل فيها جميعا ، فهل نخص الرجال بجميع الواجبات ، ولا نخص النساء بشيء ما »[٧] .

---

(٥) ما جاء على لسان افلاطون في هذا البحث رجعنا فيه الى جمهورية افلاطون « لنظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد » (القاهرة . دار المعارف ١٩٦٣م) بدلا من الترجمة الحرفية للجمهورية للاستاذ حنا خباز . ترجمة نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد تمتاز بانها قد خلصت هذا المؤلف مما يوجد به من شوائب (قصص خرافية ، أساطير ، عقائد دينية .. الخ) اضافة على تمييزها عن الترجمة الحرفية بمتانة الاسلوب .

(٦) جمهورية افلاطون ، ص ٨٣ .

(٧) نفس المرجع ، ص ٨٤ .

وان كان الامر كذلك وتستطيع المرأة ان تمارس كل شيء كالرجال فيترتب على ذلك ان :

« بعض النساء يصلحن لوظيفة الحكم ، والبعض الاخر لا يصلحن . وليس هناك من فارق بين طبائع الرجل والمرأة فيما يختص بحكم الدولة ، الا في درجات الضعف والقوة المختلفة »[٨] .

وان كانت المرأة تعتبر كالرجل تماما ومساوية له وتستطيع ان تتقلد اسمى المناصب في الدولة فيترتب على ذلك ان تنال نفس التعليم الذي يناله الرجل :

« فلن يكون هناك نظام لتعليم الرجال ، ونظام آخر لتعليم النساء ، ما دامت الطبائع واحدة في الحالتين . وهل هناك شيء أفضل للدولة من أن نضم اصلح الرجال واصلح النساء . اذن فنظامنا ليس فقط عمليا ، وانما هو مطلوب للدولة الى اكبر حد .

ولا ضير ان يخلع زوجات حكامنا ملابسهن للتدريب ، ما دمن يرتدين الفضيلة بدل الملابس ، وان يتحملن نصيبهن في الحرب والواجبات الاخرى ، التي يتطلبها حكم الدولة ، على ان توكل اخف اجزاء هذه الاعمال للنساء ، بدل الرجال نظرا لضعف جنسهن »[٩] .

يذهب افلاطون الى ان المرأة لا يجب ان تكون خاصة برجل واحد ، وعلى ذلك فيجيز افلاطون للرجال بالاتصال بأية امرأة . ان ذلك الاتصال يجب ان يكون منظما وباشراف الدولة « اما الصلات غير المنظمة ، وكل خروج على المألوف ، فيعد بين اعضاء المدينة دنسا لا يسمح به القضاة » .

اما الاطفال فيجب ان يكونوا نتاجا لابوين في سن الشباب ، وهو سن العشرين للمرأة والثلاثين للرجل . وسن الحمل بالنسبة للمرأة هو لحد الاربعين

---

(٨) نفس المرجع ، ص ٨٥ .
(٩) نفس المرجع ، ص ٨٥ .

اما الرجل فينجب حتى سن الخامسة والخمسين • واذا ما تدخل رجل ، قبل هذا السن او بعدها ، في مهمة انجاب الاطفال للدولة ، يعد عمله جريمة ضد الدين والعدالة » •

ويضع لنا افلاطون نظاما خاصا لتربية الاطفال فيقول :

« وبمجرد ان يولد الاطفال يتسلمهم ضباط معينون لهذا الغرض ، من الرجال أو النساء أو الاثنين معا ، لان وظائف الدولة ستكون مشتركة بين الرجال والنساء • ويؤخذ هؤلاء الضباط ابناء الوالدين الاخيار ، ويضعونهم في المربيات العامة ، في رعاية حاضنات يعشن متفرقات في حى خاص بالمدينة • اما نتاج الوالدين المنحطين ، وجميع الاطفال الناقصي التكوين ، فنخفيهم في مخبأ سرى غير معروف »[١٠] •

ومن هذه الفكرة الاخيرة لا نستطيع ان نقول عن افلاطون الا كونه متأثرا بما كان عليه الامر في سبارطة الارستقراطية •

وختاما علينا ان نقول ان ما ذهب اليه افلاطون يتنافى مع المفهوم الطبيعي للحياة الانسانية ولما ذهبت اليه الاديان السماوية • الا اننا يجب أن نقول مع ذلك بان افلاطون لم يقم هذا النظام من جراء اباحية آمن بها • وفي ذلك يقول الدكتور بدوى أن :

« افلاطون لم يقم نظامه خضوعا للشهوات والملذات ، الا ان التمادي في الخيال الفلسفي وجهله بالمرأة قد اعمياه عن تفهم أبسط المبادىء في العلاقة بين الرجل والمرأة »[١١] •

د ـ التعليم :

بارغم من الاهمية البالغة التي اقامها افلاطون على الغاء نظام الملكية الفردية وكذلك الاسرة والزواج في سبيل الوصول الى المدينة الفاضلة المنشودة ، الا

(١٠) نفس المرجع ، ص ٨٧ •
(١١) الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ، ص ٥٠ •

اننا لا نجافي القول ان ذهبنا الى ان افلاطون قد اعتمد على التعليم اكثر من اعتماده على أي شيء آخر للوصول الى هدفه ، فالدولة عنده وقبل كل شيء منظمة تعليمية • وعلى ذلك فان اقمنا نظاما تعليميا صالحا استطاع الافراد تذليل العقبات التى يمكن ان تعترض طريقهم في الحياة •

ان دور التعليم في المدينة الخيالية لافلاطون حدى بجان جاك روسو ان يقول بأن الجمهورية ليس بمؤلف سياسي فقط بل كان أعظم ما كتب عن التعليم على الاطلاق •

يقول سباين :

« فمن وجهة نظر افلاطون يمكن بنظام تعليمي جيد تحقيق كل تقدم • اما ان اهمل التعليم ، فان اي عمل آخر تؤديه الدولة يكون غير ذي شأن »(١٢) •

بالتعليم ، وبالتعليم وحده نستطيع أن نحقق حكما صالحا للدولة • التعليم يحقق لنا ان نتبين السبل الكفيلة للوصول الى الاهداف التي يجب ان تقوم عليها نظرية الحكم • ويبين لنا افلاطون أهمية التعليم بالنسبة للحكام عندما يقول :

« اما اذا استولى الشحاذون ، والاشخاص الذين يتطلعون للمنافع الخاصة ، على أعنة الدولة ، بفكرة ان فوتهم تعطيهم امتيازا بخطف المنفعة ، فكل شيء يسير سيرا خاطئا ، لان وظيفة القاضي(١٣) تصبح بهذه الطريقة موضوع نضال • والصراع المدني والداخلي ، الذى يكون من هذا النوع ، لا يخرب الاحزاب المتنافسة فحسب ، وانما بقية الدولة »(١٤) •

فالحكم عند افلاطون لا يجب ان يكون مطمعا لان ذلك سيؤدي الى التنافس المخرب للدولة • وعلى ذلك فيجب ان نقيم نظاما تعليميا حسنا يجنبنا ما قد يؤدي الى افساد الدولة • ولما كان افلاطون يقيم هذه الاهمية البالغة فنراه

(١٢) سباين • المرجع المشار اليه • ص ٧٣ـ٧٤ •

(١٣) نجد ان افلاطون يستعمل للدلالة على الحكام ، تارة الحكام وتارة القضاة وتارة الاوصياء وأخرى الحراس •

(١٤) جمهورية افلاطون ، ص ١١٨ •

يذهب الى ان الدولة يجب ان تأخذ على عاتقها أمر التعليم فلا تتركه بايـــدى الافراد بل تقوم هي نفسها بالاشراف عليه • وبالطبع ، فان ذلك انتقاد للنظام الديمقراطي القائم في أثينا حيث كان التعليم قائما على الرغبة الشخصية للافراد وكل فرد يعلم اولاده بالطريقة التي يرتأيها ، حيث كان التعليم خاصا وليس عاما في أثينا •

أضافة الى الموسيقى والجمباز التي يجب على كل خاضع لنظام التعليم ان يتدرب عليها لكونها مهذبة للنفس ، فان العلوم التي يؤكد عليها افلاطون في نظامه التعليمي هي :

الحساب والهندسة والفلك والمنطق •

يرى افلاطون بان اول ما يجب ان نهتم به في التعليم هو ما يسميه لنا بعلم العد والحساب وذلك لان كل علم وفن يكون وبالضرورة في حاجة له • وعلى ذلك فان هذا العلم لهو من الضرورة بمكان حيث ان « العسكري يجد فيه المعرفة اللازمة لتنظيم جنده ، والفيلسوف يدرسه لانه مضطرا للصعود من المتغير والتعلق بالحقيقي • وبغير هذا لا يمكن ان يصير أبدا مفكرا ماهرا • وحارسنا جندي وفيلسوف في الوقت نفسه »(١٥) •

علم العد عند افلاطون يدعو الى التأمل • وهكذا يكون العقل مضطرا الى أن يستخدم الذكاء للوصول الى الحق •

ويؤكد لنا افلاطون أهمية هذا العلم عندما يقول :

« والملاحظ ان الموهوبين في الحساب هم ، بغير استثناء الا ما ندر ، سريعون بطبعهم في كل العلوم ، وان الرجال البطيء الفكر ، لو دربوا واستخدموا هـذه الدراسة ، يتقدمون على كل حال الى حد انهم يصبحون أسرع مما كانوا •

---

(١٥) نفس المرجع ، ص ١١٩ •

وأوكد انك لن تجد علوما كثيرة تتعب المعلم والطالب وتجهده كالحساب • اذن يجب ، من جميع النواحي ان نستخدم هذا العلم في تربية ارقى الخلق »[١٦] •

اما العلم الثاني الذى يجب ان يكون مدار اهتمامنا في التعليم فهو الهندسة ، فهي (أي الهندسة) يجب أن تكون حافزا لاضطراد النفس الى تأمل الوجود الحقيقي • الغرض من الهندسة عند افلاطون هو معرفة « ما هو كائن ابديا ، وليس ما يأتي لحظة ثم يزول » فالهندسة تجذب الانسان نحو الصدق « وتعطي اللمسة الاخيرة للروح الفلسفية »[١٧] •

اما العلم الثالث الذي يجب ان نتناوله بالدراسة فهو الفلك • ولا يجب أن تكون دراستنا للفلك قائمة على عد الاجرام الموجودة في السماء مثلا • وانما يجب أن يكون اهتمامنا بالفلك من ناحية تناسق الليل والنهار من ثم تناسبهما مع الشهر ، والاجرام الاخرى مع الشمس والقمر ومع بعضها البعض • وعلى ذلك فان دراستنا للفلك يجب أن تكون كدراستنا للهندسة ويكون ذلك عن طريق المسائل »[١٨] •

ولكن ما العلم الاخر يقترحه لنا افلاطون • يقول لنا :

« كلما حاول الانسان ، بمساعدة الجدل المنطقي • ان يبدأ في طلب الحقيقة بعملية تحليل بسيطة ، مستقلا عن جميع المعلومات الحسية ، ولا ينثني حتى يدرك الطبيعة الحقة للخير ، بفعل الذكاء المحض ، فانه يصل الى آخر دنيا الفكر • وهذا الطريق نسميه (ديالقطيقا) »[١٩] •

ويرى افلاطون بان الحق والصدق لا يمكن الوصول اليهما الا بالجدل المنطقي ولا يمكن أن تأتي المعرفة بطريقة أخرى « بل ليس هناك من طريقة أخرى تحاول بنظام ان توجد معنى الطبيعة الحقيقية لكل شيء مفرد » •

---

(١٦) نفس المرجع ، ص ١٢٠ •
(١٧) نفس المرجع ، ص ١٢٠–١٢١ •
(١٨) نفس المرجع ، ص ١٢١ •
(١٩) الديالقطيقي أي الديالكتيكي وهو الجدلي •

ان الديالكتيكية عندما تجد « العين مدفونة كلية في مستنقع الجهل الوحشي ، تجذبها بلطف وتدفعها الى أعلى ، مستخدمة الفنون التي ذكرناها كوصائف ومرافقات لها » • ويقصد أفلاطون بذلك العمليات العقلية الاربع • وقد قسم افلاطون العمليات العقلية الى اربعة ، وسمى القسم الاول علما ، والثاني فهما ، والثالث اعتقادا ، والرابع ظنا ، والاولان عند افلاطون يكونان الذكاء ، اما التاليان فيكونان الرأي • ويرى افلاطون ان « الرأي يتناول المتغير والذكاء يتناول الحقيقي • وكما تكون نسبة الحقيقي للمتغير ، فكذلك يكون الذكاء للرأي ، وكما يكون الذكاء للرأي ، فكذلك يكون العلم للاعتقاد والفهم للظن »•

ولكن بعد ذلك ينصح افلاطون بترك هذا الموضوع ، كي لا يحمل النقاش أكثر مما يتحمل •

وعلى ذلك ان لم يتوصل الانسان الى المفهوم الاساسي للخير ، عن طريق التفكير داحضا جميع الاعتراضات التي يمكن ان تجابهه بقواعد الوجود الحقيقي فلا يمكن لنا ان نقرر بانه يعرف جوهر الخير •

ونتيجة لذلك فلا يجب ان يسمح للاطفال الذين تشرف الدولة على تربيتهم ان يكونوا حكاما ان لم يكونوا منطقيين • وعليهم ان « يسلموا انفسهم للتربية التي تمكنهم من استخدام اسلحة المنطق بأفضل طريقة ، فالمنطق يقف على قمة جميع العلوم ، ومن الخطأ ان نضع علما آخر فوقه • وبهذا تكون المجموعة قد تمت » •

ويقسم لنا أفلاطون منهاجه التعليمي الى :

١ ـ التعليم الابتدائي أو الاولي • ويخضع لهذا النوع من التعليم النشىء حتى سن العشرين وحتى سن الخامسة والثلاثين • وهذه الفترة هي المدخل

٢ ـ التعليم العالي • يقتصر التعليم على فئة مختارة من الجنسين ويبدأ من سن العشرين وحتى سن الخامسة والثلاثين • وهذه الفترة هي المدخل لدراسة الفلسفة وأيصال الفرد الى مصاف الفلاسفة الحكام •

٣ ـ اما المرحلة الثالثة فهي مرحلة تستمر من الخامسة والثلاثين وحتى الخمسين فان استكمل الفرد هذه المراحل الثلاث بنجاح أصبح فيلسوفا فيدخل في طبقة الحكام .

وفي ذلك يقول افلاطون :

« وبعدئذ بمجرد ان يصلوا الى سن الخمسين ، فجميع من اجتازوا المغريات بأمان ، وبرزوا في كل فروع العمل والعلم ، يقدمون بعملهم الختامي ، ويكرهون على رفع عين النفس ، وتركيزها على كل ما يعطي النور لجميع الاشياء . وعندما يستعرضون جوهر الخير ، يتخذونه نموذجا يحاكونه في تنظيم بلادهم وزملائهم المواطنين ، وأنفسهم ، بما يشغل كلا منهم بقية الحياة ، بالدور ومع انهم يقضون اوقاتهم في مطالب الفلسفة . فان كلا منهم ، عندما يأتي دوره ، يكرس نفسه لواجبات الحياة العامة الصعبة ، ويتقلد الوظائف من اجل بلده ، لا كعمل مرغوب فيه ، وانما كأمر لا سبيل لتجنبه . وعندما يتم تدريب فوج آخر بالطريقة التي دربوا بها ليحلوا محلهم كأوصياء وحراس للدولة ، يدخلون ليقيموا في جزائر السعداء المباركين ، وتقيم الدولة النصب لذكراهم على حساب المجموع . ولا يقتصر هذا على الرجال دون النساء ، ما دمنا نستطيع أن نجد نساء تكون مواهبهن أهلا للموقف »[٢٠] .

ان نظام التعليم الذى دعا اليه افلاطون ، هو نظام اجباري وفي ذلك انتقاد لنظام التعليم الخاص القائم في أثينا وبالتالي انتقاد للديمقراطية الاثينية .

ان كان افلاطون قد آمن بحق الفرد في التعليم فانه يدعوا اليه ليس فقط لما في التعليم من أثر على الفرد وانما كذلك حرصا على المصلحة العامة . ويقول لنا الدكتور بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى[٢١] بأن

---

(٢٠) نفس المرجع ، ص ١٢٦ .

(٢١) الدكتور بطرس غالي والدكتور خيري عيسى ، المرجع لمشار اليه ، ص ٥٤ .

افلاطون حين يصمم على مساواة الفتاة والفتى في حق التعليم ، لا يعني احترام المرأة وانما يرمي الى تعبئة جميع المواهب الطبيعية لخدمة الدولة .

ونحن اذ نتكلم هنا عن النظام التعليمي لافلاطون علينا ان نتبين من هم اولئك الذين يخضعون لهذا النظام ؟

لقد ذهب افلاطون في منهاجه التعليمي الى ابعد من ذهابه في التقسيم الذى اقامه للمجتمع ونقصد بذلك تقسيم المجتمع الى ثلاثة طبقات . فأفلاطون لم يذهب الى حرمان طبقة اليد العاملة من المشاركة في الحياة السياسية للدولة بل تعداه الى عدم ذكر هذه الطبقة عند كلامه عن منهاجه التعليمي الذى أقامه . وقد حدا هذا الامر البعض من الكتاب الى التساؤل عن هذا الموضوع ، هل ان افلاطون يذهب الى ان اولاد هذه الطبقة يتعلمون في مدرسة خاصة ؟ هل لهم حق الاشتراك في المرحلة الاولى للتعليم ؟ أم انه ليس لهم الحق في التعليم ؟[٢٢] .

ونحن نؤيد الرأي الثالث القائل بان افلاطون قد حرم عليهم ليس فقط المشاركة في الحياة السياسية وانما حرم عليهم حق التعليم كذلك . وفي ذلك يقول حسن سعفان شحاتة[٢٣] اما الطبقات الدنيا وهي طبقات العمال والفلاحين والصناع وأصحاب الاعمال أي الطبقات المنتجة فهو لم يعين لها برنامجا خاصا للتعليم ، الا ما قد تتعلمه بشكل عرضي من التعليم المقرر للطبقتين الاوليتين أي طبقتي الحراس والجند .

هـ ـ انظمة الحكم :

في بحثه عن انواع انظمة الحكم ينطلق افلاطون من النظام الارستقراطي الذي اقامه لمدينته الفاضلة . فهذا النظام لهو النظام الاكمل والامثل عنده . ويذهب هذا الفيلسوف الى القول بان الانظمة الاخرى تتولد الواحدة من الاخرى نتيجة تدهور مستمر يشكل لنا تأخرا من الناحية الخلقية .

(٢٢) الدكتور ثروت بدوي . المرجع المشار اليه ص ٥١ .
(٢٣) الدكتور حسن سعفان شحاتة . المرجع المشار اليه ، ص ٥٦ .

فمن النظام الارستقراطي (السوفوقراطي كما يسميه البعض من الكتاب) يتولد النظام التيموقراطي ومن هذ االنظام يتولد النظام الاوليجارشي فنصل الى النظام الديمقراطي ومنه يتولد النظام الاستبدادي •

كقاعدة عامة ، يقول لنا افلاطون ان التغيرات التي تحدث لاى نظام من انظمة الحكم تنشأ بدون استثناء في الهيئة الحاكمة لذلك النظام ، عندما تصبح تلك الهيئة موطنا للخلافات • وما دامت تستمر متحدة فلا يمكن ان تكون موضعا للترنح •

يتـــولد النظام التيموقراطي من النظام الارستقراطي : عندما يبدأ حب التملك يغزو قلوب الناس ، اما الفلسفة فتبدأ قيمتها في التدهور • ويرى افلاطون ان هذا النظام مركب من الخير والشر • ويقول ان الرجل الذى يماثل هـــذا النظام يكون « ذا شهوة للظهور والسيطرة ، التي لا يدعيها بقوة الخطابة أو أي شيء من هذا القبيل ، وانما بقوة السلاح والمغامرات المناسبة للحرب »[٢٤] • وهذا النظام يبدأ رويدا بالابتعاد عن أسناد الحكم الى الفلاسفة •

ويتطور النظام التيموقراطي الى النظام الاوليجارشي : عندما يستبد بالناس حب المال وجمعه وتقوم آنذاك الطبقة الغنية بالحكم فعلا دون ان يكون للفقراء أي نصيب فيه •

ويبدأ الموسرون « ينظرون الى بعضهم البعض نظرات الحسد ، ويدخلون طريق المنافسة التي تطبع المجتمع العام ، الذين هم اعضاؤه ، بنفس هذا الخلق • ومن ثم يسيرون حثيثا في طريق جمع المال ، فاقدين كل اعتبار للفضيلة ، بقدر ما يسيطر عليهم اعتبار الثروة ، ولا نستطيع ان ننكر ان هناك بونا كبيرا بين الثروة والفضيلة بحيث اذا وضعتا في كفتي ميزان تسقط احدهما دائما بينما ترتفـــع الاخرى »[٢٥] •

---

(٢٤) جمهورية افلاطون ، ص ١٣٣ •
(٢٥) نفس المرجع ، ص ١٣٤ •

في نظام كهذا ، طابعه حب التملك بهذه القوة يسقط كل اعتبار للفضيلة اما الفاضل من الناس فيسقط اعتباره نظرا لانعدام أهمية الفضيلة وبالتالى :

« ينتهي الامر بهؤلاء الناس الى ان يحبوا الكسب والنوال ، ويشيدون بالرجل الثري ، ويعجبون به ، ويولونه الوظائف ، ويحتقرون الفقير • واخيرا يضعون قانونا هو جوهر الدستور الاوليجارشي • ويمنعون أي انسان لا تصل ثروته الى القيمة المحددة ، من ان يكون له نصيب في الحكم » وعلينا ان نتساءل عن الوسائل التي يمكن لهم بها الوصول الى تحقيق هذا الدستور : يقول لنا افلاطون « يتخذون هذه الاجراءات بالعنف واسلحتهم في ايديهم ، اذا لم يكونوا قد نجحوا فعلا في تثبيت النظام المقترح بما يوحون به من ذعر »(٢٦) •

ان نظاما كهذا سيؤدي به الامر كنتيجة الى ان تفقد المدينة وحدتها ، وتصبح مدينتين الاولى للاغنياء والثانية للفقراء • أي أن الشعب سينقسم الى طبقتين متباينتين تماما احداهما غنية والاخرى معدومة ، تتأمر كل منهما على الاخرى للايقاع بها •

فطابع هذا النظام اذن هو التفاوت الكبير في توزيع الثروات والنزاع المستمر بين الطبقتين اللتين يتكون منهما المجتمع ، فتطبع الدولة بعدم الاستقرار ويفقد الامن ويترتب على ذلك تغير النظام •

يتولد النظام الديمقراطي من النظام الاوليجارشي : يرى افلاطون ان الانتقال لهذا النظام يكون نتيجة للتلهف على جمع الثروات ، الحصول عليها وتنميتها فيكون واجبها في تلك الحالة •

ينشأ النظام الديمقراطي يوم أن تنتصر طبقة الفقراء على الطبقة الغنية • وتذهب الطبقة المنتصرة الى احلال المساواة التامة بين اعضائها • مساواة في الحقوق وفي تقلد الوظائف •

---

(٢٦) نفس المرجع ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ •

ويتسائل افلاطون على أي طراز يدير هؤلاء الدولة ، ثم يتسائل عن خلق النظام الديمقراطي فيقول :

« انهم اولا احرار ، وحرية العمل والقول تكثر في المدينة التي يسمح فيها للانسان ان يفعل ما يريد • وعندما يسمح بهذه الحرية ، فان كل مواطن يرتب اسلوب حياته بما يناسب ملذاته ، ومن ثم تختلف الاخلاق في هذه الدولة ، الى أكبر حد •

« ويحتمل ان يكون دستورها (الدولة الديمقراطية) اجمل الدساتير • وما دام قد طرز بكل نوع من الخلق ، فهو يبدو جميلا كالثوب الملون المطرز بكل انواع الزهور وكما ان الاطفال والنساء يعجبون بالملابس المتعددة الالوان ، فكذلك يحكم الكثير من الناس بان هذا النظام أجمل الانظمة »(٢٧) •

من الوصف الذي يقدمه لنا هذا الفيلسوف عن النظام الديمقراطي يبدو لنا مقدار التهكم والاستهزاء الذى يحمله افلاطون للديمقراطية • وقد سبق أن بينا بأن افلاطون يحمل في هذا الموضوع نفس رأي استاذه سقراط عن الديمقراطية • فيرى افلاطون ان نظاما كهذا ستتساوى فيه الفضائل والعيوب والخير والشر ، يكون في استطاعة أي جاهل فيه الوصول الى اعلى المراتب في الدولة •

ويتولد النظام الاستبدادي من النظام الديمقراطي عندما تصل الحرية في المجتمع الى اقصى حدودها • حيث ينتهي الامر في نظام كهذا الى حد الاستخفاف بالقوانين سواء أكانت هذه القوانين تشريعا أم عرفا • اما السيادة فلا تكون أكثر من مجرد ظل • ويعتقد افلاطون ان الحكم الاستبدادى يبدأ من هذه النقطة ، لان كل شيء ان جاوز حده انقلب ضده • وعلى ذلك فالحرية الزائدة عن الحد يحتمل ان لاتنتهي الى شيء غير العبودية الزائدة في حالة الدول ، كما هي في حالة الافراد •

(٢٧) نفس المرجع ، ص ١٣٩ •

يتهم أفلاطون النظام الديمقراطي بانه النظام الذي يبيح للفرد ان يفعل ما يريد ، ويستخف بالقوانين ، فعلى ذلك فالنظـــام الديمقراطي هو أســـاس الاستبداد • وبقول آخر « الحرية الواسعة تضع الاساس لاثقل انواع العبودية وأشدها شراسة » •

الدولة التي يستعبدها حاكم مستبد تفقد حرية التصرف بشؤونها فتنقـــاد لاهواء ونوازع فرد يحكمها وفقا لما يشاء وما تمليه عليه رغباته •

يصف لنا افلاطون الحاكم المستبد بأروع صورة عندما يقول :

« وهو في الحق عبد بشكل بغيض الى اقصى حد ، وان بدا حرا • بدلا من اشباع اصغر رغباته ، فهو في حاجة قصوى لاشياء عدة • وهو في الحـق معدم ، في نظر من يعرف كيف يتأمل النفس كلية • وهو طول حياته محمل بالرعب ، ملىء بالتشنجات وآلام الندم مادام يشابه طبيعة الدولة التي يحكمها •

« وهو بالاضافة الى هذا لا يسعه ، بسبب قوته ، الا ان يزداد حسدا ، ويكون حاكما عديم الايمان والاصدقاء ، دنسا ومرضعا لكل رذيلة • وتبعا لكل هـــذا يكون في المحل الاول غير سعيد في نفسه ، وفي المحل الثاني يجعل القريبين منه غير سعداء مثله »(٣٨) •

خاتمة عن بحثنا عن جمهورية افلاطون نستطيع ان نقول بان افلاطـــون آمن بان السياسة لا يمكن أن تنفصم عن الاخلاق وكان في الواقع يعبر عن هذه الفكرة في جميع مؤلفاته ، فالدولة تقوم على عدم الانفصـــام ما بين الســـياسة والاخلاق •

هذا دفعه أن يدقق النظر في النظام الديمقراطي القائم في أثينا والـــذى كانت معالم الفوضى ظاهرة فيه فأمن بان حكم الفيلسوف هو المنقـــذ الوحيـــد لايصال الفرد الى أعلى درجات التقدم والرقي •

(٣٨) نفس المرجع ، ص ١٥٩–١٦٠ •

نظامه يقوم على التخصص في الاعمال ، وممارسة كل شخص عمله هو العدل لانه يحقق النفع العام • الدولة المثالية أو نظام الجمهورية لا يقـــوم على تحقيق المساواة السياسية بين الافراد ـ انطلاقا من مفهوم التخصص والعدالة • وعلى ذلك فليس للطبقة الثالثة (الطبقة القائمة بأمر الانتاج) ممارسة العمـــل السياسي ـ وهذا انتقاد يوجه الى افلاطون •

وفي سبيل تحقيق دولته المثالية (والتي لا يمكن ان تتحقق) اراد ان يزيل أي تعارض في الدولة يعيقها عن القيام بواجباتها فجاء بنظامه الذى يمكن تسميته « بالشيوعية الارستقراطية » وانتهك عن دون قصد أهم المثل الانســـانية عندما أباح شيوع المرأة ، وكما قلنا سابقا فان ذلك لم يكن عن ايمان باباحية بل كان ناتجا عن جهل بطبيعة المرأة وعواطفها •

اراد افلاطون في مؤلفه الجمهورية أن يخرج على نظام الدولة كما آمن به الاغريق القدامى ولذا فشل في اقامة هذه المدينة الفاضلة كواقع على مســـرح الحياة السياسية •

٢ ـ السياسة :

في مدينته الفاضلة (الجمهورية) يذهب افلاطون الى تمجيد الفكـــر بشكل جعل الدولة محكومة من قبل رجال الفكر والحكمة • نظامه لا يعدو ان يكون الا نظام دولة الفكر ، يسميه البعض بالارستقراطية الفكرية ويسميه البعض الاخر بحكم الفكر •

لنتسائل عن دور الفكر في « السياسة » بعد ان مجده في « الجمهورية » • يقول لنا البارودى بان افلاطون في كتابه « سياسة » يرفع استبداد الفكر الى الذروة ثم يهوى به ، ممهدا في ذلك للنظام القائم على القانون في كتابه « القوانين »[٢٩] •

(٢٩) الدكتور مصطفى البارودي • المرجع المشار اليه ، ص ٣٧ •

لما كانت السياسة هي فن تربية الافراد في حياة جماعية مشتركة ، أو العناية بشؤون الجماعة ، أو هي فن حكم الافراد برضائهم(٣٠) • فافلاطون من هذا المنطلق يرى ان السياسي هو العارف بهذا الفن ، وتأثرا بسقراط لا يتأتى ذلك الا لاهل العلم والمعرفة •

الدولة التى تريد الصلاح والخير لنفسها لا تكـــون كذلك ان لم تكن السلطة في يد فلاسفة القوم ، لان الفلاسفة أقدر من غيرهم على تفهم حاجات الافراد • علينا ان نقف قليلا عند هذا الرأي ، ولنحاول ان نطبق هذه المفاهيم على الاسس التي تقوم عليها السلطة واسلوب الحكم في الوقت الحاضر •

يجب ان يقوم الحكم ـ أي حكم ـ على التخطيط ، ان السياسة علم (كما ذهب الى ذلك ارسطو ونحن من بعده) له قواعده واساليبه • الحـكم الصالح هو الذى يضع الرجل المناسب في المكان المناسب • أولا نستطيع ان نقول بان افلاطون اراد ذلك ولكن بمفهوم آخر •• هو مفهوم الحاكم الفيلسوف ؟ من هذا تتضح لنا عبقرية افلاطون رغم مثاليته المطلقة غير ممكنة التطبيق •

قلنا بان افلاطون كان قد مجد الفكر ورفع من شأنه ، بل لنقل سمى به ، سواء أكان ذلك في الجمهورية أو في السياسة • ففي « السياسة » يتسائل عن أهمية القانون حيث انه يرى بأن الفيلسوف قادر بما يملكه من علم ومعرفة وقدرة على تفهم الامور السياسية على اصدار الاوامر والحلول المتطلبة لكل حالة من الحالات التي يستوجب لها الامر تنظيما • ولما كان الامر كذلك فما الداعي أن نقيد الفلاسفة بقيود القانون •

لما كان الحكم مقتصرا على فئة محدودة من الناس هم الفلاسفة ، فهـل رضاء الناس يعتبر ضروريا لاسباغ الشرعية على هذا الحكم ؟

---

(٣٠) وردت هذه التعاريف في محاضرات القانون الدستوري لبريلو ، نقلها الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ، ص ٥٧ •

لما كانت السلطة ستسند الى الفلاسفة وأهل المعرفة فيترتب على ذلك ان رضاء الافراد أو عدم رضائهم لا ينال من شرعية السلطة . حيث لما كانت السلطة بيد الحكماء والفلاسفة فالمباشرة ، أي مباشرة السلطة وطريقة الحكم ستكون بالتبعية عاقلة وحكيمة ومن ثم فهي ملزمة للافراد .

ربط السلطة بالمعرفة ادى بافلاطون ان يتطرف في مثاليته فلم يخضها (أي السلطة) للقانون ،حيث ان العقل يسمو على القانون ولا يمكن تحقق العكس. فكرة عدم ربط السلطة بالقانون تتطلب من البشر أن يتصفوا بصفات الملائكة ، ولذا فقد تراجع افلاطون في كتابه القوانين حيث اوجب أن يكون الحكم خاضعا للقانون وقواعده .

يقول افلاطون عن هذا الحكم غير الخاضع للقانون :

« هذا الحكم هو اسلم صور الحكم ، وهو وحده الحكم الحقيقي حيث نجد الحكام متمكنين من العلم حقا وليست عليهم سيماؤة فقط . وسواء في ذلك أحكموا بالقانون أم بغير القانون ، سواء رضى رعاياهم أم لم يرضوا »(٣١) .

يرى افلاطون ان ربط الحاكم بقيود القانون لهو عبث واضح . ويشبه لنا ذلك بالطبيب الملزم باتباع ما هو موجود في كتب الطب فى الوقت الذى يكون فيه هذا الطبيب قادرا ومؤهلا بما يعلمه عن الطب على تأليف هذه المؤلفات . فالطبيب يقوم بالعلاج ـ علاج المرض ـ لانه عارف بفن العلاج بصرف النظر عن الطريقة التي يتبعها فى المعالجة . ويذهب الاستاذ جورج سباين الى القول بان هذه الحجة هي التي ما برحت تساق لتبرير الحكم المطلق المستنير منذ ايام افلاطون الى يومنا هذا(٣٢) .

---

(٣١) سباين ، المرجع المشار اليه ص ٩٠ .

(٣٢) نفس المصدر ص ٩٠ .

يرى افلاطون في « السياسة » ان العديد من الناس لما كانوا لا يعرفون ما الاصلح للدولة فلا يمكن والحالة هذه ان يقال ان الناس يساء اليهم ان ارغموا :

« على خلاف القوانين المسطورة والتقاليد الموروثة على ان يفعلوا ما هو أعدل وأشرف وأفضل مما كانوا يفعلون من قبل »[٣٣] .

هذا القول لا يمكن اعتباره الا تأكيدا لما جاء به افلاطون في مؤلفه الجمهورية من انتقادات للنظام الديمقراطي في أثينا . حيث ان حرية الرعية لا ينتج عنها وبالضرورة الا عرقلة حرية الحاكم العارف لفنه (تأثرا بسقراط ومشابهة لاكزنيفون) .

وعلى الرغم من ذهاب افلاطون الى ان رضاء أو عدم رضاء الناس لا يغير شيئا من شرعية السلطة ، فيمكن لنا القول بان افلاطون كان مدركا ان هناك وجها آخر لهذا الامر ولذا نراه يفرق بين مفهومين ، مفهوم الحاكم الطاغية وبين الملك المستنير . حيث ان الطاغية يلجأ الى القوة لغرض فرض حكمه على شعب غير راضي عنه ، اما الثاني اي الملك المستنير أو السياسي فانه له من الحكمة والقدرة الفنية على جعل حكمه .. حكما مرغوبا فيه ومقبولا لدى شعبه . في هذا الرأي نرى تشابها بين رأى افلاطون ورأى اكزنيفون[٣٤] ويعزى ذلك الى تأثر هذين الفيلسوفين باستاذهما سقراط .

كنا قد بينا في موضوع انظمة الحكم في جمهورية افلاطون ان فيلسوفنا هذا يذهب الى ان انظمة الحكم تتولد الواحدة من الاخرى وذلك بفعل تدخل بعض العوامل المؤدية الى ذلك . وعلى هذا فالتقسيم الذي وضعه افلاطون للانظمة هو :

---

(٣٣) نفس المصدر ص ٩٠ .
(٣٤) راجع اكزنيفون .

دولته المثالية (الارستقراطية) ويليها النظام التيموقراطي الذي هو مظهر انحلال الدولة المثالية ، وحكومة الاقلية أي النظام الاوليجارشي التي هي انحلال للنظام التيموقراطي ثم الديمقراطية التي تنشأ نتيجة الفساد الذى يسيطر على الحكم واخيرا الحكم أو النظام الاستبدادي وهو في خاتمة القائمة ويكون ذلك عند ازدياد فساد النظام الديمقراطي .

اما في كتابه السياسة أو سياسة فانه يذهب الى تقسيم اخر ، وهو الاتي :

آ ـ الدولة المثالية : وهي الدولة التي يتزعمها الحاكم الفيلسوف . هذه الدولة هي شيئا الهي . وعلى هذا فهي من الكمال بحيث لا يتيسر وجودها في هذه الدنيا .

« وهي تتميز عن جميع اشكال الدول الواقعية بان الحكم فيها للمعرفة ، وبأن لا حاجة فيها للقانون . وهذه هي الدولة في الجمهورية وقد وضعت في المكان اللائق بها ، وهو انها نموذج ثابت من السماء يحاكيه البشر دون ان يبلغوه »(٣٥) .

ان كان افلاطون قد رأى في دولته المثالية (الجمهورية) النظام الاكمل والامثل ، الا انه قد تراجع بعدئذ وبدأ في النزول الى الواقع . لكن هذا التراجع لا يعنى ان افلاطون غض النظر عن هذه الدولة بل استمر وحتى نهاية حياته يعتقد بانه متى وجد الفيلسوف فيمكن حينئذ قيام مثل هذه الدولة .

ب ـ الدولة الزمنية : اما الدول الزمنية عند افلاطون فهي على ستة أشكال : الثلاثة الاولى تتقيد بالقانون اما الثلاثة الثانية فلا تتقيد به .

١ ـ حكم الفرد (الملك المستنير) .
٢ ـ حكم الاقلية الارستقراطية .
٣ـ حكم الديمقراطية المعتدلة .

(٣٥) سباين ، المرجع المشار اليه ، ص ٩٢ .

٤ ـ حكم الفرد الطاغية .

٥ ـ حكم الاقلية الاوليجارشية .

٦ ـ حكم الديمقراطية المتطرفة (حكم الغوغاء) .

والواقع ان هذه الاشكال الستة لا تعدو كونها ثلاثة انظمة ، وهي الاشكال التقلدية لنظام الحكم . اي الحكم الفردي ، الحكم الارستقراطي (القلة) ، وحكم المجموع أو الديمقراطية . لكن افلاطون يذهب الى امكانية النظر الى نظام الحكم الواحد من زاويتين ، زاوية صلاحه أو زاوية فساده . فان كان حكم الفرد صالحا فهو الحكم المستنير وأن كان فاسدا فهو حكم الفرد الطاغية وهكذا بالنسبة للنظامين الاخرين (الصلاح والفساد هنا يتعلق بالتقيد بالقانون).

ويقول لنا الدكتور غالي والدكتور محمود خيرى عيسى بان افلاطون يحبذ انواع الدول التي تتقيد بالقانون وذلك لان القانون يحد من طبيعة الفرد اذ هو يميل بغريزته الى الشهوة[٣٦] .

لقد ادرك افلاطون بان ايجاد الحاكم الفيلسوف ، ذلك الفرد الذى يسير على سبيل من حكمة تسمو به الى مصاف الملائكة لشيء شبه مستحيل ان لم يكن مستحيلا . ولما كان الفرد ميال بطبعه الى التحكم وبالتالى الى الاستبداد فهبط الى الواقع ، واقع دولة القانون .

وفي الخاتمة نردد قول البارودي حين يقول عن افلاطون بانه في السياسة يرفع استبداد الفكر الى الذروة ثم يهوى به ، ممهدا في ذلك النظام القائم على القانون في مؤلفة القوانين .

٣ ـ القوانين (مدينة القوانين) :

ان القانون قد حل محل العقل والحكمة ، هذه هي النتيجة التي وصل اليها فيلسوفنا افلاطون في شيخوخته .

---

(٣٦) المرجع المشار اليها ص ٥٦ .

ان الفاصل الزمني بين كتابته للجمهورية واخراجه للقوانين هو حوالي ثلاثين سنة : أهي الخبرة التي اكتسبها خلال هذه المدة هي التي جعلته يعدل عن رأيه ؟ أهو الفشل الذي مني به والصدمات التي تلقاها في حياته السبب في تغير أفكاره ؟ أهو اتزان الشيخوخة والنزول الى عالم الواقع ؟

أهو واحد من هذه العوامل ، أم هذه العوامل مجتمعة وراء ذلك العدول ؟ الراجح ان السبب في هذا التغيير يعود الى جملة من عوامل متعددة ارتبط الواحد منها بالآخر ليؤدي الى هذه النتيجة .

في مؤلفة القوانين لم يحاول افلاطون ، كما يدعى ، ان يصف أو يضع لنا قواعد لدولة مثالية ، بل الاحسن التي يمكن ايجادها في الحياة العملية .

اما من ناحية رأى النقاد بالقوانين . فقد انتقدوا هذا المؤلف وذهب العديد منهم الا ان هذا الكتاب يدل على تدهور فى القوى العقلية لافلاطون . حيث ان القوانين يحتوي على حشو وتكرار لا فائدة منه ، ثم اننا نجد في بعض الاحيان عدم وجود الترابط في الافكار والاحاديث التي تدور فيه ، ويذهب جورج سباين الى القول :

« واقرب تفسير لذلك ما هو متوافر من ان المؤلف لم يراجع كتابه المراجعة الاخيرة حقا فيه فقرات جيدة اعتبرها بعض العلماء المختصين كأجود ما كتب افلاطون على الاطلاق ولكن يتضح من دراسته ان افلاطون عندما كتبه كان قد فقد الكفاية اللازمة ، أو الاهتمام الواجب به »(٣٧) .

ان دولة القوانين لهى بالنسبة الى الدولة المثالية كشر لا بد منه . فالواقع ليس هناك من شيء بامكانه السمو والرفعة على الفكر . فالقانون لا يمكنه أن يسمو على العقل ، والذكاء لا يخضع لاى حكم لانه خلق ليحكم ولكننا لا نجد مثل هذا الذكاء الا بنسبة ضئيلة .

(٣٧) سباين ، المرجع المشار اليه ص ٣٩ـ٤٠ .

ثم انه لا يوجد ثمة رجل له من الموهبة الطبيعية ، القدرة أو الحد الكافي للقيام باعباء الحكم كسيد مطلق دونما الانسياق مع الاهواء وما قد يترتب على ذلك من قسوة وظلم • فلما كان ليس بالامكان العثور على الفرد المتفوق ذو الفكر النير والعقل الراجح فلندع الامر اذن للقانون ، وبعبارة أخرى لنرتضي بالعقل الذى يجيء به القانون ، قانون الدولة(٣٨) •

ان ما تقدم لا يعني ان افلاطون قد تراجع نهائيا عن فكرته للدولة المثالية بل انه قد أناط ذلك للظروف • أي متما توصلنا لايجاد ذلك الشخص (الفيلسوف) فيمكن والحالة هذه ايجاد مثل هذه الدولة •

في دولة القوانين نرى افلاطون اكثر تمسكا بالدين مما كان عليه في حياته • حتى لنجده يذهب الى ان القوانين مصدرها الهي • ونراه يحارب الزندقة والالحاد ويقول بوجوب محاربة الالحاد ومعاقبته بكل شدة(٣٩) •

وفيما يتعلق الامر بالشيوعية (اصطلاح مجازي) وعلى الرغم من انه يذهب في القوانين الى اعتبارها نظاما مثاليا ، الا انه يقر ويعترف بعدم امكانية الاخذ بها • لذا يقر الملكية ويبيح التملك حتى اننا لنراه يقيم طبقاته الاجتماعية فى هذه الدولة منطلقا من فكرة الثروة • وكذلك يقبل بالعائلة والزواج •

الغاء فكرة شيوع المرأة وارتضاء الزواج اساسا اجتماعيا للعائلة يعني ان افلاطون قد ادرك ان الحياة الانسانية لا يمكن لها ان ترتضي الا بالمنطقي ومع ما هو متفق مع الادراك السليم والطبيعي للامور • الغاء نظام شيوع المرأة يعني ان افلاطون قد اعاد الانسان الى انسانيته بعد ان انزله مدارك الحيوان •

ان كان افلاطون قد عدل عن الشيوعية في القوانين ، الا انه يذهب الى أكثر من ذلك فنراه يقيم دولته على أسس جديدة مغايرة كل التغاير للاسس التى أقام عليها مدينته الخيالية في الجمهورية •

(٣٨) البارودي ، المرجع المشار اليه ص ٣٩ـ٤٠ .
(٣٩) توشار ، المرجع المشار اليه ، ص ٣٦ .

حدد افلاطون عدد المواطنين في مدينة القوانين بـ ٥٠٤٠[٤٠] مواطن وأقام لهم حق التملك ، فقد وزع عليهم الارض بالتساوي ولا يمكن التصرف بها • على انه وبالرغم من ذهابه الى اباحة التملك فانه يذهب الى ان المالك يجب عليه ان ينظر الى الارض وكأنها كذلك ملكا للدولة ، الملك المشاع للمدينة فيجب عليه العناية بها بقدر اكبر من عناية الام باطفالها •

ان كان افلاطون قد أقام دولته فى القوانين على الملكية الا انه لم يجز للفرد ان يحصل باى شكل من الاشكال على ما يزيد على اربعة امثال حصته الاصلية (أي قيمة الارض) أي انه حدد كذلك الملكية الخاصة للاشياء الاخرى• ثم يذهب الى تحريم الاقتراض بفائدة وكذلك منع المواطنين من القيام بالاعمال التجارية أو الصناعية من أجل الكسب ، حيث ان أمر ذلك متروك للاجانب فى المدينة • اما فلاحة الارض فيعود أمر ذلك الى العبيد ، ومن هذا يمكن لنا القول بان عدد سكان المدينة (مدينة القوانين) هو فى الواقع اكثر بكثير من الـ ٥٠٤٠ الذين ذكرهم افلاطون •

اما فيما يتعلق الامر بالزواج والعائلة • فانه وان لم يعد زواج الشيوع فانه لا يقوم على تعدد الزوجات أي أقام افلاطون العائلة على أساس الزواج المنفرد • مراسيم الزواج لا تتم الا باستشارة الدولة ، والقوانين هي التي تنظم الزواج •

لم يكتف افلاطون بهذا بل تطرف بان فرض عقوبات على كل من بلغ الخامسة والثلاثين دون ان يكون متزوجا • ان كان افلاطون قد حدد سنا معينة للزواج ، فذلك لانه اراد ان يؤدي الزواج الى انجاب اولاد اصحاء •

رأينا من دراستنا للطبقات الاجتماعية في الجمهورية ان افلاطون يقسم الناس الى طبقات ثلاث : طبقة المنتجين وطبقة المحاربين ثم طبقة الحكام الفلاسفة ،

---

(٤٠) توصل افلاطون الى هذا العدد بعملية الضرب التالية: ١ × ١ × ٢ × ٣ × ٤ × ٥ × ٦ × ٧ = ٥٠٤٠ •

ولا سبيل للانتقال من طبقة المنتجين الى الطبقتين الاخريين • فالفصل بين الطبقات كان فصلا تاما ولم يكن للطبقة الثالثة حق المشاركة في الحياة السياسية بل انه لم يشركها حتى في منهاجه التعليمي • فلنتسائل الآن عن أمر ذلك في القوانين ؟

يذهب افلاطون فى القوانين على العكس تماما مما ذهب اليه في الجمهورية• حيث ينص على ان جميع الطبقات تشارك في الامور السياسية ، اما التعليم فهو من حق الجميع • اى ان افلاطون في القوانين قد وسع قاعدة المجتمع السياسى فلم يقصره على جماعة دون أخرى وانما أخذ بمبدأ اشراك جميع المواطنين في ادارة شؤون المدينة • اما التعليم فهو للجميع بحيث يؤهلهم تفهم قوانين المدينة ومعرفة أصولها •

ان كان افلاطون قد قسم الارض بين المواطنين واخذ بقاعدة عدم جواز تملك الاموال المنقولة باكثر من اربعة أضعاف حصة الشخص في الارض يرمى الى القضاء على التفاوت ، الا انه أقر بهذا التفاوت وعلى ذلك أقام أربع طبقات في المجتمع منطلقا من فكرة التفاوت فى الثروة بين الناس • فالثروة اذن هي الاساس الذى أقام عليه افلاطون التقسيم الطبقي للمجتمع •

بينا ان الملكية الخاصة للاموال المنقولة يجب أن لا تتجاوز أربعة أضعاف قيمة قطعة الارض • ومن هنا ينطلق افلاطون فى تقسيم الطبقات ، الطبقة الدنيا وهي تلك التي لا يملك افرادها من الاموال الخاصة المنقولة ما تفوق قيمته نصيبهم في الارض • اما الطبقة الثانية فهي التى يملك افرادها من الاموال المنقولة اكثر من افراد الطبقة الاولى ولكن أقل من ضعفي قيمة الارض وهكذا يتدرج افلاطون بالنسبة الى الطبقة الثالثة وكذلك بالنسبة الى الطبقة الرابعة •

ولكن ما رأى افلاطون في التنقل بين الطبقات ؟

لما كانت الثروة تنتقل من يد الى اخرى فيمكن والحالة هذه الانتقال من طبقة الى طبقة أخرى • فالفصل في الجمهورية كان وراثيا وهو على عكسه في القوانين غير وراثى •

أ ـ النظام المختلط لمدينة القوانين :

قلنا سابقا ان نظام الحكم الذى نادى به افلاطون في مؤلفة القوانين يعتبر في واقع الامر تطورا بل تغييرا كبيرا عما أتى به من مبادىء في مدينته الخيالية في الجمهورية • ثم بينا ان اشتراك عوامل متعددة ادت بهذا الفيلسوف الى العدول عن رأيه • وعلى كل حال فان النظام المختلط ـ نظام الحكم في القوانين ـ لهو حسب اعتقاده النظام الاحسن الممكن تطبيقه في الحياة • وقد جمع في هذا النظام بين مبدأ الحكمة في النظام الملكي وبين مبدأ الحرية في النظام الديمقراطي •

النظام المختلط هو ذلك النظام الذى جمع فيه افلاطون مبادىء وأسس مختلفة استعارها من نظم حكم متباينة بشكل يحقق ما يمكن تسميته بالتوازن بين القوى ، القوى المتعارضة لاجل تحقيق مبدأ الاستقرار المنشود •

ان كان افلاطون قد أقام نظامه على اكتاف النظام الملكى والنظام الديمقراطي فلانه اعتبرهما طريقي الحكم المتباينين تمام التباين • حيث ان الملكية تقوم على مبدأ السلطة بينما تمتاز الثانية بكونها نظام يقوم على مبدأ الحرية • ويرى افلاطون انه ان تمكنا من الجمع بينهما لامكن ايجاد النظام الاكثر انسجاما مع طبيعة الاشياء لاجل تحقيق الاستقرار المنشود •

ويذهب افلاطون الى امكانية تحقيق هذا التوازن والانسجام بالاخذ بالمبدأين السابقي الذكر ، السلطة والحرية • على انه لا يجب المبالغة والمغالاة بالاخذ بأحد المبدأين ، وانما يجب ان يقوم ذلك على الاعتدال بالاستعانة بهما • ويؤيد جانبه افلاطون في هذا الرأي حيث يقول بان التاريخ يثبت لنا بان انهيار الدول وانظمتها يرجع ، في واقع الامر ، الى استبداد الملوك بالسلطة التي لهم على الرعية واستعبادهم للشعوب فيؤدي ذلك بالافراد باقتناص الفرص للتخلص منهم كما حدث ذلك في دولة فارس • واما التطرف بأخذ الافراد بمبدأ الحرية فسيؤدي الامر الى الاستهانة بالسلطة القائمة وكذلك الاستهزاء بالقوانين كما حدث في أثينا(٤١) •

(٤١) الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ، ص ٥٥ •

أخذ افلاطون بمبادىء من النظامين ليخرج لنا نظامه المختلط والذى يسميه البعض بالنظام الارستقراطي أو نظام الجمهورية الثانية أو نظام دولة القوانين •

تقوم دولة القوانين على وجود ثلاث هيئات ، هي : المؤتمر العام ثم المجلس واخيرا القضاة أو الحكام •

١ ـ المؤتمر العام : ان الطبقات الاربع التى اقامها افلاطون في هذه الدولة تشترك جميعا فى المؤتمر العام غير ان حضور المواطنين الى جلسات هذا المجلس هي اجبارية فقط بالنسبة الى اعضاء الطبقتين العلويتين وقد فرض افلاطون غرامة على من لا يحضر جلسات هذه الندوة من افراد هاتين الطبقتين • هذا المؤتمر يمثل لنا السلطة التشريعية •

يمكن لنا ان نقول ان افلاطون بفرضه الغرامة على طبقة الاغنياء عند عدم حضورها أو مشاركتها في أعمال المؤتمر العام اراد اجبارها على الحضور وبالتالي ليست فقط كي يكون صوتها مسموعا بل حتى تستطيع السيطرة على أعمال هذا المؤتمر •

أوليس في ذلك خروجا على مبدأ المساواة ؟ أوليس في ذلك نزعة لسيطرة الاغنياء على الفقراء ؟ من هذا نستطيع ان نقول بان افلاطون قد حابى الاغنياء على حساب الفقراء(٤٢) •

٢ ـ المجلس : اما المجلس فكان مكونا من ٣٦٠ عضوا • وقد جافى افلاطون قواعد المساواة والمبادىء الديمقراطية في تركيبه لهذا المجلس ، حيث ان المقاعد قسمت فيه بالتساوي بين الطبقات الاربع أي (٩٠) عضوا عن كل طبقة • ان هذا التقسيم العددي للمقاعد محاب للاغنياء ، حيث انه من المعلوم

(٤٢) بينما يذهب الدكتور فؤاد العطار ، المرجع المشار اليه ، ص ٧١ الى القول ان الغرض من ذلك هو ان افلاطون اراد للذين ليس لهم نصاب مالي أو لهم نصاب مالي ولكنه قليل ان يتفرغوا لكسب رزقهم ان شاءوا •

ان عدد أعضاء الطبقات الفقيرة أكثر من عدد أعضاء الطبقات الغنيـــة فكـــان من المفروض أن تقسم المقاعد بشكل آخر • ثم ان ارستقراطية الفكرة تظهر عندما يفرض افلاطون جزاء على غير المصوتين في المجلس من اعضاء الطبقات العليـــا •

كل طبقة تختار من بين اعضائها (١٨٠) عضوا اما التسعين فيتم اختارهم عن طريق القرعة • والفائزون بالقرعة هم الذين يمثلون طبقتهم في المجلس • ان هذا المجلس ينقسم الى اثنى عشر قسما وكل قسم يتكون من ٣٠ عضوا ، تقوم هذه الاقسام بتناوب الحكم شهريا • ويمكن اعتبار هذا المجلس بمثابـة السلطة التنفيذية •

٣ ـ هيئة الحكام والقضاة : للحكام هيئات عديدة يختلف اختصاصهـا باختلاف المهمات الموكولة أو المناطة بها • هناك مثلا هيئة الحراس على القوانين• عدد اعضاء هذه الهيئة هو ٣٧ عضوا ، اما الطريقة المتبعة في اختيار هؤلاء الحراس أو القضاة فهي الانتخاب على ثلاثة درجات ، ويكون ذلك من قبل المؤتمر العام • فالاقتراع الاول للترشيح ينتخب فيه ثلثمائة عضو ثم يتبعه الاقتراع الثاني وفيه ينتخب مائة من بين الثلثمائة ، اما الدرجة أو الاقتراع الثالث فيتم فيه اختيار ٣٧ من بين المائة •

ان انتخاب هذه الهيئة وان كان يتمثل فيه من الناحية الظاهرية والشكلية المظهر الديمقراطي ، الا انه في واقع الامر بعيد كل البعد عن هذا المفهوم حيث ان اكثرية الشعب ونظرا لتكوين المؤتمر العام ليست هي صاحبة الرأي الاخير في هذا الانتخاب • تقوم هيئة الحراس هذه بضمان سلامة تطبيق القوانين وحفظ جداول الانتخابات •

اضافة الى هيئة الحراس على القوانين فهناك هيئة أو مجلس أعلى يتشكل من أقدم اثنى عشر حاكما (أي حارسا) ، يقوم هذا المجلس بالمحافظة على أحكام الدستور وكذلك القوانين الاساسية للدولة •

أما القضاة المناطة بهم الامور المدنية والجنائية : فيتم اختيارهم عن طريق القرعة • القاء نظرة بسيطة على الطريقة التي أقام عليها افلاطون الهيئات الرئيسة الحاكمة في الدولة ـ مؤتمر عام ، مجلس ، هيئة قضاة ـ تجعل اى قارىء للفكر السياسى الاغريقي يستطيع ان يقول دونما تردد بان افلاطون حاول اقامة هيئاته في دولة القوانين على النمط الذى كان موجودا في أثينا •

ب ـ التعليم والدين :

نستطيع ان نقول ان الهيكل العام للتعليم الذى جاء به افلاطون في الجمهورية جاعلا منه حجر الاساس للنظام السياسي أخذ به في مدينة القوانين مع اجراء البعض من التغيرات التي يمكن اعتبار البعض منها جوهرية وأساسية •

اتضح لنا من دراستنا للجمهورية ان افلاطون قد قصر التعليم على ابناء طبقتي الحكام والجند ، بينما نجد افلاطون يغير من رأيه ليجعل التعليم عاما شاملا لجميع افراد المجتمع • ان هذا التغير يتبع في الواقع توسيع القاعدة السياسية للمجتمع • فعندما وسع افلاطون هذه القاعدة في القوانين اشرك جميع المواطنين في منهاجه التعليمي •

اهتمام افلاطون بالموسيقى والالعاب الرياضية لهو عظيم الشبه بما اورده في الجمهورية ، ويمكن ان يقال بان الرقابة التي اقامها هذا الفيلسوف على الفن والادب فى الجمهورية ، هي نفسها لما هو عليه الحال فى القوانين • اكد ثانية على تعليم النساء على قدم المساواة مع الرجال • التعليم الاجبارى للجميع •

ويقول سباين عن أهم التغيرات التي ادخلها افلاطون في القوانين • ما يلى : « اما التغيرات فاخطرها شأنا هو انه يبذل عناية أكثر في تنظيم التعليم ، وانه اضطر بالنظر لان الدولة لم تعد معهدا للتعليم الى النظر في تنسيق نظام التعليم مع سائر نظم الحكومة • اما عن التغير الاول فنحن نلاحظ بانه يعمل على وضع نوع من المدارس المنظمة العامة ، يقوم فيه معلمون بالاجر بتدريس منهج مفصل كامل

يشمل المرحلتين الاولية والثانوية • اما عن علاقة هذا النظام بالدولة فانه يجعل الموظف الذى يتولى امور المدارس رئيسا لجميع الموظفين • فنظرية التعليم في القوانين ، على خلاف ما كانت عليه في « الجمهورية » هي نظرية لنظام خاص بمعاهد التعليم »(٤٣) •

قلنا فيما سبق بان افلاطون قد اهتم بالدين في مؤلفة القوانين اكثـــر من اهتمامه به في أى وقت مضى من حياته • وقد ذهب الى ان الدين يجب أن يخضع لتنظيم ورقابة الدولة ثم ان الدولة لما كانت هي القائمة بأمر تنظيم الدين فانه يحرم أي نوع من العبادات الخاصة • اما الشعائر الدينية فلا تتم الا في معابد عامة للجميع تشرف عليها الدولة وهذه الشعائر تتم على يد كهنة مرخص لهم من الدولة بذلك •

ذهب افلاطون الى وجوب معاقبة الالحاد • وعقوبة الالحاد والكفر هي السجن ، بل حتى الاعدام في بعض الحالات •

وختاما علينا ان نبين بان الفروق في الواقع بين الجمهورية والقوانين كبيرة، نذكر البعض منها تاركين للقارىء استنتاج تلك الفروق من دراسة النظامين •

في الجمهورية أقام افلاطون نظاما خياليا يعتمد اول ما يعتمد على الفلاسفة وعقلاء القوم • ففي الجمهورية اراد افلاطون ان يخرج عن مفهوم الدولة في نظر الاغريق القدماء • فنعرف جميعا ان دولة ـ المدينة القديمة كانت تقوم على تقديس القوانين • حتى اننا نرى بان الاغريق القدماء كانوا يقدسون المشرعين وينظرون اليه وكأنهم نصف آلهة • استغنى فى الجمهورية عن القانون ليحل محله العقل ، العقل المفكر • عاد ثانية في القوانين الى حكم القانون لعدم تيسر وجود الحاكم الفيلسوف •

---

(٤٣) سباين ، المرجع المشار اليه ، ص ١٠٥ •

يذهب البارودى الى القول بان بعض الافكار الموجودة في الجمهورية مستوحاة من الواقع الموجود ذلك الوقت في سبارطة • حيث كان فيها نسوة محاربات قائمات على حراسة الدولة وفيها كذلك من الحياة المشتركة في الموائد المشتركة(٤٤) •

اما شيوعية افلاطون في الجمهورية ، فكما بينا فقد اتجهت اتجاها سياسيا وليس اقتصاديا • فبينما تبغي النظريات الاشتراكية ، خدمة الفرد نرى ان شيوعية افلاطون الغاية منها الدولة وخدمتها •

عاد افلاطون فى القوانين ليعيد للقانون مكانه اللائق في المجتمع • وجمع بين نظامين مختلفين أشد الاختلاف ليقدم لنا نظامه المختلط • انه وان كان في القوانين قد أراد ان يحقق لنا التوازن الرامي الى تحقيق الاستقرار في الدولة ، الا ان هذا التوازن لم يكن في الواقع الا على حساب الطبقات الفقيرة وان كان قد أجاز في القوانين للجميع العمل السياسى والتعليم • التوفيق الذى اراده بين مصالح الارستقراطية التي يمثلها اصحاب الاملاك وبين الديمقراطية التي يمثلها عامة الناس لم يكن توازنا عادلا •

لئن قيل ان مفخرة افلاطون ، الجمهورية • فاننا نستطيع أن نقول بان لافلاطون مفخرة أخرى ، هي انه ساهم في بناء عقلية جبارة لفيلسوف آثاره قائمة حتى اليوم : ارسطو •

كان ارسطو تلميذ افلاطون قد خرج عن اسلوب الحوار الذى سار عليه افلاطون ليقوم برسم الدولة باسلوب آخر الا وهو اسلوب العلم ، ويقول البارودى•

« ولئن قال الناس فى افلاطون انه المفكر السياسى الاكبر ، فقد قالوا عن تلميذه ارسطو انه فتح في علم السياسة ، في علم الدولة ، فتحا جديدا »(٤٥) •

(٤٤) الدكتور مصطفى البارودى ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٣ •
(٤٥) نفس المرجع ، ص ٤٥ •

الفصل الخامس

أرسطو ٣٨٤ – ٣٢٢ ق٠م (١)

ان جاز لنا ان نقول عن فيلسوف من الفلاسفة رغم قدم عهده انه فيلسوف خالد ملائم لكل زمان ومكان ٠٠ فلا نجد خيرا من أرسطو – المعلم الاول كما يسميه العرب(٢) ٠

ولد هذا الفيلسوف في ستاجيرا بشبه جزيرة كالسيديسيا ، نزح الى اثينا وهو في الثامنة عشرة من عمره حيث التحق باكاديمية افلاطون وبقى ملازما له مدة عشرين عاما ، اى حتى وفاة افلاطون سنة ٣٤٧ ق٠م ٠

مما لا شك فيه ان ارسطو كان أعظم وانبغ من تتلمذ على يد افلاطون على الاطلاق « بل ربما كان أعظم الفلاسفة والمفكرين الذين عرفتهم البشرية منذ أقدم عصورها التاريخية »(٣) ويذكر بان افلاطون كان يسميه تارة بـ « القراء » وذلك لذكائه المتوقد ، واخرى بـ « العقل » وذلك لسعة اطلاعه وانكبابه على المطالعة ٠ ويذهب العوا الى القول بان افلاطون « كان يشعر نحوه في بعض الاحيان بشى من النفور ويأخذ عليه فكرة المدقق باسراف ، وكأن افلاطون كان يتنبأ بان تلميذه اليوم سيكون خصمه العقلى في الغد »(٤) ٠

---

(١) سبق ان نشرنا هذا البحث عن ارسطو عدا – المثل العليا للدولة – ، في كراس بعنوان « لمحات من الفكر السياسي عند ارسطو » ، في تموز ١٩٦٩ ٠ شركة الطبع والنشر الاهلية ، بغداد ٠

(٢) الدكتور طه حسين ٠ قادة الفكر ٠ القاهرة ص ١٤٠–١٤١ ٠

(٣) الدكتور عبدالحميد متولي ، المرجع المشار اليه ، ص ٦٠ ٠

(٤) الدكتور عادل العوا ٠ المذاهب الاخلاقية (عرض ونقد) ٠ الجزء الاول ، دمشق ١٩٦٤ ص ٧٨ ٠

صحت نبوءة افلاطون حيث يمكن القول بانه رغما من تأثر أرسطو الواضح به ، لم يتورع من انتقاده ومهاجمته بعنف وشدة ، انتقادا يعتبره البعض مبالغا فيه في بعض الاحيان[٥] .

ترك ارسطو مدينة اثينا بعد وفاة افلاطون (٣٤٧ ق.م) وظل بعيدا عنها مدة اثنتي عشر عاما تقلد خلالها مناصب متعددة . استدعى سنة ٣٤٣ ق.م من قبل فليب ملك مقدونيا ليقوم بتعليم ولده الاسكندر المعروف بالاسكندر الاكبر أو المقدوني . ويقول سباين بانه مما لا شك فيه « ان الخطة السياسية التي انتهجها تلميذه الامير المقدوني كانت منافية تماما لكل ما لقنه اياه في علم السياسة »[٦] .

رجع ارسطو ثانية الى أثينا ـ قبيل سفر الاسكندر الى آسيا ـ حيث أسس فيها سنة ٣٣٤ ق.م مدرسة خاصة به . ويذكر ان انشاء تلك المدرسة كان في أحد الملاعب الرياضية والمسمى « لوقيون » حيث عرفت هذه المدرسة بهذا الاسم واصبح لفظ « ليسيه » يدل عليها كما كان لفظ « الاكاديمية » يدل على مدرسة افلاطون .

لقب ارسطو واتباعه باسم « المشائين » حيث كان ارسطو يقوم بتدريس طلابه وهو سائر في ممرات هذا الملعب وهم يسيرون حوله[٧] وذلك عكس ما كان عليه سقراط وافلاطون تماما .

يمتاز ارسطو على فلاسفة عصره باسلوبه ونهجه في البحث السياسي ، فهو اول من أقام التفكير السياسي على أسس مغايرة عمن سبقوه ، ونقصد بذلك

(٥) لاحظ على الاخص مؤلفي ارسطو ، السياسة والاخلاق .

(٦) جورج سباين ، المرجع المشار اليه ، ص ١١١ . والذي يشير اليه سباين في هذا الصدد هو محاولة الاسكندر دمج الشعوب التي ضمها الى امبراطوريته مع شعب مقدونيا وتكوين شعب واحد وهو خلاف ما كان يؤمن به ارسطو من الابقاء على العنصر الاغريقي كعنصر متفوق .

(٧) الدكتور عادل العوا . المرجع المشار اليه ، ص ٧٩ .

الاسلوب العلمي • كان ارسطو أكثر اتجاها الى التاريخ والواقع يستمد منهما نظرياته •

نستطيع ان نقول ان على رأس التناقض الموجود بين افلاطون وارسطو ، هو ان الاول كان مثاليا وكانت جل آراءه خيالية ومؤلفه الجمهورية لخير دليل على هذا الاغراق في الخيال • بينما نجد ارسطو واقعيا بانيا ومشيدا آراءه على المشاهدة والتحليل للظواهر • وفي ذلك يقول لنا بدوي بان ذلك لا يعني بان ارسطو « لا يعترف بالقانون الطبيعي وبالمثالية الاخلاقية وبانهما يسموان فوق العقل •• بل كان ارسطو مع ايمانه بالمثالية ، يميز بين نوعين من المثالية ، المثالية المطلقة الخيالية والمثالية النسبية الممكنة التحقيق • ويدعو الى ان نقنع بمثالية غير كاملة ولكنها يمكن أن توجد في عالم الواقع بدلا من البحث وراء الكمال المطلق الذي لن يتحقق ابدا »[٨] •

وضع ارسطو خلال الاثنى عشرة سنة التالية لافتتاح مدرسته أغلب مؤلفاته • وتوفى سنة ٣٢٢ ق•م بعد ان اضطر لمغادرة اثينا نتيجة الاضطرابات التي حدثت فيها والمعادية لمقدونيا •

١ ـ مؤلفات ارسطو :

كتب ارسطو العديد من المؤلفات وفي صنوف المعرفة المختلفة حتى يقال انها بلغت حوالى (٤٠٠) اربعمائة مؤلف• أهم المؤلفات السياسية هو كتاب « السياسة » الموجودة في يومنا هذا بكامله وكذلك كتاب « الدساتير » الذي لم يصلنا منه الا الجزء الخاص المتعلق بدستور اثينا •

في دراسته لدستور أثينا يقسم ارسطو هذه الدراسة نفس التقسيم المألوف لدينا في الوقت الحاضر[٩] فهو يبدأ بدراسة تاريخية لاصل النظم في اثينا ثم يقوم

---

(٨) الدكتور ثروت بدوي المرجع المشار اليه ، ص ٦١ •

(٩) انظر في ذلك الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ، ص ٦٣ ، وكذلك بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ٧٨ •

في الجزء الثاني بدراسة تحليلية للنظم الموجودة ثم يقسم اجهزة الدولة وسلطاتها الى ثلاثة ، ومن هنا يتضح لنا مدى تأثرنا بهذا الفيلسوف .

أما « السياسة » فهو مؤلفه الذي يعنيا بالدرجـــة الاولى حيث يبحث فيه عن الدولة ومقوماتها .. الاسرة والرق .. أشكال انظمة الحكم .. الخ .

يرجع الفضل الى ارسطو في تنظيم المعرفة بعد أن اصبحت (أي المعرفة) علمية . وهو الذي بدأ بالتمييز بين صنوف المعرفة المختلفة على اعتبار ان لكل علم خاصيته وذاتيته .. وندين له بالكثير في مجال السياسة حيث كان هو أول من نظم المعرفة السياسية باعتبارها علما قائما بذاته[١٠] .

لما كان علم السياسة عند ارسطو هو علم الدولة أو علم الدستور ، فيتصدر هذا العلم عند ارسطو ما عداه من العلوم بل اكثر من ذلك يسيطر عليها ، ذلك ان أي نشاط في الدولة لابد وان يكون خاضعا بشكل أو باخر للسياسة .

ينكر البعض من الجهلاء في القرن العشرين ان السياسة علم ، بينما ادرك أرسطو ببصيرته الثاقبة ان السياسة علم قائم بذاته بل هي أهم العلوم جميعا . وعلى كل حال فلادراك أهمية علم السياسة لنستمع الى ما يقوله ارســطو في مؤلفـــه السياسة[١١] .

« كل دولة هي بالبديهة اجتماع وكل اجتماع لا يتألف الا لخير ما ، مـا دام الناس أيا كانوا لا يعملون ابدا شيئا الا وهم يقصدون الى ما يظهر لهم انـه خير . فبين اذن ان كل الاجتماعات ترمى الى خير من نوع ما . وان أهم الخيرات

---

(١٠) الدكتور محمد طه بدوي والدكتور محمد طلعت الغنيمي . دراسات سياسية وقومية . القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٢٤ .

(١١) اخترنا ترجمة احمد لطفي السيد لكتاب « السياسة » عن الترجمة الفرنسية لسانتهيلير .

يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الأخر كلها • وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسى »[١٢] •

يفصل ارسطو هذا المبدأ بصورة أكثر وضوحا حين يقول :

« العلوم كلها والفنون كلها الغرض منها خير ما • واول الخيرات يجب ان يكون الموضوع الاعلى للعلوم جميعها ، وهذا العلم انما هو السياسة » ثم يستطرد ارسطو لتبيان ماهية الخير في السياسية فيقول « فالخير في السياسة انما هو العدل ، وبعبارة أخرى المنفعة العامة »[١٣] •

ومن هذا نستطيع ان نقول ان ارسطو تأمل العلوم جميعا وتبين له ان اسمى تلك العلوم هو علم السياسة حيث يتوقف على اعداد المواطن الاعداد الصالح ، سعادة المجموع • فالعلم الذي يكون مجال اختصاصه المجموع بكامله أهم من العلوم الاخرى وبالتالى فالاهتمام به يجب ان يكون بالغا وخطيرا لاهميته لسعادة المجموع •

ان المعرفة السياسية عند افلاطون لم تتجاوز حـــدود المحاورات المطبوعة بطابع التشويش لانها استندت على العقل دون محاولة للنظر الى الواقع ، ليأتي ارسطو ليقلب الامر رأسا على عقب وليطبع هذه المعرفة بصفة العلم ، لقد استند ارسطو على دراسة الظواهر السياسية ثم العمل على تحليلها كي يصل بواسطة العقل الى القوانين التي تحكم هذه الظواهر • وعلى ذلك نستطيع ان نقول بان ارسطو قد غير موازين المعرفة السياسية عندما نقلها من مجال العقل الى مجال العلم[١٤] •

ان الآراء التي نادى بها ارسطو في هذا الصدد لهي من الدقة والواقعيـة بحيث يذهب جميع الكتاب الى اعتباره مؤسس علم السياسة • ان قسما من آرائه

(١٢) السياسة – ك ١ ب ١ ف ١ •
(١٣) السياسة – ك ٣ ب ٧ ف ١ •
(١٤) محمود طه بدوي وطلعت الغنيمي • المرجع المشار اليه ، ص ٢٥ •

لا زالت قائمة حتى يومنا هذا • عند حدوث ظاهرة سياسية معينة نحاول معرفة جذورها ونقارن وندرس الاختلافات ثم نحاول بعد ذلك مستخدمين العقل وضع قاعدة تسير بموجبها ، ان هذا ينطبق في الواقع على ما ذهب اليه ارسطو حين بين بانه في دراستنا للعناصر المكونة للدولة مثلا نتمكن ان نعرف بدقة فيم تختلف هذه العناصر ثم نرى بعد ذلك ان كان بالامكان أن نضع لها بعض المبادىء العلمية •

٢ ـ نشوء الدولة :

يرجع أرسطو أمر نشوء الدولة الى الحالة الطبيعية • الطبيعة أملت على شخصين من جنسين مختلفين ان يجتمعا •• الاجتماع من أجل الانجاب • يقول ارسطو « من الضروري اجتماع كائنين لا غنى لاحدهما عن الاخر • اريد ان أقول اجتماع الجنسين للتناسل • ليس في هذا شيء من التحكم ، ففي الانسان كما في الحيوانات الاخرى وفي النباتات نزعة طبيعية الى ان يخلف بعده موجودا على صورته »(١٥) •

ومن اجتماع عدة اسر تكونت القرية « ان الاجتماع الاول لعدة عائلات الذى ألف بالنظر الى العلاقات التي ليست يومية انما هو القرية التي يمكن بحق تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة »(١٦) •

وعلى ذلك فالدولة (المدينة بالمفهوم الاغريقي) اذن ضرورة طبيعية لوجود الفرد وتكونت من اجتماع عدة قرى •• اما الاكتفاء الذاتي فلا يمكن ان يتحقق الا داخل نطاق الدولة •

ومما تقدم يستخلص أرسطو النتيجة التالية : الدولة عمل من أعمال الطبيعة وان الانسان كائن (حيوان) اجتماعي •

---

(١٥) السياسة ـ ك ١ ب ١ ف ٤ •
(١٦) السياسة ـ ك ١ ب ١ ف ٧ •

فكرة ارسطو عن الدولة تخالف ما ذهب اليه افلاطون من ان الدولة لم تظهر الا لكون الانسان ليس بذي قدرة على ان يحقق لنفسه الاكتفاء الذاتي .. وبالتالى فاجتماع الافراد وظهور الدولة لم يكن الا كنتيجة منطقية للحاجات البشرية المادية المتعددة .

كما ان فكرة ارسطو تخالف مذهب السفسطائيين ، كهيبوقراطس مثلا ، الذين ذهبوا الى ان الدولة تقدم على عقد تم بين الافراد لانهاء حالة الطبيعة التي كانت سائدة من قبل(١٧) .

يذهب ارسطو الى ان الدولة سابقة على الفرد لان الدولة هي الكل وما الفرد الا الجزء والكل سابق على الجزء . فلو نظرنا الى جسم الانسان لرأينا ان جميع الاعضاء المكونة له متصلة بالجسم فلا يعقل أن نرى يدا مستقلـــة عن الجسم الانساني ، فكذا الحال بالنسبة للفرد فلا يمكن لنا ان نتصور كماله ونضوجه خارج نطاق الدولة فالكل اذن سابق على الجزء .

٣ ـ المثل العليا للدولة عند ارسطو :

من دراستنا لمؤلفات ارسطو وما كتبه الكتاب عن هذا الفيلسوف نستطيع ان نستخلص ـ ما يلي ـ باعتباره المثل العليا للدولة :

أ ـ ذهب افلاطون الى اعتبار الدولة وحدة حية كاملة ومطلقة . يخالف ارسطو افلاطون رأيه هذا ويذهب الى ان الدولة لا يمكن ان تكون وحدة حية أو حقيقية وانما تتألف من مجموعة من الافراد يختلفون اختلافا ظاهريا فيما بينهم . العناصر المكونة للدولة ليست متشابهة ولكن على الرغم من اجتماعها فهي متباينة . ان التمسك بفكرة الوحدة المطلقة للدولة معناه القضاء على الدولة حيث انه يعود بها الى الوراء اى المراحل التي تخطاها المجتمع البشري للوصول الى

(١٧) الدكتور حسن شحاتة سعفان ، المرجع المشار اليه ، ص ٦٨ .

الدولة • أي انه يؤول ، بالدولة الى العائلة ومن العائلة الى الفرد ، وفي ذلك القضاء على الدولة • يقول ارسطو في هذا ما يلي :

« غير أنه بديهي مع ذلك ان المدينة بهذه الوحدة التي بولغ فيها شيئا تبيد جمعاء • طبيعي ان المدينة كثرة عظمى فاذا عمدت الى الوحدة صارت من مدينة الى عائلة ومن عائلة الى فرد ، لان العائلة اشد وحدة بكثير من المدينة والفرد اشد وحدة ايضا من العائلة • حينئذ لو كان من الممكن تحقيق هذا المذهب لكان ينبغي اجتنابه والا انعدمت المدينة »(١٨) •

ان الدولة لا تتكون الا من عناصر مختلفة ومتباينة فان اردنا ان نحقق وحدة الدولة فعلينا ان نرتب هذه العناصر المختلفة لا ان نذهب الى ازالتها •

اقام افلاطون شيوع المال وشيوع المرأة كفكرة مساهمة في تحقيق وحدة الدولة • اما ارسطو فينتقد شيوع افلاطون والخلاف بين الفيلسوفين في هذا الموضوع على أشده •

ان اردنا تحقيق الوحدة في الدولة فلا يجب ان يكون ذلك منطلقا من الشروط المادية للحياة ، حيث ان ذلك لسوف لن يكون الا عملا سطحيا بل يجب أن يكون في ميدان آخر الا وهو العادات ، الثقافة ، القانون ، بهذا نستطيع ان نحقق وحدة الدولة (الخلاف جوهري بين فكرة ارسطو وافلاطون) •

اقامة الملكية المشتركة عند ارسطو يعني افساد نظام الملكية من اساسه ففي الملكية الفردية يبذل الشخص مجهودا اكبر ويعتني اكثر ولكن في حالة كون الملكية عامة مشتركة فسيحاول الفرد ، يقول ارسطو ، ان يتخلص من المسؤولية ، مسؤولية العناية •

---

(١٨) السياسة ـ ك ٢ ب ١ ف ٤ •

أما فيما يتعلق الامر بموضوع العائلة فيرى ارسطو ان الاسرة هي ضرورة وشيء حتمي ، ازالة نظام الاسرة اضافة الى ما ينتج عنه من انتهاك للحرمات والحب الاثم ففيه ضياع للعاطفة التي يعتبرها ارسطو ضرورية .

ويذهب ارسطو الى ان « للانسان باعثان كبيران للرحمة والمحبة ، وهما الملكية والعواطف ، وانه لا محل لاحد هذين الاحساسين ولا للاخر في جمهورية افلاطون »[١٩] . فاذن الاسرة ونظام الملكية يدفعان المرء الى السعي والعمل ويرى ارسطو في القضاء عليهما اهدارا لقيمتين اساسيتين من الناحية الاخلاقية هما التهذيب الجنسي والتفوق الاجتماعي[٢٠] .

ان هذه الوحدة ، وحدة الدولة لا يمكن ان نحقق الغاية منها أو نصل اليها ان لم تكن عدالة وصداقة . في موضوع العدالة ، يرى ارسطو ان كل فرد يجب ان ينال ما يستحق ، يستحق بمقابل ما يعطي .

ويذكر لنا كرت شلنك[٢١] الاستاذ بجامعة ميونخ ، بان ارسطو يفرق بين نوعين من العدالة ـ عدالة توزيع وعدالة أجر واتعاب (أو عدالة تعادل) .

ففي نظام المقايضة ما نعطي يجب ان يعادل ما نأخذ ، والاموال لم يكن لها في حد ذاتها أية قيمة محددة وان هذه القيمة لم تتحدد الا بتدخل الانسان . ان الاساس أو معيار قيمة الاموال هي النقود . فالنقود ليست الا وسيلة استعمال ، تنظيم وضعته الدولة . فالعدالة الاجتماعية يجب أن تكون سائدة بادىء ذي بدء في نظام المقايضة .

عدالة الاتعاب والاجور تتضمن تحديد القيمة ، قيمة الاموال بالنقود ويكون ذلك باجراءات سياسية عاقلة . بهذه الطريقة نحقق العدالة الاجتماعية ، فالمهم

---

(١٩) السياسة ـ ك٢ ب ١ ف ١٧ .

(٢٠) الدكتور ثروت بدوي ـ المرجع المشار اليه ص (٦٥) .

(٢١) Kurt SCHILLING. Histoire des idées sociales. Traduction française, Paris, p. 85 et suiv.

عند ارسطو هو التوزيع في الثروات أو الاموال المنظم بقاعدة العرض والطلب ، اقتصاد حر اذن ولكن يجب ان لا يتجاوز حدودا معينة .

ومن هذا يتضح لنا ان ارسطو لم يكن فقط منشىء علم السياسة بل كذلك علم الاقتصاد اضافة الى علم المنطق وعلم الاخلاق والتاريخ الطبيعي . الخ . ويقول لنا الاستاذ بارتملي سانتهيلير بانه « يمكن التأكيد بلا مبالغة ان الاقتصاد السياسي بحدوده الحقيقية ، ان لم يكن بكل تفاصيله قد كان من عمل ارسطو ، هداه اليه نمطه التاريخي »(٢٢) .

ان العدالة لا يمكن ان تغني عن الصداقة ولو تمتع جميع الناس بالعدل . فالصداقة لازمة للعدالة حيث ان صداقة الفضيلة (وليس صداقة المنفعة او صداقة للمتعة) هي التي تبعث الدفء في العدالة .

« فالعدالة باردة ولا يبعث فيها الدفء الا الحرارة البشرية ولهذا كان اجتماع العدالة والصداقة هو الذي يدعم الدولة ، والصداقة تجمع عواطف مختلفة : حب الخير والعطف والحنان ، ومحبة الانسان للانسان كل هذه العواطف التي تشعر الرجل بانه مرتبط بقرينة الرجل »(٢٣) .

ب ـ أما المثل الاعلى الثاني للدولة عند ارسطو فهو : مبدأ سيادة القانون .

ذهب افلاطون الى اعتبار السلطة ظاهرة فردية متصلة بشخص الحاكم . يمارسها الحاكم باعتبارها مرتبطة به ، فما يتمتع به الحاكم من علم ومعرفة (صفات) هو الاساس في مباشرتها ، فاذن هي مطلقة ولما كان العقل يسمو على القانون فلا يمكن تقيد الحاكم بالقانون .

يخالف ارسطو استاذه فيذهب الى ان السلطة لما كانت منبثقة عن الجماعة فلا يمكن ان تكون الا للقانون وللقانون وحده دون شخص الحاكم . الحاكم

---

(٢٢) من مقدمة بارتملي سانتهيلير لكتاب « السياسة » لارسطو ـ ترجمة احمد لطفي السيد ، ص ٣٦ .

(٢٣) الدكتور مصطفى البارودي ، المرجع المشار اليه ، ص ٥٣ .

مهما كان متصفا بالعقل والحكمة والتبصر فلا يمكن ان يكون منزها عن الوقوع في الخطأ . فمبدأ سيادة القانون عند ارسطو ليس مجرد ضرورة بل شرط اساس لصلاحية النظام السياسي .

يرى ارسطو ان القانون لا يعرف الشهوات او على حد تعبيره « القانون هو العقل مجردا عن الهوى » . ولما كان للقانون طابعا مجردا فيجب أن يكون هو السائد لان الانسان مهما بلغ من الكمال والفضيلة فـــلا يمكن ان يتجرد عن اهوائه[٢٤] .

وانطلاقا من هذا المبدأ يرى ارسطو ان يوكل أمر وضـــع القوانين الى الشعب وعدم اعطاء الحاكم هذه السلطة ، ذلك لان الشهوات تعمي أكثر الناس استقامة .

ومن هذا نستطيع ان نقول ان كان افلاطون مثاليا ومثاليته هي المثاليـة اللاقانونية ، فان ارسطو كان مثاليا هو الاخر ومثاليته هي المثالية القانونية .

التأكيد على مبدأ سيادة القانون غير كاف في حد ذاته عند ارسطو لتقرير صلاحية نظام حكم معين . لما كان القانون خاضع للدستور وتابـــع له ، فمن الطبيعي والمنطقي ان الدستور الفاسد لا يولد الا القوانين الفاسدة . يفرق ارسطو بين القوانين الدستورية والقوانين العادية ، وهذه التفرقة لا تزال موجودة حتى اليـوم[٢٥] .

ان كان ارسطو قد وضع هذا المبدأ ـ سيادة القانون ـ فيرى انه لا يحل مشكلة السلطة القائمة بأمر الحكم في الدولة ، ذلك ان القانون يمكن أن يجاري مصالح طبقة معينة من الطبقات في المجتمع .. وعلى ذلك فيجب معرفة من ستكون بيده السلطة اي شكل نظام الحكم[٢٦] .

(٢٤) الدكتور عبدالحميد متولي ، المرجع المشار اليه ص ٧٢ .
(٢٥) الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ص ٦٧ .
(٢٦) نفس المرجع ، ص ٦٧ .

جـ ـ اما المثل الثالث فهو ذلك المتعلق بالحرية والمساواة •

بادىء ذي بدء علينا ان ننوه بان ارسطو لم يذهب الى المناداة بالحرية والمساواة بين جميع الناس ، كما قد يخيل الى البعض من هذا العنوان • فالحرية التي تكلم عنها هي ليست الحرية الطبيعية والمساواة التي نادى بها هي ليست كذلك المساواة الطبيعية بين الافراد •

المواطن عند ارسطو يحدد بمساهته ومشاركته في الحياة العامة للدولة • هل يمكن ان يكون المرء مواطنا بمحل الاقامة وحده ؟ يضيف الى ذلك ارسطو صفة التمتع بوظائف القاضي ، فيقول ان الصفة « المميزة للمواطن الحق على الوجه الاتم انما هي صفة التمتع بوظائف القاضي والحاكم »(٢٧) • ويضيف ارسطو الى هذه الخاصية صفة أخرى الا وهي الاستقلال الاقتصادي ، « لكن ينبغي ان يعنى بهم فقط اولئك الذين ليس عليهم ضرورة ان يعملوا ليعيشوا »(٢٨) •

فالمواطن هو من يشارك في الحياة العامة والمتمتع بالاستقلال الاقتصادى • تتأتى أهمية الاستقلال الاقتصادي ـ عند ارسطو ـ من انها تتيح للفرد الوقت الكافي للمشاركة في جمعية المواطنين • ولكي يمكن للمواطن القيام بذلك فيجب ان يقوم بعمله طائفة من العبيد ، لكنه يحتفظ بسلطة ادارة امواله •

اما عن الرق ، فسنبحث ذلك في نقطة خاصة • مفهوم ارسطو عن الرق لم يخرج عن المفهوم العام له في الواقع الاغريقي القديم •

المرأة ليست كالعبد حيث ان لها اراة ولكن ارادتها معلقة بارادة الرجل ، وهذا هو الحال بالنسبة للطفل حيث لا يملك ارادة كاملة • وعلى هذا فيعتبر أرسطو ان سلطة الرجل على شريكة حياته وكذلك سلطة الاب على اولاده تمارس بين أشخاص غير متساوين •

(٢٧) السياسة ك ٣ ب ١ ف ٤ •
(٢٨) السياسة ك ٣ ب ١ ف ٢ •

عندما نخرج من هذا النطاق العائلي الى نطاق المجتمع ـ او نطاق المواطنين ـ نرى ان الامر يختلف ، حيث ان هذه السلطة تمارس هنا بين اشخاص متساويين في مقدرتهم وفضيلتهم .

لا تقوم العلاقات في الدولة على نفس ما تقوم عليه العلاقات في العائلة ، فالحاكم والمحكوم احرارا متساويين في الحقوق والواجبات تجمعهم رابطة السلطة .

لما كان على المواطن ان يشارك ويساهم فعليا في ادارة شؤون الدولة ، ولا يشغل نفسه بتدبير اموره المعاشية ، فان ارسطو في تحديده للمواطنين يستبعد منهم الفلاحين والصناع والعمال حيث انهم ينصرفون الى حاجاتهم اليومية . فالمواطن هو الفرد المتمتع بالاستقلال الاقتصادي والمساهم في خدمة المصالح المشتركة للمجموع .

ان الحرية التي ينادي بها ارسطو ، هي حرية في ظل نطاق القانون . فلما كان مبدأ سيادة القانون هو السائد في الدولة فعلى المواطن ان لا يخرج عن نطاقه ، فالشعور بالحرية لا يتأتى الا بسلوك طريق يتفق مع ما يذهب اليه القانون .

٤ ـ مبدأ فصل السلطات :

مبدأ الفصل بين السلطات نظرية ذات أهمية بالغة في علم السياسة يعود الفضل في البحث فيها الى ارسطو .

نظر ارسطو الى الدولة وتمعن في وظائفها وتوصل الى ان للدولة ثلاث وظائف أو مهام وهي : وظيفة التشريع ، وظيفة التنفيذ واخيرا وظيفة القضاء . يقول ارسطو في هذا الصدد :

« في كل دولة ثلاثة اجزاء اذا كان الشارع حكيما اشتغل بها فوق كل شيء ونظم شؤونها . ومتى أحسن تنظيم هذه الاجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة ، ولا تختلف الدول في حقيقة الامر الا باختلاف هذه العناصر

الثلاثة • الاول من هذه الامور الثلاثة انما هو الجمعية العمومية التي تتداول في الشؤون العامة ، والثاني انما هو هيئة الحكام التي يلزم تنظيم طبيعتهـا واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها ، والثالث هو الهيئة القضائية »[١٩] •

من ذلك نستطيع القول بان ارسطو حدد بشكل واضح وظاهر السلطات في الدولة فقد بين بان كل نظام سياسي لابد وان تتوافر فيه هذه السلطات • فالسلطة التشريعية تقوم بوضع القواعد العامة المنظمة لحياة الجماعة بينما تقوم الثانية (التنفيذية) بتنفيذ تلك القواعد والمبادىء والثالثة (القضائية) يكـون اختصاصها الفصل في المنازعات وايقاع العقوبات •

يرى ارسطو اضافة الى ما تقدم بان هذه الوظائف (السلطات) لا يجب أن تركز في يد واحدة ان اريد للنظام السياسي أن يقوم بمهامه على الوجه المطلوب وعلى ذلك فيجب أن يعهد بكل وظيفة الى سلطة منفصلة عن الاخرى •

ومما تقدم نستطيع أن نقول بأن أول من نادى بفكرة الفصل بين السلطات كان ارسطو وليس مونتسكيو الذي غير فيها بعض الشيء وأغفل أن ينبـه الى انها نتاج عبقرية ارسطو[٣٠] •

٥ ـ أرسطو والرق :

نظر الانسان في عصوره الغابرة ، بل وحتى وقت متأخر ، الى الرق باعتباره امرا طبيعيا اقتضته طبيعة الحياة ، وذهب سكان دول المدينة الاغريقية الى اعتبار الرقيق العمود الفقري للنظام لاقتصادي للدولة •

جاء ارسطو محاولا « أن يفسر نظام الرق الذى كان قائما في عصره ، على ان الامر قد انتهى به لا الى مجرد تفسيره بل كذلك الى تبريره »[٣١] • ذهب

(٢٩) السياسة ـ ك ٦ ب ١١ ف ١ •

(٣٠) بارتملي سانتهيلير • هامش رقم (١) ص ٣٤٨ في كتاب لسياسة لارسطو ، ترجمة احمد لطفي السيد •

(٣١) الدكتور عبدالحميد متولي • المرجع المشار اليه ، ص ٧٤ •

ارسطو الى ان الطبيعة خلقت اناسا طبعتهم بطابع القيادة وآخرين أضفت عليهم العبودية والطاعة ، فمنهم من ولد حرا ومنهم من ولد عبدا .

يذهب ارسطو ابعد من ذلك عندما يعتبر الرقيق كالحيوانات الغرض منه خدمة الدولة : « على ان منفعة الحيوانات المستأنسة ومنفعة العبيد كأنها شيء واحد تقريبا . فان الاولى والآخرين يساعدوننا بقواهم المادية في قضاء حاجات المعيشة. والطبع ذاته يريد ذلك ما دام يجعل اجسام الناس الاحرار مغايرة لاجسام العبيد اذ يعطى هؤلاء الشدة الضرورية في الاعمال الغليظة ويخلق على ضد ذلك اجسام اولئك غير صالحة لان تحني قوامها المستقيم لتلك الاشغال الشاقة بل يعدهم لوظائف الحالة المدنية حسب »(٣٢) .

ان انسان القرن العشرين لا يستطيع أن يهضم نظرية ارسطو عن الرق وقد حاول البعض مستغلين فكرة ارسطو عن الرق ، الاقلال من شأن مفاهيم ارسطو السياسية فلم يفلحوا . ويتوجب علينا ان نقول بانه لا يجب الحكم على آراء الاقدمين انطلاقا من مفاهيم العصر ... وذلك خطأ لا يجب الوقوع فيه .

يدعونا الانصاف الى الاشارة بان ارسطو وعلى الرغم من ذهابه هذا المذهب فقد كان ينادي بضرورة معاملة الارقاء معاملة طيبة . اضافة لكل ما تقدم فان وصية ارسطو تنص على منح الحرية جميع عبيده .

٦ ـ نظم الحكم عند ارسطو :

فرق هذا الفيلسوف بين الدولة والحكومة ، فالدولة هي وحدة اجتماعية وسياسية تتألف من جميع المواطنين تقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجموع بينما الحكومة هي الجهاز الذي يتولى ادارة شؤون الدولة والاشراف على الاعمال فيهـا .

---

(٣٢) السياسة ك ١ ب ٢ ف ١٤ .

واستنادا الى ذلك يرى ارسطو ان السلطة القائمة بأمر الحكم لا يمكن الا أن تكون مختلفة في صورها واشكالها من دولة لدولة أخرى .

ينطلق ارسطو في تقسيمه لانظمة الحكم من معيارين احدهما عددي (كمي) والآخر كيفي (موضوعي) .

فيما يتعلق الامر بالمعيار الاول (العددي) يقرر ارسطو ان السلطة قد تكون على ثلاثة صور ، بيد فرد واحد أو بيد أقلية محددة أو بيد الاغلبية . هذه هي الاشكال التقليدية المعروفة لانظمة الحكم وهي ، الملكية .. الارستقراطية .. الديمقراطية .

أما فيما يتعلق الامر بالمعيار الموضوعي فان ارسطو يميز بين الحكومات من ناحية صلاحها أو فسادها فان كان الهدف الذي ترمي اليه الحكومة من قيامها بالحكم تحقيق الصالح العام (المنفعة العامة) وكان حكمها مستندا على القانون وكانت حائزة على رضاء المحكومين اعتبرت حكومة صالحة .. أما اذا كانت السلطة (فردا أو أكثر) تبغى تحقيق مصالحها الشخصية أو مصلحة الطبقة التي تنتمي اليها وكان الحكم غير مستند على القانون ورضاء الافراد ، كانت هذه الحكومة فاسدة .

وبالاستناد الى هذين المعيارين (العددي والكيفي) ، يقدم ارسطو تقسيما ابتدائيا يتضمن ستة أشكال لانظمة الحكم ، ثلاثة صالحة وثلاثة فاسدة . فالاشكال الصالحة هي : الملكية ، الارستقراطية والنظام الجمهوري أو الدستوري . أما الاشكال الفاسدة فهي : الاستبدادية ، الاوليجارشية والديمقراطية .

لا تقف انظمة الحكم ـ عند ارسطو ـ عند هذا الحد ، حيث انه توجد بين كل نظام من الانظمة الصالحة والنظام المقابل له من الانظمة الفاسدة درجات متعددة . فمثلا يوجد بين النظام الملكي (صالح) وبين النظام الاستبدادي (فاسد) مجال لاشكال مختلفة في درجة صلاحها وفسادها وهذا يتوقف على قرب هذه

الانظمة من النظام الصالح أو الفاسد ، فيكون النظام أكثر صلاحا كلما زاد قربه من النظام الملكي ويكون اكثر فسادا كلما قرب من النظام الاستبدادي ، وينطبق هذا الامر على الاشكال الاخرى لانظمة الحكم(٣٣) .

يرى ارسطو ان النظام السياسي قد يكون صالحا في جميع عناصره وكذلك قد يكون فاسدا نتيجة لفساد العناصر المكونة له .. فالصلاح والفساد هنا مطلق . كما ان نظام الحكم قد يكون صالحا في قسم من العناصر المكونة له وفاسدا في القسم الاخر .

من هذا المنطلق يقدم لنا ارسطو تقسيمه الذي يبين فيه ثمانية عشر نوعا لانظمة الحكم . اما النظام الامثل في نظر ارسطو فهو النظـــام الجمهـوري (الدستوري) والذي سنبحثه في الفقرة التالية .

٧ ـ جمهورية ارسطو (النظام الدستوري) :

وبالرغم من ان ارسطو آمن بفكرة النسبية في صلاح انظمة الحكم السياسية ويتجلى ذلك حين يترك لكل مجتمع اختيار نظام الحكم الذى يعتقد انه يتفق اكثر من غيره من الانظمة مع بيئته ، فقد فضل ارسطو النظـــام الجمهـوري (جمهورية ارسطو) .

اما الاسس التي تقوم عليهـا الدولة المثالية عند ارسـطو فيمكن تلخيصها بما يلي(٣٤) :

١ ـ قيام الحكم فيها على أساس مبدأ سيادة القانون ، وعلى ذلك فالحكـم لا يمكن ان يكون الا لمبادىء القانون وليس بمقتضى ارادة فردية .

٢ ـ ان الحكم يهدف الى تحقيق الصالح العام وليس مصلحـــة فرد معين أو طبقة واحدة من طبقات الشعب .

---

(٣٣) الدكتور ثروت بدوي . المرجع المشار اليه ، ص ٧٠ .

(٣٤) انظر في ذلك الدكتور فؤاد العطار ، المرجع المشار اليه ، ص ٨٤ . وكذلك الدكتور عبدالحميد متولي ، المرجع المشار اليه ، ص ٧٧ـ٧٨ .

٣ ـ ان هذا النظام يرتكز على رضاء المحكومين .

ان الدولة المثالية عند ارسطو ترتكز على الفضيلة . يرى ارسطو ان الفضيلة هي « وسط عدل بين طرفين كلاهما رذيلة احدهما افراط وهو التهور والثاني تفريط وهو الجبن . والوسط العدل ليس وسطا حسابيا وانما وسط اعتباري تقديري . فقد تكون الفضيلة احيانا اقرب الى الافراط كما هو الشأن في الشجاعة فهي الى التهور أقرب . وقد تكون احيانا أخرى أقرب الى التفريط كما هو الشأن في العفة فهي اقرب الى جمود الشهوة .. »[٣٥] .

وانطلاقا من ذلك قسم ارسطو الشعب الى طبقات ثلاث : طبقة غنية وأخرى فقيرة اما الثالثة فهي الطبقة المتوسطة . بعد تبيان خصائص كل طبقة انتهى الامر بارسطو الى تفضيل الطبقة المتوسطة ، فهي أصلح من غيرها على ادارة شؤون الدولة .

أما الاساس الاجتماعي الذى يستند عليه هذا النظام فهو الطبقة المتوسطة ـ كما بينا ـ اما مميزات هذه الطبقة فهي[٣٦] :

١ ـ كثرة عددها ، فتجعل لنظام الحكم قاعدة شعبية .

٢ ـ مصالحها الاقتصادية محدودة ، فلا تخضع لطبقة الموظفين .

٣ ـ انها ليست طبقة جاهلة فتنزل بالحكم الى مستوى الدهماء .

قام ارسطو بدمج عناصر مختلفة من كل من نظام الحكم الديمقراطي ونظام الحكم الاوليجارشي وأخرج لنا نظامه الدستوري وذلك بالشكل التالى[٣٧] :

---

(٣٥) الدكتور محمد فتحي الشنيطي . نماذج من الفلسفة السياسة. القاهرة ١٩٦١ ، ص ٣٩ .

(٣٦) الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى . المدخل الى العلوم السياسية ، ص ٦٠ .

(٣٧) راجع الدكتور ثروت بدوي ، المرجع لمشار اليه ص ٧١ـ٧٢ وكذلك الدكتور فؤاد العطار ، المرجع المشار اليه ، ص ٩٢ـ٩٣ .

١ ـ ايجاد حل وسط بين المبادىء المتعارضة في كل من الديمقراطية والاوليجارشية • الديمقراطية تدعو الى المساواة بين جميع المواطنين في المساهمة في الحياة العامة للدولة اما الاوليجارشية فتقصر المساهمة في الحياة العامة على الذين يملكون نصابا ماليا معينا • ولما كان ارسطو من دعاة الوسط العادل فدعى الى الاخذ بنصاب مالي بسيط •

٢ ـ لما كانت طريقة اختيار الحكام في كل من النظامين تختلف الواحدة عن الاخرى (الديمقراطية تأخذ بالاقتراع والاوليجارشية بالانتخاب) ، ذهب ارسطو الى الجمع بين الطريقتين في اختيار الحكام •

٣ ـ الاوليجارشية تفرض غرامات على عدم حضور الاعضاء اجتماعات الجمعية العامة اما الديمقراطية فتكافىء الفقراء لتشجعهم على حضور اجتماعات الجمعية العامة • يجمع ارسطو بين الطريقتين فيفرض غرامة على الاغنياء ان تخلفوا عن الحضور ويكافيء الفقراء لحضورهم هذه الاجتماعات • اما الوظائف العامة فيجب أن تكون بأجر دونما مغالاة في هذا الاجر •

ان كان ارسطو قد دمج عناصر متباينة من الديمقراطية والاوليجارشية لاقامة نظامه الجمهوري وان كان الاساس الاجتماعي لهذا النظام هو الطبقة المتوسطة ، فانه وضع شروطا لممارسة السلطة :

١ ـ شرط الجنس والسن ـ الذكور فقط لهم حق ممارسة العمل السياسي في الدولة على ان يكونوا قد بلغوا سنا معينة •• الممارسة ترتبط بالنضوج العقلي •

٢ ـ شرط الجنسية ـ يشترط ارسطو في المواطن ان يكون من أبوين وطنيين •

٣ ـ شرط الحرية ـ يشترط في المواطن ان يكون حرا • هذه الظاهرة اخذت بها دولة المدينة في العصور القديمة وكذلك جميع الحضارات القديمة •

٤ ـ شرط المال ـ يشترط في المواطن توافر نصاب مالي معتدل يهيء له التأمل والمساهمة في الحياة العامة للدولة • وعلى ذلك فقد استبعد ارسطو من

الذين لا يحق لهم المساهمة في شؤون الدولة ، الصناع والعمال والتجار •

حاولنا في هذه الدراسة الموجزة جدا اعطاء فكرة بسيطة عن أحد اعاظم فلاسفة العالم ومنشىء علم السياسة •• ارسطو • ترك هذا الفيلسوف أثرا خالدا في مجال الفكر السياسي والقانوني وندين له بالكثير من الآراء والنظريات •

نظر ارسطو الى السياسة على انها علم • وحدد معالم نظريته السياسية مستندا على أساسين : الواقع والتاريخ • من الواقع استمد أصول نظرياته فكانت أقرب الى اذهان الناس من افلاطون •• لئن هاجم شيوعية افلاطون فلأنه اعتقد جازما بانها لا تتماشى مع واقع الانسان •

اما نظرية الفصل بين السلطات فلا يمكن القول الا انها دعامة أساسية في كل نظام حكم سليم •

ومن آثاره الخالدة حتى اليوم تمييزه بين القوانين الدستورية والقوانين العادية ويعتبر هذا التمييز ذو أهمية بالغة في الدراسات الدستورية •

أما ايمانه بالنسبة الى صلاح نظم الحكم السياسية فيدل بشكل قاطع على بصيرة ثاقبة وعمق نظر ، فالنظام يتسم بالصلاح متى لائم روح الشعب وحقق مصالحه •

اما نظريته في الرق فتبدو لنا نشازا مع ما جاء به من آراء سياسية وعلى الرغم من ذلك فيجدر بنا انصاف الرجل في هذا الموضوع حيث كان الاتجاه العام في تلك العصور مؤيدا فكرة الرق اضافة الى انه لا يجب الحكم على رأيه هذا من خلال مفاهيم عصرنا هذا •

ونختتم بحثنا هذا عن ارسطو بالعبارة التالية :

« فهذا الاسم من الاسماء الخالدة التي قد تكون اشد من الدهر قدره على البقاء ، ان صح مثل هذا التعبير • ومن اراد ان يبحث عن قـــادة الفـكر فلن يستطيع ان يوفق لاجادة البحث واحسانه الا اذا عنى بارسطاطاليس وفلسفته ، وانزلهما مزلتهما الحقيقية ،وهي المنزلة الاولى »(٣٨) •

(٣٨) الدكتور طه حسين • المرجع المشار اليه ، ص ١٤٢ •

الفصـــل السادس

انهيار دولة المدينـــة

نرى لزاما علينا قبل ترك هذا الباب والانتقال الى دراسة الفكر السياسي الروماني اعطاء فكرة موجزة عن انهيار دولة المدينة •

« قام في بلاد الاغريق الدليل القاطع على الضرورة المطلقة لحياة الجماعة على أساس طبيعة الانسان ، ولكن الضعف في الفلســـفة اليونانية التطبيقية هي تحيزها وقاعدة هذا التحيز هي ان اليونانيين رأوا ان يكون للدولة قيمة لا حد لها في وسعها ان تقضي على حياة الانسان الشخصية »[1] •

فالفرد لم يكن في واقع الامر في دولة المدينة الاثينية مثلا الا تابعـا للجماعة فالدولة هي الكل واستقلال الفرد لهو في الواقع كالعدم تجاه الدولة •

لقد كان للنزعة الفردية اليونانية دورا كبيرا في فشل نظام دولة المدينة •• لم تكن النزعة الفردية بالشيء الجديد في حياة دولة المدينة بل ان ذلك يمتد الى ما قبل عهد افلاطون بزمن طويل •

ان نظرة كل اغريقي كانت محصورة بنطاق دولة المدينة التي ينتمي اليها وهذا بالطبع ابعد عن ادراك هؤلاء ما للعلاقات الخارجية من دور فعال يتناول حتى الاقتصاد الداخي لهذه المدينة • وفي ذلك ينوه لنا الاستاذ فرجسون[2] حيث يذهب الى ان دولة المدينة في اليونان كانت تواجه معضلة سياسية لم تســـتطع الوصول الى حلها • فهي لم تصل الى درجة الاكتفاء الذاتي في اقتصادياتها او في سياستها دون انتهاج سياسة العزلة ، ولم تكن المدينة لتفعل ذلك دون احتمال

---

(١) احمد وفيق • علم الدولة جـ ١ ، مطبعة النهضة القاهرة ١٩٣٤ ، ص ٢١٧ •

(٢) سباين جـ ١ ص ١٦٣ •

مغبة الركود والجمود في الثقافة والحضارة التي كان يعتبرها ارسطو تاج فخارها . ولكن واقع الامر ان دولة المدينة كانت مدفوعة بعامل الضرورة لعقد المحالفات مع زميلاتها المدن الاخرى ، وكما يقول فرجسون فان هذه المحالفات لم تكن لتقوم دون المساس باستقلال اعضائها .

ان هذه المحالفات أو الاتحادات كانت على جانب كبير من العجز عن تحقيق دولة دائمة ومستقرة .

ان هذا الفشل كان طابع الحياة السياسية الخارجية لدول المدينة في اليونان القديمة ، وقد كان هذا الفشل في العثور على الاستقرار الدائم هو بعينه طابع جامعة المدن الاغريقية التي كان قيامها على يد فيليب المقدوني سنة ٣٣٨ ق.م ، فلو ان هذه المدن استطاعت العمل جنبا الى جنب لاستطاعت القيام برقابة سياسة مقدونيا وبالتالى ايقافها عند حدودها .

الديمقراطية التي سادت في بعض دويلات المدن كأثينا مثلا ـ كما رأينا ـ كانت كذلك من العوامل التي ساهمت في انهيار نظام دولة المدينة .

ولا يمكن ان ينكر ما للتفاوت في الثروات من دور في فشل نظام دولة المدينة ، خصوصا عند بزوغ نجم الملك المقدوني فيليب نتيجة ازدياد قوة مقدونيا . فنجد ان المصالح الاقتصادية للطبقة الغنية كانت تدعو الى الوقوف الى جانب مقدونيا ، بينما الداعون الى الديمقراطية فكانوا يحاولون التمسك والتعلق بالحكم المحلي .

ونحن نذهب الى رأي سباين القائل بان مشاكل العالم الاغريقي سواء كانت اقتصادية أو سياسية لم تستطع دولة المدينة ايجاد الحلول اللازمة لها وذلك لتشابكها ، فالواقع ان هذه المشاكل لم تجد لها حلا حتى بالاتحادات . ان ظهور مقدونيا على المسرح السياسي وازدياد اهميتها يوما تلو يوم ابرز حقيقتين مهمتين :

الاولى منهما ، ان دولة المدينة بصغر مساحتها لم تكن قادرة على اظهار نفسها أو التحكم في العالم اليوناني فمهما عملت فلم تكن متكافئة مع اقتصاديات العالم الذي تعيش فيه • اما الحقيقة الثانية ، فهي ان التفوق السياسي المزعوم لدولة المدينة على غيره من أمم العالم لم يكن باستطاعته العيش والصمود في شرق البحر الابيض المتوسط[٣] •

ان فتوحات الاسكندر وما يترتب على ذلك من تغيير شامل للفلسفة وظهور الفلسفة الرواقية بافكارها العالمية ادى بان تترك الفكرة القائلة بان المدينة وحدة مستقرة قائمة بذاتها ، المجال لفلسفة تبحث عن آفاق جديدة في الفكر حيث بدأ ينظر الى الانسان ليس على انه عضو في مجموعة محددة (دولة المدينة) بل على انه فرد يشارك غيره الحياة الانسانية في العالم •

ان خمود الحركة الفكرية الاغريقية ، بعد هذه الفترة ، يرجع الى التغيير الذي نتج عن فتوحات الاسكندر ، تغيير شامل في بلاد اليونان • فان هذه الفتوحات[٤] فتحت آفاقا جديدة وأظهرت قصور المدينة اليونانية المستقلة عن ان تلعب دورا سياسيا ذا شأن •

ونستطيع ان نقرر بأن عدم وحدة الدين في العالم الاغريقي قد ساعد على عدم تحقيق هذه الوحدة •

من كل ما تقدم وغيره من أسباب أدى بان تأخذ نظرية المدينة الحرة ، المدينة التي أقام عليها افلاطون وارسطو النظريات السياسية ، نقول ان كل ذلك ادى بهذه المدينة الى الافول والانهيار •

ان النزاع الذى حدث بين قواد الاسكندر بعد وفاته ادى الى قيام الحروب الطاحنة والمستمرة بين هؤلاء القواد • وبنفس الوقت تعاظم شأن روما لتضع نهاية اسطورة دولة المدينة •

---

(٣) سباين ج ١ ص ١٦٦ •

(٤) الدكتور ثروت بدوي • المرجع المشار اليه ص ٧٨ •

ويحق لنا ان نتسائل بعد ان وصلنا في دراستنا الى انهيار دولة المدينة عن الافكار الفلسفية التي رافقت هذه الفترة .

طبعت هذه الفترة من تاريخ دولة المدينة بظهور فلسفة جديدة في مجال الفكر عرفت باسم المدرسة الرواقية ، وقد لعبت هذه الفلسفة دورا كبيرا في الفكر اليوناني وكذلك كان تأثيرها ظاهرا في الفكر الروماني اضافة الى القوانين الرومانية .

ما الرواقية ؟

لا شك في ان هناك اتصالا وثيقا بين فقدان دولة المدينة اليونانية استقلالها على يد الاسكندر الاكبر وصيرورتها جزءا من اجزاء الامبراطورية الجديدة وبين النظرة الجديدة ، للفلاسفة ، تلك النظرة التي تجاوزت حدود دولة المدينة الى العالم الكبير . نظرة أوسع من سابقيهم وبالتالي القول بوحدة الوجود[٥] .

أسس المدرسة الرواقية تاجر فينيقي الاصل ولد في قبرص سنة ٣٣٦ قبل الميلاد اسمه زينون وقد سكن زينون هذا أثينا خلال القرن الرابع ق.م. عرفت هذه المدرسة بالرواقية نسبة الى المكان الذي كان يحاضر فيه زينون ، وهو رواق قريب من سوق المدينة في أثينا[٦] .

بدأ اتصال زينون بالفلسفة اليونانية بواسطة المؤلفات التي كان يحملها له والده بعد رجوعه من سفراته الى بلاد اليونان ، والمرجح انه تأثر تأثرا كبيرا بأحد مؤلفات « اكزنيفون » فشغف حبا بالفلسفة ثم انتقل نهائيا الى أثينا وبقي ينتقل من مدرسة الى أخرى الى ان أسس هو نفسه مدرسة خاصة به[٧] .

---

(٥) الدكتور حسن شحاتة سعفان : تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية . دار النهضة العربية ـ الطبعة الثالثة ١٩٥٦ ص ٤٨ .

(٦) محمد يونس الحسيني : الفكر الاجتماعي ، خواطر ولمحات . دار احياء الكتب العربية . القاهرة ١٩٤٨ ص ١٠٧ .

(٧) الدكتور العوا المرجع المشار اليه ص ١٨٥ .

تعتبر الرواقية أقل المدارس الفلسفية التي عرفتها اليونان صلة باليونان . فزينون مؤسس المدرسة كان فينيقيا ومن بعده كان رؤساء المدرسة من خارج العالم اليوناني عادة ، خصوصا بعد ازدياد اختلاط الاغريق بغيرهم من الاقوام (الشرقية خصوصا) ولم تعرف هذه المدرسة رئيسا من أهل أثينا الا في القرن الاول قبل الميلاد[٨] .

انتشرت آراء هذه المدرسة في العهد الاغريقي وكذلك بين المتعلمين الرومان في القرن الثاني بعد الميلاد ، وبهذه الواسطة نستطيع ان نقول بأن الفلسفة اليونانية استطاعت أن تؤثر ليس فقط في الفكر الروماني بل كذلك في التشريع الروماني وهو في دور التكوين .

نظر الرواقيون الى الفلسفة على انها علم الامور الالهية والامور البشرية معا وهي « كالبستان : المنطق جدرانه ، والفيزياء اشجاره ، والاخلاق ثماره ، أو هي كالبيضة : المنطق قشرتها ، والفيزياء بياضها ، والاخلاق صفارها . وهذه الاجزاء المختلفة لا ينفصل بعضها عن بعض بل انها تتساند وتتماسك ويشتبك بعضها ببعض لان العقل واحد في جميع ميادين العلم والمعرفة »[٩] .

في نظرتهم الى العالم ، يرى الرواقيون انه يتكون من عنصرين :

عنصر منفعل وهو المادة .

وعنصر فاعل يحرك المادة من داخلها ويقوم على نموها .

ولكن ما هو هذا العنصر ؟ يقول الرواقيون انه « نار عاقلة تسير في اعمالها بحكمة » وهي الروح التي تبعث الروح في الاشياء .

نظر الرواقيون الى الانسان على انه كذلك مكون من عنصرين أو جزأين :

---

(٨) جورج سباين . تطور الفكر السياسي ج ٢ ص ٢١٤-٢١٥ .
(٩) الدكتور العوا . المرجع المشار اليه ص ١٧٩ .

الجسم والروح • الروح جزء من هذه النار العاقلة المسيرة للعالم وعند الموت يعود الجسم الى المادة فيفنى فيها وتعود الروح الى النار فتمتزج بها[١٠] •

تذهب الفلسفة الرواقية الى فكرة المساواة بين الافراد اينما كانوا • فيعيشوا في الدولة العالمية ، الدولة المثالية ، دونما امتياز بسبب الجنس والكانة •

ان انحلال دولة المدينة اليونانية وظهور مقدونيا على المسرح السياسي والفتوحات التي قامت بها خلقت أو أتت بفكرتين مهمتين الاولى تتعلق بمبدأ الاخوة والانسانية والثانية تتعلق بالملكية •

فالفتوحات التي قام بها الاسكندر المقدوني أدت الى اختلاط سكان اليونان بسكان البلاد الشرقية ، ان هذا الاختلاط ادى الى قيام مفاهيم جديدة في الفكر السياسي الاغريقي ، فبعد ان كان اليوناني يضع فروقا بينه وبين الاجنبي نرى ان الاسكندر يدعو في خطبة ألقاها في مأدبة أقيمت له الى اتحاد القلوب واقامة رابطة بين المقدونيين والفرس[١١] •

ان كان الاسكندر في مجال الفكر اليوناني ، يعتبر اول من نادى بفكرة اتحاد اليونانيين وغيرهم من الاقوام وان الفلاسفة اليونانيين قد اعتنقوها من بعده كما يقول لنا تارن[١٢] فانه يمكن لنا القول بان فكرة الحرية، باعتبارها فكرة لا تكون خاصة بقسم من الناس وانما يشارك بها جميع البشر ، لهي فكرة شرقية قديمة[١٣] ونستطيع أن نقول بان الاسكندر يمكن أن يكون قد تأثر بهذه الفكرة وغيرها في فتوحاته للشرق •

---

(١٠) اندريه كريسون • المشكلة الاخلاقية والفلاسفة • الطبعة الثانية ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة • ص ٧٥ـ٧٧ •

(١١) سباين • جـ ٢ ، ص ٢٠٩ •

(١٢) سباين • جـ ٢ ، ص ٢١٦ •

(١٣) شارل نيرنيه ، المرجع المشار اليه ، ص ١٦ •

قد يستغرب البعض ذكرنا لاسم الاسكندر المقدوني في بحثنا عن الفكر السياسي والفلسفة بصورة عامة ، والواقع انه يمكن لنا القول بأن هذا الفاتح كان فيلسوفا بقدر ما كان قائدا شجاعا فقد تأثر به فلاسفة كبار وساروا على نهجه ، واكبر شاهد على ذلك ما قاله بلوتارك من ان الاسكندر قد أسس نوع الدولة التي اقترحها زينون .

لقد أجاد الدكتور طه حسين حين تطرق الى هذا الموضوع فقال(١٤) بأن الاسكندر لم يكتف :

« بازالة هذه الفروق السياسية واخضاع العالم القديم كله لسلطان واحد ، وانما طمع في شيء آخر أبعد مدى وأعسر تناولا : طمع في ازالة الفوارق الجنسية بين الناس . لم يكتف بخلط الشعوب بعضها ببعض ، بل اراد ان يمزجها ويستخلص شعبا واحدا . انظر اليه حين استقر بابل وقد أخذ بهذا المزج بالفعل ، فبدأ يزاوج بين اليونانيين والمقدونيين من جهة ، والفرس من جهة أخرى حتى لقد أحدث في يوم واحد عشرة آلاف من هذه المزاوجة ، وانفق في تشجيع هذه الحركة اموالا ضخمة ، وجعل نفسه وزعماء جيشه قدوة لعامة الجيش ـ بل لم يكتف بهذا ، وانما ازمع احداث حركة عامة واراد ان ينقل طبقات ضخمة من الفرس الى البلقان ، وطبقات ضخمة من البلقان الى الفرس ، لا يريد بهذا كله الا مزج الشعوب ، وازالة ما بينها من الفروق الجنسية . ولكن الموت عاجله قبل ان يبدأ في هذه التجربة التي لو تمت لغيرت وجه الارض ، ولحولت سير التأريخ . وسواء علينا اكان الاسكندر مصيبا أم مخطئا في هذه الفكرة وفي انتهاج هذا النهج ، وسواء علينا أوفق أم لم يوفق وانما الشيء الوحيد الذي لا شك فيه هو ان الاسكندر لم يكن يريد ان يفتح الارض وحدها ، وانما كان يريد ان يفتح معها العقل ، بل قل انه انما كان يفتح الارض تمهيدا لهذا الفتح العقلي » .

---

(١٤) الدكتور له حسين . المرجع المشار اليه ، ص ١٥٣ـ١٥٥ .

ان الرواقية قد اتخذت من مبدأ المساواة منذ البداية اساسا يعتمد عليه لرفع المستوى الاخلاقي فنراها مثلا ـ كالابيقورية ـ لا تؤيد رأى افلاطون وارسطو القائل بأن الافراد يتفاوتون فيما بينهم بتفاوت الجنس أو اللغة أو الموطن وذهبوا الى اعتبار العبد انسان • حتى لقد ذهب احدهم (كريسيبوس) الى انه لا يوجد هناك رجل عبد بالطبيعة كما ذهب الى ذلك من قبل ارسطو وانما يرى بأن العبد انسان يجب معاملته على اعتبار انه عامل مستأجر مدى الحياة •

ان ازدياد أهمية النظام الملكي نتيجة المفتوحات أوجد لنا فكرة ان الملك ليس رئيس الدولة الاعلى فقط وانما هو كذلك رمز لها • ان تلك الفتوحات قد أدت بالفلاسفة الى الايمان بفكرة القوانين المتعددة نظرا لاختلاف العادات والقوانين وعلى هذا نشأ التمييز بين القانون العام المشترك أو قانون الملك وبين القانون المحلي •• وأخذ ينظر الى الملك على انه رمز الاتحاد •

ان كانت الفلسفة الرواقية قد انقصت كثيرا من الفوارق الاجتماعية فقد دعت في الوقت نفسه الى ارتباط اوثق بين كافة الشعوب • فذهبت الى ان لكل شيء قانونان : قانون مدينته وهو قانون العادات ، وقانون الدولة العالمية وهو قانون العقل • والارجحية عند الرواقية تعطي للقانون الثاني على الاول •

وختاما نقول بان الرواقية دعت لفكرة الاخوة الانسانية في العالم المشمولة بالعدل • دعت الى المساواة بين الافراد رغم الاختلافات الموجودة بينهم •

الباب الثاني

الفكر السياسي في العهد الروماني

الفصل الاول : التنظيم السياسي للدولة الرومانية ٠

الفصل الثاني : الفكر السياسي عند الرومان ٠

الفصل الثالث : المبادىء القانونية الرومانية والعلاقات الدولية عند الرومان ٠

في بداية دراستنا للرومان نستطيع أن نقول دونما تردد ـ متبعين في ذلك كافة الذين درسوا الفكر السياسي والتنظيم السياسي عند الرومان ـ بأنهم لم يتركوا لنا أثرا خالدا في الفلسفة السياسية ، كما كان أمر ذلك بالنسبة للاغريق.

ان كان الرومان لم يقدموا لنا جديدا في مجال الفكر السياسي فان التنظيم السياسي الذي قامت عليه روما ونظامها القانوني كان لهما الاثر الاكبر في التطور السياسي لاوربا . فواقع الامر ان اوربا ظلت قرون عديدة ـ بعد سقوط روما ـ تعتنق فكرة الدولة كما رسمها النظام السياسي الروماني[1] .

وتأكيدا لرأينا من ان الرومان لم يتركوا أثرا واضحا في الفكر السياسي يقول بول جانيه بأنه :

« كانت السياسة العملية في روما موضع اعجاب ، اما العلم السياسي فقد أهمل »[2] . ان ذلك لا يعني عدم ظهور فلاسفة اهتموا بالفلسفة السياسية « كشيشرون » مثلا ، ولكنه يمكن القول بان هذه الآراء لم تكن الا صدى للآراء التي جاءت بها الفلسفة اليونانية .

قبل الدخول في صلب الموضوع ، نود اعطاء فكرة مختصرة عن بعض أوجه التشابه والتباين بين روما واثينا .

ان أول ما يجلب الانتباه هو ان الوضع الاجتماعي القائم في البلدين كان متشابها رغم الفارق الزمني . فالحياة الاقتصادية للدولتين قامت على وجود الرق ، فالقسم الاكبر من السكان لم يكن ذا وزن في الحياة الاجتماعية والعامة في الدولتين . وفي ذلك يقول لنا احمد وفيق بان الرق ادى « في اثينا اولا ، ثم روما

(١) الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى . المرجع المشار اليه ص ٦٤ .

(٢) احمد وفيق . علم الدولة جـ ١ ، ص ٢٣٢ .

ثانيا ، الى احتقار العمل اليدوي واقصاء العمال عن حظيرة الحرية اقصاءا قد يكون تاما ،حتى لقد كان حظ العمال من الاعمال العامة ضعيفا ، بل يكاد يكون منعدما ، فالدولة لم تكن في بداية أمرها على الاقل غير جمعية ارستقراطية ، مؤلفة من رؤساء العائلات ، اما الديمقراطية فانها لم تدخل روما على الاطلاق »[٣] .

ان الدولة الرومانية ، بعد ان كانت قائمة من الناحية الادارية على فكرة الوحدات البلدية كما كان عليه الامر في أثينا ، تطورت مع مر الزمن الى دولة قوية تلعب المركزية فيها دورا مهما من الناحية الادارية • ان ذلك حتم عليها ـ وقبل كل شيء ـ اتخاذ ديانة رسمية للدولة ، والواقع ان فكرة الدين الواحد أو توحيد الدين لهي من الاهمية بمكان ان تذكرنا بأنه من الاسباب التي حالت دون قيام الوحدة اليونانية هو تعدد الآله وتمسك كل مدينة بآلهتها •

من ناحية امتداد سلطان الدولة أو فكرة دمج الفرد بالدولة نجد كذلك اختلافا بين النظامين • من دراستنا السابقة للفلسفة اليونانية والنظام السياسي لدولة المدينة الاثينية نستطيع أن نقول بان الفرد لم يكن له اى وجود مستقل عن الدولة ، فالدولة هي الكل والفرد ما هو الا عدم تجاه الدولة • اما الفلسفة الرومانية فلم تحاول في الواقع دمج الفرد بالدولة كما كان عليه الامر عند الاغريق ولكنها في الوقت نفسه لم تذهب الى التقليل من أهمية الدولة • فالفلسفة والواقع الروماني اتخذا موقفا وسطا ، ففصل الفرد عن الدولة وجعل لكل منهما ـ الفرد والدولة ـ حقوقا وواجبات • أصبح الفرد ـ وليس الدولة ـ هو نقطة الانطلاق القانونية والمحور الذي تدور حوله الافكار القانونية ، فالدولة ما وجدت الا للمحافظة على حقوق الافراد ، وهي ـ الدولة ـ شخص قانوني يستعمل صلاحياته القانونية ضمن اطار حدود قانونية معينة • اما الفرد فقد اعتبر كذلك شخص قانوني له حقوق يجب صيانتها[٤] •

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٣٤ .
(٤) بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى . المرجع المشار اليه ص ٦٤ .

ويذهب قسم من الكتاب الى ان تدخل الدولة الرومانية في التصـــرفات والاعمال الفردية كان تدخلا كاملا خلال القرون الاولى ، ولكن اتساع رقعـــة الدولة ادى الى الاقلال شيئا فشيئا من هذا التدخل الى ان أصبح اسميا عندما أصبح العالم المعروف ـ اكثره ـ في ذلك الوقت مندمجا في هذه الدولة .

نظر الرومان الى ان الدولة هي مصدر جميع الحقوق القانونية ، اما السلطه العليا فهي للشعب . ولكن لما لم يكن بالاستطاعة ان يمارس الشعب الســـلطة بنفسه فأنه قد أوكلها الى الامبراطور ليمارسها نيابة عنه (فكرة العقـــد) . الامبراطور مسؤول امام الشعب عن تنفيذ واجباته . ومن هـــذا فان لارادة الامبراطور قوة القانون ، لانه يمثل الشعب وقد اوكل اليـــه الاخير جميـــع سلطاته . اما الافراد في هذا المجتمع فهم متساوون جميعا في المشاركة في الحيـاة العامة للدولة .

الفصل الاول

التنظيم السياسي للدولة الرومانية

ان تاريخ روما القديم غير معروف ويكتنفه الغموض والابهام ، ويقول لنا محمد يونس الحسيني[٥] بان تاريخ روما القديم قد ضاع في سلسلة من الخرافات والاساطير • ولكن الذي يمكن الجزم به بأن سكان روما القدامى هم من العنصر الآري الذي جاء الى اوربا واستقر في شبه الجزيرة الايطالية • ان روما بعد ان استقرت بها الاوضاع واشتد بأسها بسطت سيطرتها على ايطاليا ثم نظرت بعيدا عبر الحدود وبدأ عند ذلك التطلع الاستعماري فغزت غيرها من الدول لتجد نفسها قد تربعت على عرش الزعامة والسلطة •

يذهب الكثير من الكتاب الى القول بأن المدن الرومانية القديمة كانت قريبة الشبه بالمدن اليونانية وذلك من ناحية التنظيم[٦] وعلى كل حال فانه يكننا ان نقسم التاريخ السياسي الروماني الى ثلاثة أقسام أو مراحل : العصر الملكي ، العصر الجمهوري ، واخيرا العصر الامبراطوري[٧] •

١ ـ العصر الملكي :

فيما يتعلق الامر بالعصر الملكي نستطيع ان نقول بانه كان عصرا مليئا بالغموض ، مشوبا بالاساطير • ولكن الدراسات التي قام بها المختصون لتبيان معالم هذا العصر بينت لنا بان هذا العصر ـ العصر الملكي ـ قد امتاز بوجود ثلاث هيئات، وهي الملك ، ومجلس الشيوخ ، واخيرا مجلس الشعب •

---

(٥) المرجع المشار اليه ، ص ١٠٩ •

(٦) راجع في ذلك الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ص ٧٩ • وكذلك الدكتور فؤاد العطار المرجع المشار اليه ص ٩٤

(٧) الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ص ٧٩ـ٨٤ •

ان النظام الملكي في هذه الفترة من تاريخ تطور النظام السياسي الروماني لم يكن قائما على مبدأ الوراثة ، فالملك كان معينا بالذات من قبل الملك السابق ، وان مات الملك دون أن يقوم بتعيين خلف له لادارة شؤون المملكة قام مجلس الشيوخ في هذه الحالة باختيار من يتولى الحكم ، والاختيار يكون لمدى الحياة كما لو كان الملك قد عين من قبل السلف .

لما كان قيام المدن في العصور الغابرة قائما على الفكرة العشائرية فان الملك وان كانت سلطاته واسعة وكثيرة الا ان هذه السلطات كانت تقف عاجزة عن التغيير في النظام الداخلي للعشيرة .

اما مجلس الشيوخ ، فانه كان مكونا من رؤساء القبائل . ان سلطات هذا المجلس كانت تتمثل في المصادقة على ما يتخذه المجلس الشعبي من قرارات ، وكان مجلس الشيوخ اضافة الى ذلك بمثابة مجلس استشاري للملك دون ان يكون الاخير ملزما بالاخذ برأي هذا المجلس .

اما الهيئة الثالثة فهي مجلس الشعب ، لقد كان هذا المجلس يضم جميع الرجال الاحرار ويذهب البعض الى اضافة صفة القدرة على حمل السلاح الى هؤلاء الرجال ، فهم وحدهم المواطنون . اما صلاحيات هـذه الهيئة فكانت في الواقع تختلف من عهد الى آخر ، الا انه يمكن القول بان أهم وظائفها : اقتراح القوانين وتقرير السلم والحرب وكذلك عقد المعاهدات .

٢ ـ العصر الجمهوري :

هناك خلاف بين المؤرخين حول تحديد الوقت الذي انتقلت فيه الدولـة الرومانية من النظام الملكي الى النظام الجمهوري وكذلك حول الاسـباب التي دعت الى ذلك ، فيذهب البعض الى ان سبب هذا التغيير يعود الى استبداد الملوك وبالتالي ثورة الشعب على الملكية ، ويرى البعض الاخر ان ذلك لم يكن الا نتيجة

حتمية للتطور الذي شهدته ايطاليا • الا ان المؤكد هو ان عوامل متعددة تلاحمت فيما بينها كي تؤدي الى هذه النتيجة •

يمكن لنا ان نقول من استقراء الحوادث ان العصر الجمهوري كان عصر قوة وسيادة مجلس الشيوخ • ذلك المجلس الذي يمكن وصفه بالارستقراطية الحقة• ان تغيير نظام الحكم من الملكية الى الجمهورية أدى الى انتقال سلطة الملك الروماني الى هيئة جديدة تقوم بأمر الجمهورية • جاء لنا الرومان بنظام جديد ، هو نظام ، القناصل ، فكانت هذه الفترة تمتاز بان يقوم مجلس الشعب بانتخاب حاكمين لادارة أمور الدولة وكان الحاكم يسمى « بالقنصل » •

ان قورنت سلطات القنصل بسلطات الملك لوجدناها تضائلت الى حد بعيد • فلم تبقى السلطة الدينية مناطة بالقنصلين ـ كانت هذه السلطة من اختصاص الملك في الفترة الملكية ـ بل اصبحت من اختصاص هيئة الكهنة ، ثم ان قصر مدة تولي الحكم بالنسبة الى القنصلين يؤدي حتما الى ضعف مركزهما تجاه المركز الدى كان للملك في الفترة السابقة ، حيث كان القنصل منتخبا لمدة سنة واحدة • ان اضفنا الى ذلك بان سلطات القنصلين كانت سلطات مشتركة فيما بينهما فلم يكن لاحد منهما سلطة على الاخر ، وغني عن البيان ما في ذلك من اضعاف لهذه السلطة •

الى جانب القنصلين نجد ، كما كان عليه الامر في العصر الملكي ، مجلس الشيوخ ومجلس الشعب ، ان ضعف سلطة هيئة القناصل ترتب عليه ان بدأ مجلس الشيوخ بالاستحواذ شيئا فشيئا على السلطة في الدولة وقد صاحب ذلك قيام هيئات جديدة منتخبة من قبل الشعب لمزاولة البعض من سلطات القنصلين ، كل هذا ادى بالنتيجة الى اضعاف سلطة القناصل وجعلها ثانوية في الدولة •

امتاز هذا العصر بتثبيت اركان الدولة والتطلع الى ما وراء الحدود ليفضي الامر الى التوسع الخارجي • فأمتدت الفتوحات الرومانية في هذه الفترة الى اسبانيا واليونان ومصر واصبحت روما سيدة البحر الابيض المتوسط دونما منازع •

قلنا سابقا بان هذا العصر امتاز بسيطرة مجلس الشيوخ ، والواقع ان نفوذ هذا المجلس لم يصل الى ما هو عليه الا تدريجيا ليصبح في نهاية الامر صاحب الكلمة العليا والقول الفصل في الدولة • ان ازدياد أهمية هذا المجلس لم يكن فقط على حساب القنصلين بل كذلك وتدريجيا على حساب مجلس الشعب وغيره من الهيئات الموجودة في الدولة •

ان الفتوحات أدت الى اتساع رقعة الدولة وقد ترتب على ذلك ان قامت روما بتعيين حكام مندوبين عنها في الاقاليم المفتوحة يباشرون السلطة فيها باسم الدولة واصبح لهؤلاء الحكام صلاحيات واسعة حربية وأدارية ومالية •

٣ ـ العصر الامبراطوري :

درج قسم كبير من الكتاب عند بحثهم العصر الامبراطوري الى تقسيمه الى قسمين : الاول يتعلق بعصر الامبراطورية العليا والثاني يتعلق بعصر الامبراطورية السفلى[٨] ، اما نحن فسوف نعطي فكرة عن هذا العصر دون الاخذ بهذا التقسيم •

ان اتساع رقعة الدولة الرومانية قد توقف بتوقف فتوحاتها وذلك حوالى منتصف القرن الذى سبق ولادة السيد المسيح • وفي هذه الفترة انتهت الحروب الاهلية بان استطاع اوكتافيوس قهر خصمه انطونيو • وفي سنة ٢٧ ق•م استطاع اوكتافيوس من تنصيب نفسه امبراطورا على الدولة الرومانية ، لتنتقل الى مرحلة اخرى من مراحل تطور النظام السياسي الروماني •

ان قيام الامبراطورية قد أثر بشكل مباشر على فكرة الشخصية المعنوية للدولة ، فبعد ان كانت هذه الشخصية ـ شخصية الدولة المعنوية ـ في طريقها الى

---

(٨) نذكر من هؤلاء الكتاب على سبيل المثال وليس الحصر :
الدكتور فؤاد العطار ، النظم السياسية والقانون الدستوري • المرجع المشار اليه •
الدكتور ثروت بدوي ، النظم السياسية ـ تطور الفكر السياسي والنظرية العامة للنظم السياسية • المرجع المشار اليه •
الدكتور لؤي بحري ، مبادىء العلوم السياسية • بغداد ١٩٦٦ •

تثبيت اركانها ، انقلب الامر لتظهر لنـــا فكرة اخرى الا وهي فكرة الشخصية الطبيعية للامبراطور ولتحل محل الاولى .

ان الامبراطورية وان حاولت استبقاء المظاهر الرئيسة للنظـــام السياسي الموجود قبل قيامها ، الا ان النظام الجديد أخذ ينحرف رويدا رويدا نحـــو الحكم المطلق . لنجد ان مجلس الشيوخ ومع مرور الزمن يتحول الى مجرد اداة لتنفيذ رغبات الامبراطور دون أية مناقشة لتلك الرغبات أو الاهواء

ان اختلاط شخصية الامبراطور بشخصية الدولة واندماجها فيهـــا ادى بالسلطان المطلق الى التطور الى الحد الذي كان يعتبر الامبراطور الها أو انـــه قد أعد ليكون الها بعد وفاته[٩] .

ان الفترة التي سبقت انقســـــام الامبراطورية الرومانية الى امبراطوريتين احداهما في روما والثانية في القسطنطينية تتميز بتركيز جميع السلطات في الدولة بيد الامبراطور . فبعدما كنا نرى بان الاباطرة قد احتفظوا ببعض المظاهر الصورية لمجلس الشيوخ ، تطور الامر في النهاية الى ان يتخلى الاباطرة عن هذه الظاهرة الصورية ليتحول مجلس الشيوخ الى مجلس بلدى خاص بمدينة روما ليس له أي اختصاص خارج هذه المدينة وفي عهد الامبراطور قسطنطين انشىء مجلس مماثل لمجلس روما في مدينة القسطنطينية[١٠] .

في هذه الفترة من تاريخ الامبراطورية الرومانية السياسي بدأت الديانة المسيحية في الانتشار في ارجاء الامبراطورية حتى أصبحت الدين الرســـمى للدولة بعد أن اعتنقها الامبراطور قسطنطين[١١] .

---

(٩) احمد وفيق . علم الدولة جـ١ ، ص ٢٤٧ .

(١٠) الدكتور ثروت بدوي . المرجع المشار اليه ، ص ٨٣ .

(١١) يذهب القاموس الفرنسي المشـــــهور ـ لاروس ـ Larousse طبعة ١٩٥٨ ص ١٣٠١ ، الى القول بان الامبراطور قسطنطين قرر اعتبار الديانة المسيحية الدين الرسمي للدولة سنة ٣١٢م وقد اعتنق هو نفسه المسيحية حوالي سنة ٣٢٣م . اما فشر فيرى بان قسطنطين لم يعتنق المسيحية ولم يسمح بتعميده الا وهو على فراش الموت وكان ذلك سنة ٣٣٧م ، راجع هـ ، ١ ، ل فشر ، تاريخ أوربا (العصور الوسطى) الجزء الاول . دار المعارف ، القاهرة ، ص ٦ .

ان ارتقاء عرش الامبراطورية لم يكن خاضعا لقواعد معينة ، فبينما يذهب البعض الى انها يجب ان تكون خاضعة للانتخاب ، يرى البعض الاخر بانها يجب أن تكون وراثية • ويذكر بدوي عن مونيه وزملائه بانه « بعد وفاة الامبراطور جوليان كان الجيش يتدخل وينصب الامبراطور الذي يروق له ، حتى ان بعض الاباطرة كانوا في الاصل ضباطا في الجيش »[١٢] •

بلغ الصراع حول السلطة حدا ان انقسمت هذه الامبراطورية سنة ٣٩٥ ميلادية الى امبراطورية غربية وعاصمتها روما وامبراطورية شرقية وعاصمتها القسطنطينية[١٣] • بقت امبراطورية روما الى ان اجتاحتها الجيوش الجرمانية سنة ٤٧٦ ، اما الثانية فكانت نهايتها على أيدي الاتراك سنة ١٤٥٣ •

---

(١٢) الدكتور ثروت بدوي • المرجع المشار اليه ص ٨٣ •

نود ان نشير بهذه المناسبة الى ان أحد أباطرة الدولة الرومانية كان من أصل عربي وهو المعروف باسم « فيلب العربي » وقد استولى على السلطة سنة ٢٤٤ بعد قتله كورديان الثالث وفي سنة ٢٤٩ قام جنود احد القادة الرومان بقتله • راجع في ذلك ، لاروس ص ١٦١٠ •

(١٣) القسطنطينية هي استنبول الحالية ، وقد اشتق اسم القسطنطينية من اسم الامبراطور قسطنطين الوارد ذكره ـ بعد ان نقل اليها عاصمة الامبراطورية الرومانية • ويقول لنا فشر (نفس المصدر ص ٤) بان قسطنطين كان ابنا غير شرعي لضابط روماني يرجع اصله الى اقليم ايلليريا من صاحبة حانة بمدينة نيش بالصرب الحالية •

الفصـــل الثاني

اتجاهات الفكر السياسي الرومانى

قبل الخوض في دراسة المذاهب السياسية الرومانية أو لنقـل فلاســفة الرومان الذين بحثوا في السياسة ، نود تبيان بعض الملاحظات العامة المتعلقــة بهذا الفكر .

ان كان الرومان قد تركوا آثارا واضحة وذات أهمية بالغة في مجال القانون حتى اننا لنجد ان بعض تلك المبادىء لا تزال موجودة في قوانين القرن العشرين ودراسة القانون الروماني تجد لها محلا في كثير من كليات القانون في العالم ، فاننا نستطيع ان نقول بانه وعلى الرغم من هذا السمو القانونى فالرومان لــم يتركوا في مجال علم السياسة ما يمكن مقارنته بالفـكر اليوناني . والسبب في ذلك يعود الى جملة اسباب منها :

ان الروماني لم يكن بطبعه ذا اتجاه فلسفي ، بل ان تفكيره كان عمليـا وعلى هذا فنستطيع أن نقول بانهم كانوا اساتذة في فن السياسة رغم جهلهم وابتعادهم عن علم السياسة . ان التاريخ الروماني يرشدنا الى ان هذه الدولة قد عرفت العديد من الساسة البارعين في الادارة وكذلك من القادة الذين بنوا مجد روما .

امتاز التاريخ السياسي لهذه الدولة بالفتوحات الخارجية والحروب المستمرة وقد يكون ذلك كما يقول موسكا[1] السبب في ابتعــادهم عن التامل الفلسفي وانصرافهم الى النهج العملي .

ان المقارنات التي قام بها فلاسفة اليونان لانظمة الحكم المختلفة والدراسات المستفيضة لهذه الانظمة ـ نظرا لتعدد دول المدينة اليونانية وتعـدد انظمتها ـ من الامور التي ساعدت على تقدم الفكر السياسي اليونانى ، وما الدراسات التي

(١) راجع الدكتور ثروت بدوي . المرجع المشار اليه ، ص ٨٤ .

قام بها ارسطو مثلا لانظمة الحكم المختلفة والمقارنات والتحليلات الا خير شاهد على ما نذهب اليه • على اننا نجد العكس تماما في عهد الرومان فلم يقم هؤلاء بهذه الدراسات ويمكن القول بان اعتزاز الرومان بالنظـــام الروماني والغرور الذي تملك هذه الدولة هو الذى أدى الى هذه النتيجة • فالنصر الذى كان حليف روما في فتوحاتها الخارجية ادى بالرومان الى تصور نظامهم خير نظام ، ورأوا في هزيمة الدول الاخرى أمام جيوشهم الزاحفة الدليل القاطع على فساد وضعف تلك الانظمة • وعلى ذلك فلم يروا ان هناك حاجة لهذه الدراسات والمقارنات ولديهم النظام الافضل والحكم الامثل •

وسيتبين لنا من دراستنا ان الفكر السياسي الروماني كان متأثرا بالفكـر اليوناني ان لم يكن هو الفكر اليوناني مطورا •

سندرس في هذا الفصل كل من بوليب وشيشرون وسنيكا •

١ ـ بـوليب

يعد هذا المفكر الذي ولد سنة ٢٠١ ق٠م وتوفي سنة ١٢٠ ق٠م (ويذهب توشار وزملاءه الى القول حوالى ٢٠٥ـ١٢٥ ق٠م[٢]) الرابطة أو الجسر بين الفلسفة اليونانية والسياسية الرومانية ٠ ويقول بدوي بانه ليس غريبا ان تكون اول محاولة لتحليل الدستور الروماني على يد رجل من أصل يوناني الا وهو بوليب[٣] ٠

كان بوليب (أو بولييوس) يوناني الجنسية ينتمي الى عائلة ارستقراطية وعرف عنه في شبابه الذكاء والحيوية ٠ وقد صاحب والده في مهمة دبلوماسية الى مصر ويذكر ان بوليب لعب في هذه المهمة الدور المهم والرئيس ، وقد اختارته الظروف ليبرز سياسيا عندما قام بدور مهم بين سنة ١٧١ ق٠م وسنة ١٦٨ ق٠م أي خلال فترة الخلاف بين مقدونيا وروما[٤] ٠

عندما استطاعت روما ان تتمكن من اليونان أصطحبت معها ألفا من الاسرى من اولاد العائلات الارستقراطية اليونانية كرهائن ، وكان بوليب احد تلك الرهائن ٠

لاقى بوليب اثناء اقامته الاجبارية في روما معاملة طيبة سواء من قبل السلطات أو من قبل الافراد وتوثقت بينه وبين العديد من الرومان اواصر الصداقة والمحبة وبعد مرور ١٧ سنة سمح له بالرجوع الى وطنه ، وقد قام بعد ذلك بزيارات متعددة لروما ٠

---

(٢) توشار ، المرجع المشار اليه ، ص ٦٦ ٠
(٣) الدكتور ثروت بدوي ٠ المرجع المشار اليه ، ص ٨٥ ٠
(٤) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ١١٠ ٠

خلال اقامة بوليب في روما بدأ في تأمل النظام الروماني فأعجب بهذا الشعب حتى ان اعجابه بالنظام الروماني جعله يذهب الى اعتباره النظام الافضل بين انظمة الحكم المختلفة الموجودة ذلك الوقت • وفي سنة ١٤٦ ق•م سطر بوليب خواطره عن التاريخ وفيه يعبر ليس فقط عن مشاعر الحب والود نحو الرومان بل كذلك اعجابه بروما وبنظامها •

ويرجع الفضل الى بوليب في معرفة بدأ التاريخ الروماني وكذلك في دراسة المؤسسات السياسية الرومانية وهو في كتبه التاريخية ينظر الى وجود دولة عالمية تحت سيطرة روما أمر حقيقي وطبيعي(٥) •

يذهب جميع الكتاب الى اعتبار بوليب تلميذ ارسطو فقد تأثر به ونادى بأغلب آراءه ، فقد سار على نهج ارسطو فيما ذهب اليه من الغاية من السياسة ، أوضح ان الهدف من السياسة لا يمكن ان يكون في اقتناء الثروة واكتنازها ، ولكن ان تقوم الحياة الخاصة على أساس من الفضيلة والحكمة والحياة العامة على أساس من الاعتدال والعدالة وبهذا تميز بوليب عن ارسطو بفكرة الخاص والعام(٦) • والواقع ان فكرة الخاص والعام هذه تجد أساسها في القانون الروماني ولذا لا نجدها مثلا عند ارسطو(١٧) •

يذهب بوليب في تقسيمه لانظمة الحكم نفس المذهب الذى ذهب اليه من قبل ارسطو وهو: النظام الملكي والنظام الارستقراطي والنظام الديمقراطي، ويضيف اليه النظام الجمهوري الذي يرى فيه النظام الافضل • ويمكن ان يقال بانه كان ينحو منحى الرواقية في تفضيلها لانظمة الحكم المختلطة • فالنظام الافضل هو ليس ذلك الذي يمتاز بالنقاوة حيث ان النقاوة تعتبر ضعفا في ذاتها •

يرى بوليب بان النظام الاحسن هو الذي يكون مكونا من عناصر مختلفة ، الحكم الاكمل هو الذي يوفق بين أشكال الحكم النقية بالتناوب المطلوب •

(٥) سباين ج ٢ ، المرجع المشار اليه ، ص ٢٢٦ •
(٦) الدكتور فؤاد العطار • المرجع المشار اليه ص ١٠٠
(٧) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ١١١ •

نظام الجمهورية الذي نادى به يقوم على الجمع بين الملكية والارستقراطية والديمقراطية ، وفي ذلك يقول[٨] : ليس فقط العقل بل كذلك الخبرة مما تصور لنا بأن شكل الحكومة الاكثر كمالا هو الذي تتداخل فيه الملكية والارستقراطية والديمقراطية .

يعلق جورج سباين على الحكومة المختلطة لبوليب فيقول :

« ان حكومته المختلطة ليست نتيجة توازن لقوى سياسية كما يرى ارسطو وانما نتيجة لتوازن طبقات اجتماعية . ويظهر انه استعان في رأيه هذا بمبدأ هو مبدأ الزمالة الروماني الذي يعطي كل حاكم الحق في أن يستعمل حق الاعتراض لوقف أي عمل صادر من زميل مساو أو سلطة ادنى . وهكذا أسبغ بوليبيوس على الحكومات المختلطة نوعا من الرقابة والتوازن وقد سرى هذا الاسلوب الى مونتسكيو والى واضعي الدستور الامريكي »[٩] .

في سبيل تحقيق الهدف الذي يرمي اليه ، أي تفضيل نظام الحكم المختلط، يذهب الى القول بان انظمة الحكم خاضعة للتطور وكل نظام يحمل في طياته أسباب موته ، ويستعين بالتاريخ لتبيان وجهة نظره . يرى بوليب ان المجتمع البشري عرف الملكية اول ما عرف من انظمة الحكم السياسية ، وقد كان هذا النظام في العصور البدائية خاضع لشخص واحد وهو الملك وكان ينبغي من قيامه بأمر الحكم تحقيق العدل والرفاه ، ولكن النظام الملكي يخضع لقانون التطور عندما يبدأ الملوك بالانحراف نحو الاستبداد والتحكم وتحقيق مآربهم دون أخذ المصلحة العامة بنظر الاعتبار فتتحول الملكية عندئذ الى استبدادية . ان الاستبدادية تتحول الى النظام الارستقراطي نتيجة ثورة الناس عليها ، وبمرور الزمن تأخذ عوامل الفساد من التمكن من هذا النظام لنصل الى حد الثورة الشعبية والتي ينتج عنها النظام الديمقراطي الذي يرمي الى تحقيق العدالة والحرية . لكن

(٨) نفس المرجع ، ص ١١٢ .
(٩) سباين ج ٢ ، المرجع المشار اليه ، ص ٢٢٧ .

طموح الاغنياء من القوم يعمل على افساد الناس وبالتالي افساد النظام ، لنصل الى مرحلة ينبثق عنها النظام الملكي ثانية وهكذا دواليك[١٠] .

مما تقدم يعطي بوليب الافضلية الى النظام المختلط على غيره من انواع الحكم . وفي انتقاده للنظام الاثيني يشبه النظام السياسي الاثيني بالسفينة التي تنقصها القيادة الحكيمة . اما النظام الاسبارطي فيرى فيه نظاما مثاليا لولا بعض الشوائب التي تشوبه .

طبق بوليب مفاهيمه السياسية على الدولة الرومانية فرأى في الدستور الروماني أحسن ما يمكن ايجاده من دساتير ، حيث قد جمع بين الحكم الملكي والحكم الارستقراطي والحكم الديمقراطي . فاذا نظرنا الى هذا النظام[١١] من ناحية وجود القناصل لقلنا عنه بانه حكم ملكي ، وان كانت النظرة اليه من ناحية مجلس الشيوخ لاعتبرناه ارستقراطيا وان أخذنا بنظر الاعتبار وجود المجلس الشعبي لقلنا انه نظام ديمقراطي . ويرى بوليب بان الدستور الروماني قد جمع بين هذه الانواع الثلاث من انظمة الحكم فتمكن من اقامة النظام المعتدل المحقق للتوازن وغير الخاضع ، بالتالي ، لفكرة تطور انظمة الحكم السالف ذكرها .

وختاما فان البعض من الكتاب لا يعتبر بوليب فيلسوفا وانما مؤرخا . فهو ليس بصاحب نظرية سياسية متكاملة وانما نستخلص آراءه من خلال الوصف التاريخي الذي يقدمه وان ما تركه من أثر لا يمكن بداهة ان يقارن بكتاب السياسة لارسطو مثلا[١٢] .

---

(١٠) توشار ،المرجع المشار اليه ، ص ٦٧ .
(١١) عاش بوليب في العهد الجمهوري للدولة الرومانية .
(١٢) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ١١١ .

٢ شيشرون ١٠٦ ق٠م - ٤٣م

يقول لنا الاستاذ مارسيل بريلو بأن مؤرخي روما في عصرنا الحاضر يذهبون الى القول بأن آراء بوليب لم تكن في واقع الامر آراءه الشخصية بل كانت وجهة النظر الرسمية لروما ، ومن هؤلاء المؤرخين ليون هومو • وعلى كل حال فان الآراء والافكار التي نادى بها بوليب اعتنقها اعظم خطيب عرفته الدولة الرومانية ، بل أكثر الرجال الذين يحق لهم تمثيل روما في مجال الفكر الا وهو « شيشرون »(١٣) •

لم يكن شيشرون مجددا في الفكر أو صاحب نظرية سياسية جديدة بل كان ناقلا عن الفلسفة اليونانية ومتأثرا بافلاطون وارسطو • ولا شك في ان له الفضل الاكبر في ادخال الفلسفة السياسية اليونانية الى روما • تأثر شيشرون بالرواقية فكان من انصارها وكان كذلك من دعاة القانون الطبيعي(١٤) •

أهم مؤلفات شيشرون هي الجمهورية والقوانين ، ومما لا شك فيه انه كان متأثرا بافلاطون في اختياره عناوين مؤلفيه • ولا يمكن ان ننكر ما كان لهذا الفيلسوف من أثر في التطور الذي شهدته الدولة الرومانية •

كان شيشرون أعظم خطيب عرفته الدولة الرومانية حتى ان البعض يذهب الى اعتباره ابلغ من ديموستين الخطيب اليوناني المعروف • واشتهر شيشرون بمرافعاته البليغة في الدفاع عن المتهمين أمام القضاء الروماني وبخطبه السياسية الرائعة(١٥) •

(١٣) نفس المرجع ، ص ١١٣-١١٤ •

(١٤) الدكتور ثروت بدوي • المرجع المشار اليه ، ص ٨٦ • راجع في هذا المعنى أيضا :

الدكتور فؤاد العطار ، المرجع المشار اليه ، ص ١٠١ وكذلك جورج سباين ج ٢ ، المرجع المشار اليه ص ٢٣٦ •

(١٥) الدكتور حسن شحاته سعفان • اساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية ، ص ٨٩ •

عمل شيشرو نبالسياسة مدة تقارب من ٢٥ عاما الى ان أصبح حاكما لاحدى المقاطعات الرومانية • ومن هذا نرى بأن الخبرة العملية التي حصل عليها اثناء عمله السياسي قد ساعدت بدون شك ان تكون نظرته الى الامور نظرة عملية بعيدة عن التصور الفلسفي النظري •

كان شيشرون مؤيدا للنظام الجمهوري القائم ومدافعا عن الدستور ضد انتهاكات الحكم له • كان يرى في هذا النظام الحكم الافضل • ويمكن أن نقول بان الاعتدال في الاراء الذي تميز به شيشرون ، والذي أدى به الى اعتبار النظام الجمهوري محققا للتوازن ، كان ناتجا عن نشأته ، حيث انه كان ينتمي الى الطبقة المتوسطة •

في الوقت الذي بدأ فيه النظام الجمهوري بالتدهور حاول شيشرون جمع انصار هذا النظام للوقوف امام التيارات المعادية • ولكنه لم يفلح ، بل اضطر للرضوخ أمام الدكتاتورية التي أقامها قيصر بين سنتي ٤٩-٤٤ قبل الميلاد • وكان مقتل قيصر أملا يرى فيه شيشرون الرجوع الى نظام معتدل متميز بالحرية ولكن الرياح تجرى بما لا تشتهي السفن • والواقع ان جرأة هذا الرجل وحماسه واندفاعه الذي لا يعرف الكلل في مهاجمة الدكتاتورية ومناصرته للحق كان سبب قتله ، وكان ذلك سنة ٤٣ ق•م •

قلنا ان شيشرون قد كتب في السياسة كتابين الاول « الجمهورية » ويحتوي على ستة اجزاء أو ابواب خصص الباب الاول لاشكال الحكومات ، الثاني بحث فيه النظم الرومانية ، الثالث تكلم فيه عن الطبيعة الانسانية والعدالة ، اما الرابع فهو للتربية وحياة الاسرة ، والخامس للاخلاق ، والباب السادس والاخير يبحث فيه عن الدين والسعادة •

اما مؤلفه الثاني « القوانين » فهو من ثلاثة اجزاء أو ابواب •

الاول يبحث فيه عن مصدر القانون ، والثاني يتكلم فيه عن القوانين الدينية، أما الثالث والاخير فهو عن تنظيم السلطات والوظائف والقواعد السياسية العملية•

آ ـ نظريته في السياسة (اخلاقية السياسة) :

متأثرا بالفلسفة اليونانية ، وخصوصا آراء افلاطون وارسطو ، يرى شيشرون ان السياسة عمل اخلاقي • فالسياسة تقوم على المعرفة والفضيلة[١٦] • ان ممارسة العمل السياسي في الدولة والمشاركة في الشؤون العامة تعتبر وفقا لذلك واجبا على الفرد • ان السياسة تتطلب اول ما تتطلب من العامل بها تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة • وعلى ذلك فالنزاهة والاخلاص والتفاني في خدمة المجموع لمن اولى واجبات العاملين في المجال السياسي • مما تقدم نرى مدى تأثر شيشرون بالفكر السياسي الاغريقي •

العمل السياسي وفقا لما يذهب اليه شيشرون لا يمكن اعتباره الا واجبا اخلاقيا والواقع ان هذا الرأي ليذكرنا برأي بركليس القائل « نحن الوحيدون الذين نعتبر بان المواطن البعيد عن المسائل العامة ليس رجلا منعدم الضرر بل منعدم الفائدة » •

كان شيشرون منطقيا مع نفسه عندما ذهب الى اعتبار العمل السياسي واجبا على القادر عليه • ان العمل السياسي يتطلب جهود مضنية وقد يترتب عليه عواقب واخطار جسيمة • ولكن الرجل الفاضل لا يجوز له ، والحالة هذه ، ان يمتنع عن مزاولة السياسة بهذه الحجة أو بحجة تعريض سمعته أو مركزه للاساءة لتعامله مع أناس لا تصح مجالستهم مثلا • بل يجب عليه أن يضع جميع قواه وامكانياته للخدمة العامة ، فلا يمكن ان نخصص شيئا لحياتنا الخاصة الا بعد أن نكون قد استنفذنا كل ما يمكن القيام به للحياة العامة •

---

(١٦) يقول الدكتور فؤاد العطار ، المرجع المشار اليه ، ص ١٠٢ عن هذه الفكرة بأن شيشرون « يفترق عن افلاطون ويقترب من ارسطو في اتباعه الاسلوب التاريخي ، ففي نظره لا يستطيع الانسان ان يتوقع ما يحدث في المستقبل الا اذا ألم بما حدث في الماضي • ومن ثم ، كان شيشرون مؤمنا بالنظرية القائلة بأن التاريخ هو المدرسة الحقيقية للنظريات السياسية • ولذلك نجد شيشرون يقول بانه اذا كانت السياسة ترتكز أساسا على المعرفة ، فهي قبل كل شيء تقوم على الفضيلة » •

السياسة عمل من أعمال الاخلاق ، فالفضلاء من الناس ان امتنعوا عن مزاولة الحكم لترتب على ذلك ان تولاه (الحكم) الاشرار وما يستتبع ذلك من اندحار للفضيلة وأضرار بالدولة .

لا يجب أن يكون اهتمامنا بالسياسة اهتماما عابرا ، بل يجب ان يكون ذلك بصورة دائمة فنتبع سيرها وتطورها اليومي . اضافة الى الخلق السياسي الذي اوجبه شيشرون فانه لما كان يرى في السياسة فنا فقد اوجب ممارستها واتقان فنونها . فالدراسة والتمرس لمن الضروريات في العمل السياسي وعلى هذا فانه يمكن القول بان شيشرون كان يعترف بوجود علم السياسة .

ب ـ نظريته في السلطة وفي الدولة :

السلطة عند افلاطون كما هي عند اكزنيفون ليست الا ظاهرة فردية ترتبط ارتباطا وثيقا بشخص الحاكم . فوجودها يرتبط بصفات معينة لشخصية مختارة مدعوة لممارستها . الا ان شيشرون يتفق مع ارسطو حيث يرى فيها ظاهرة اجتماعية حتمية .

يرى شيشرون في السلطة ضرورة من ضرورات الحياة الانسانية ، فلما كان هناك افراد أو شعب يعيش بشكل منظم في مدينة ، فالسلطة واجبة لتنظيم أموره . السلطة لا يمكن ان تكون الا نتيجة للحياة في جماعة فهي ظاهرة لا ترتبط بشخص الحاكم بل تنبع من الجماعة . هي ظاهرة ترتبط بالشعب ، وهذه هي فكرة موضوعية السلطة(١٧) .

تميز شيشرون بتأكيده على لفظة « شعب » في كلامه عن السلطة ، وقد أعطاها تعريفا أخذ به الكثير من بعده فهو يرى ان الشعب « هو مجموعة كبيرة من الافراد تشترك بالانتماء الى قانون واحد وتجمع بينها مصالح مشتركة » ، أو « كثرة منظمة خاضعة لقانون عادل يرتضيه الفرد ابتغاء منفعة مشتركة » .

(١٧) راجع في ذلك . بريلو ، المرجع المشار اليه . ص ١٢١ . الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ص ٧٨ . فؤاد العطار ، المرجع المشار اليه ص ١٠٢ـ١٠٣ .

ان اجتماع الافراد أو بمعنى اخر قيام المجتمع لم يكن منطلقا من ضعف الانسان وعدم تمكنه من ايفاء نفسه حاجاتها ، ولم يكن ذلك ناتجا عن اتفاق سابق بين الافراد فليس هناك عقد ، ان ذلك ناشىء من الطبيعة الانسانية نفسها • يرى شيشرون ـ كما ذهب الى ذلك من قبل ارسطو ـ بأن قيام المجتمع ليس الا ظاهرة طبيعية ، حيث ان الغريزة الانسانية هي التي تحتم نشوء المجتمع • فلما كان الانسان اجتماعي بطبعه (حيوان اجتماعي) ويقوم ببناء الاسرة ، فينشأ المجتمع من ذلك •

ان قيام الدولة يتأتى من ظاهرة متعلقة بالاقليم • ظاهرة طبيعية جغرافية : مكان ما تم اختياره ، تكاثر عدد الاسر ، ظهور موقع قام الانسان بتحسينه بالعمل المستمر ، من هذه القرى الصغيرة تكونت لدينا المدينة وحول هذه المدينة تكونت الدولة(١٨) •

قيام الدولة ليس بحادث خيالي أو تصورى ولكنه واقعة تأريخية ، عندما تتكون المدينة تبسط نفوذها على ما يجاورها • السلطة الدائمة تصبح والحالة هذه أمرا ضروريا لتنظيم العلاقات بين افراد المجموعة المكونة للدولة • ان دور منشىء الدولة لهو دور مهم ولكن ذلك لا يتوقف على شخصيته بل يتوقف على طبيعة الاشياء • ومن هذا يذهب شيشرون الى ان الدولة سواء أكان الامر في حالة نشوءها أو من ناحية تنظيم السلطات فيها تحمل طابع العمل الجماعي وعلى ذلك يقول بأن قيام الدولة ليس الا عملا مستمرا قامت به أجيال متعاقبة واقتضى الامر منها قرون عديدة •

فالسلطة اذن ترتكز على شيء يفوق في اهميته الفرد ، مهما كانت صفات هذا الفرد • ان تعاون الجماعة بكافة افرادها وخلال قرون متعددة لضروري لاجل عظمة الدولة •

---

(١٨) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ١٢١ •

ج ـ انظمة الحكم عند شيشرون :

حين يبحث شيشرون في انظمة الحكم ، فانه لا يخرج عن التقسيم التقليدي المعروف : الملكية ، الارستقراطية ، واخيرا الديمقراطية .

النظام الملكي هو ذلك الشكل من أشكال الحكم الذى تتركز فيه السلطة بيد فرد واحدوهو الملك ، وان كانت السلطة في الدولةبيد فئة مختارة من القوم كان الحكم ارستقراطيا ، وأخيرا ان كانت السلطة للشعب نفسه فنكون امام النظام الشعبي (الديمقراطي) .

ان أفضل هذه الانظمة لهو النظام الملكي لانه يركز السلطة في هيئة واحدة ويليه النظام الارستقراطي ، اما الديمقراطية فهي اسوء انواع الانظمة السياسية . لئن كان شيشرون يرى في النظام الملكي أفضل أشكال الانظمة ، الا انه يأخذ عليه ان افراد الشعب لن يكون لهم الحق في المساهمة في الحياة السياسية للدولة ، وبالتالى فانه يترك جانبا هذا النظام . اما الارستقراطية فانها تقوم على أن يتسلم ادارة دفة الدولة طبقة معينة مختارة ، وان من خصائص هذا النظام ان يوسع من النظام الطبقي وبالتالي حرمان الافراد من حرياتهم . ولا يجب ان يغرب عن البال بان شيشرون كان من الطبقة المتوسطة وانه نظر الى هذا النظام من هذه الزاوية . اما نظام حكومة الشعب « النظام الديمقراطي » فيرى فيه اسوء انواع انظمة الحكم حيث يرى بأن الدولة تكون جائرة في نظام كهذا[١٩] .

وكنتيجة لما تقدم فان شيشرون يمتدح النظام المختلط الذى يأخذ قسطا عادلا من انظمة الحكم الثلاثة السالفة الذكر . وهو حينما يمتدح هذا النظام ـ كبوليب تماما ـ يمتدح النظام الجمهوري للدولة الرومانية . وشيشرون في ذلك على خلاف ارسطو الذي كان نظامه الجمهوري (الدستوري) خليطا من نظامين فاسدين وهما :

الاوليجارشية والديمقراطية .

---

(١٩) نفس المرجع ، ص ١٢٣ .

د ـ شيشرون والقانون الطبيعي :

هل ان العدل والقانون رهينان بمجتمع معين وزمان معين ، أم انها مثال ازلي خالد لا يتغير بتغير الزمان والمكان وما علينا الا اكتشاف ذلك بالعقل ؟ هذا هو جوهر الخلاف بين سقراط وافلاطون من جهة وبين السفسطائيين من جهة أخرى حول مفهوم العدل والخير • وهو جوهر الخلاف بين الرواقية ومن آمن بها كشيشرون مثلا ومن ذهب مذهب السفسطائيين(٢٠) •

يرى شيشرون ان الدولة تتميز من الناحية القانونية بوجود علاقة قانونية تحدد العلاقات بين الحاكم والمحكوم ، هذه العلاقة هي القانون • ولكن ليس كل قانون يستطيع تحديد هذه العلاقة بل هناك قانون واحد هو القائم على تحديد هذه العلاقة ولا يكون الا القانون الطبيعي •

مؤدى هذه النظرية ، ان هناك قانون طبيعي عام واحد • ان ذلك منبثق من ان الكون خاضع لآله واحد • ان هذا القانون يسري على جميع الناس وجميع الدول دون استثناء ، ومن هنا تنبع فكرة دستور دولة العالم • وفي ذلك يقول لنا شيشرون في مؤلفة الجمهورية :

« هنالك في الواقع قانون حق هو قانون البداهة والتفكير السليم ، وهو قانون يماشي الطبيعة وينطبق على كل الناس ، وهو قانون خالد لا يتغير ، ينبغي للناس بمقتضى أحكامه ، ان يؤدوا ما عليهم من التزامات وبما فيه من أحكام ناهية ، يحد من جنوح الناس الى ارتكاب ما هو خطأ • وتؤثر اوامر هذا القانون ونواهيه في اخيار الناس دون اشرارهم • وهذا القانون الطبيعي هو مما لا يجوز خلقيا تعطيل احكامه بتشريعات من صنع البشر ، كما لا يجوز الحد من نطاق تطبيقه أو الغاء نفاذ أحكامه بل لا يستطيع مجلس الشيوخ ولا الشعب ان يحملونا على التنحي عن واجبنا في اطاعة هذا القانون • وهذا القانون من البساطة بحيث

(٢٠) الدكتور حسن شحاته سعفان ، اساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية ، ص ٩٢ •

لا يحتاج الى فقه الفقهاء لتوضيحه وتفسيره . وهذا القانون الطبيعي لا يمكن أن يفرض حكما على روما وآخر على أثينا ، ولا يمكن ان يجد حكما لليوم وآخر للغد ، اذ ليس هناك الا قانون واحد خالد لا يتبدل ، ملزم لكل الناس في كل وقت ، فلن يكون للناس ابدا الا سيد وحاكم واحد هو الله مشرع هذا القانون ومفسره وراعيه ، والذي يعصي من الناس حكم هذا القانون فاقد حتما خير ما في نفسه بانكار خير ما هو كائن في الانسان من الطبيعة الحقة وهو بذلك خليق بأن يقاس شر العقوبات ولو نأى بنفسه عن عواقب مخالفة التشريعات الوضعية[٢١] » .

ان كان شيشرون قد آمن بوجود قانون طبيعي عام واحد يسري على الجميع دونما استثناء ، فانه من ناحية أخرى يرى بان الافراد يتساوون في ظل هذا النظام . فالناس وفقا لذلك سواسية ازاء هذا القانون الطبيعي الذي يشارك فيه الجميع ويخضعون له ،وبهذا يعد كل الناس مواطنين في المجتمع الانساني كله[٢٢] .

الواقع ان كان شيشرون قد أصر على فكرة المساواة بين الناس جميعا ، فانه لم يذهب الى حد التسليم بان الافراد سواء في المعرفة . الا انهم يتساوون في « مقومات شخصياتهم النفسية ، وفي اتجاهاتهم العامة المتصلة بمعتقداتهم فيما ينبغي أن تكون عليه القيم الشريفة ، وفي ذلك كله يستوي جميع الناس »[٢٣] . ولما كان الافراد يتساوون جميعا في خضوعهم لقانون واحد فهم اذن متساوون في الرعوية للدولة وبالتالي امام الله وقانونه الاعلى ، ونستطيع أن نقول بأن المسيحيين الذين جاءوا من بعده قد آمنوا بذلك[٢٤] .

---

(٢١) سباين جـ ٢ ، المرجع المشار اليه ، ص ٢٣٩ـ٢٤٠ .
(٢٢) الدكتور حسن شحاته سعفان ، المرجع المشار اليه ، ص ١٠٠ .
(٢٣) سباين ، جـ ٢ ، ص ٢٤٠ .
(٢٤) الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيس ، المرجع المشار اليه ص ٦٧ .

وخاتمة لبحثنا عن شيشرون نقول بأن هذا السياسي يحاول في نظريته الاخلاقية تبيان ان الدولة لا يمكن لها العيش طويلا ان لم تعترف بالحقوق التي تربط الافراد بعضهم ببعض وكذلك بالالتزامات المتبادلة • فالدولة ما هي الا جماعة من الافراد يمتلكون فيما بينهم ـ على وجه الشيوع ـ الدولة والقوانين الموجودة ، وبهذا فالدولة عند شيشرون ما هي الا ثروة يمتلكها الشعب ، أو بعبارة أخرى هي مصلحة الناس المشتركة • فالدولة هي شركة مساهمة ، المواطن له حق العضوية فيها • ومن هنا ينطلق في وضع قواعده العامة للحكم •

هذه القواعد يمكن تلخيصها بما يلي :

ان السلطة مستمدة من الشعب وان الحاكم الممارس لهذه السلطة انما يباشرها استنادا الى القانون ، ويقول في القوانين : « فكما يحكم القانون الموظفين يحكم الموظفون الناس • ويمكن أن نقول بحق ان الموظف ليس الا قانونا ناطقا ، وان القانون ليس الا موظفا صامتا »[٢٥] •

ومن هذه القواعد ، ان الدولة وما عليها يخضع لقانون الله ، أو القانون الطبيعي • ثم يرى بأن سبب وجود السلطة لا يمكن الا ان يكون سببا خلقيا •

---

(٢٥) الدكتور حسن شحاته سعفان ، أساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية ، ص ١٠٤ •

٣ – سنيكا ٣ ق٠م – ٦٥م

كان سنيكا وزيرا للطاغية نيرون وذلك من سنة ٥٤ حتى وفاته سنة ٦٥ م عندما حكم عليه هذا الامبراطور بأن يضع بنفسه نهاية حياته ، مع انه يعود الفضل الى سنيكا في تربية الطاغية • ومع ان سنيكا لم يأت لنا بجديد في عالم الفكر السياسي ، الا ان فكرته عن العصر الذهبي جديرة بالبحث بصورة مختصرة •

لقد بعث لنا سنيكا فكرة قديمة كان قد قال بها هزيود اليوناني (القرن الثامن ق٠م) وملخص هذه الفكرة هو الاعتقاد بوجود عصر ذهبي (عصر البراءة) طابعه السعادة والحرية وهو سابق على عصر الدولة • لم تكن في هذا المجتمع حاجة الى سلطة أو قانون ينظم أمر الافراد نظرا لطهارتهم وبراءتهم واكتفوا بان اقاموا من الافاضل حكاما عليهم ، فالكل سواء دونما تفرقة أساسها الملكية أو الاصل أو غير ذلك • هذا العصر قضى عليه عندما أقام الناس لهم نظما اجتماعية تعاقدية • تعاقد الافراد لاقامة هذه النظم • ومرد قيام هذه النظم يعود الى معرفة الناس للملكية الفردية وما ترتب عليها من جشع وانتشار للآثام والشرور • فالدولة لم تظهر الا كدواء لعلاج هذا الشر الانساني والقضاء عليه[٢٦] •

ذهب سنيكا الى اعتبار ان الشر متأصل في نفس الانسان ، وقد يكون على حق عندما يقول : « اننا اعضاء هيئة واحدة عظيمة ومع ذلك لا يخجل الناس من اظهار الفرح اذا ما سفك بعضهم دم بعض ومن اشعال نار الحرب ومن

(٢٦) لاحظ ذلك عند سباين ج ٢ المرجع المشار اليه ص ٢٦٠–٢٦١ ، الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيري ، المرجع المشار اليه ص ٧٠–٧١ ، الدكتور حسن شحاته سعفان ، اساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية ص ١٠٤–١٠٥ والدكتور حسن شحاتة سعفان ، أساطين الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية ، ص ٥٦–٥٧ •

توريث ابنائنا مزيدا من الحروب بينما تعيش الحيوانات الخرساء في سلام مع انواعها ، أما الانسان ، وهو الشيء المقدس لاخيه الانسان فانه يذبح علنا »[٢٧] .

بلغ تشاؤم سنيكا حدا ان فضل حكم الطاغية على حكم الشعب . حيث انه يرى ان حكم الشعب أكثر فسادا وقسوة من الحاكم الطاغية . وقد تطرف سنيكا الى حد اعتبار ان السياسة (وهو هنا على خلاف شيشرون) لم تعد مجالا للافاضل من الافراد لكنه « أصر على الدعوة الى قيام الرجل الصالح بواجبه الادبي بعرض خدماته في أية صورة كانت ، وهو في هذه الدعوة قد التقى بشيشرون »[٢٨] . وعلى هذا فيذهب الى ان الفاضل من الافراد يمكن ان يحقق للانسانية خدمات جليلة رغم ابتعاده عن العالم السياسي . رجل كهذا عند سنيكا يكون بمنزلة اسمى ومكانة أجل من منزلة الحاكم في الدولة .

لقد تأثر بفكرة سنيكا عن العصر الذهبي أو عصر البراءة آباء الكنيسة المسحية ، لكي يبينوا بان هذا العصر هو عصر آدم وحواء قبل ارتكاب الاثم والسقوط الى الارض . بعد هذه الخطيئة انتهى ، الى غير رجعة ، عصر الخير والسعادة وليبدأ عصر التعاسة والشقاء .

---

(٢٧) دليل بيرتر . المثل السياسية . ترجمة لويس اسكندر . سلسلة الالف كتاب القاهرة ص ٩٣ .

(٢٨) سباين ج ٢ ، المرجع المشار اليه ص ٢٥٧ .

الفصل الثالث

القانون الروماني والعلاقات الدولية عند الرومان

من حقائق الحياة المعاصرة اننا نسلم بأن النظام لا يمكن أن يقل أهمية ، بحال من الاحوال ، عن الحرية من حيث ان كلا منهما عنصر مهم بل أساس بالنسبة للحضارة • ومن واجب الفكر السياسي ، حتى وان لم يستعن بالتاريخ ، الذهاب الى ان الحرية ان لم تكن قائمة على قاعدة صلبة متينة ، قاعدة النظام ، لاصبحت الاولى (الحرية) عديمة الجدوى • وانه مما لا ريب فيه ان النظام يحد من الحرية وان في ممارسة الحرية شيئا من الاخلال بالنظام[1] •

في هذا الفصل سنحاول بصورة موجزة جدا اعطاء فكرة بسيطة عن القانون الروماني ونتبعه بمفهوم العلاقات الدولية عند الرومان •

١ ـ مفاهيم قانونية :

اشتهرت الدولة الرومانية بقواعدها القانونية التي استطاعت بواسطتها ان تنظم مؤسساتها السياسية وعلاقاتها مع غيرها من الدول ، حتى ليذهب الاستاذ ولتن الى القول « اذا استثنينا الكتاب المقدس لا نجد كتابا أعمق أثرا في المدنية الغربية من مجموعة القانون المدني »[2] •

بصورة عامة نستطيع ان نقسم القوانين الرومانية الى ثلاثة أقسام :

آ ـ القانون المدني أو مجموعة القوانين المدنية :

وهي مجموعة القواعد القانونية التي كانت تطبق على المواطنين الرومانيين • ويسميها لنا استاذنا المرحوم جبرائيل البنا بالحقوق القومية[3] •

---

(١) دليل بيرنز ، المرجع المشار اليه ص ٦٧ •

(٢) عبدالرحمن البزاز • الموجز في تاريخ القانون • مطبعة الرشيد • بغداد ١٩٤٩ ، ص ٢٥٢ •

(٣) جبرائيل البنا • دروس في القانون الروماني • مطبعة الاعتماد ، بغداد ١٩٤٩ ، ص ٨ •

ب ـ قانون الشعوب :

وهو قانون وضع لكي ينظم العلاقات بين روما من جهة وغيرها من الامم والشعوب من جهة أخرى • وقد تطور هذا القانون مع مر الزمن ليصبح أساسا لفكرة « القانون الطبيعي » •

جـ ـ قانون الاجانب :

نشأ هذا القانون مع تطور الدولة الرومانية ، على شكل مجموعة من القواعد مستقلة عن قانون الشعوب • طبق هذا القانون على سكان الاقاليم المفتوحة من غير الارقاء أو الذين لم يكتسبوا بعد المواطنة الرومانية(٤) •

ظل هذا التقسيم القانوني حتى صدور مرسوم الامبراطور الروماني كاراكلا القاضي بمنح الجنسية الرومانية ـ حق المواطنة ـ الى جميع سكان الامبراطورية ، وبذا تم القضاء على التفريق بين المواطنين والاجانب وكان ذلك سنة ٢١٢ ميلادية•

سبق أن بينا مدى تأثر الرومان بالفلسفة اليونانية وخصوصا فكرة القانون الطبيعي التي تأثر بها شيشرون وابرزها في مؤلفه الجمهورية • كان انصار هذه النظرية من الرومان يذهبون الى ان هذا القانون يجب ان يكون مصدرا للقوانين الوضعية • وقد توسع القانوني الروماني البيانوس بمفهوم القانون الطبيعي الى حد اخراجها عن المنطق السليم ، اذ اعتبر تلك القواعد حقوقا مشتركة بين الانسان والحيوان : كالتناسل مثلا • وعلى كل حال فقد ذهب أكثر الفقهاء والفلاسفة الى اعتبار قواعد القانون الطبيعي على انها حقوق مشتركة بين الافراد اينما كانوا ، سواء أكانوا من مواطني الدولة الرومانية أو كانوا من الاجانب • وقد كان في الواقع لهذه النظرية أثر بالغ في تطور الافكار ونشوء النظريات السياسية ،

(٤) يذهب زميلنا الاستاذ هشام آل شاوي ـ الوجيز في فن المفاوضة ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ٤٣ ، الى ان هذا التطور مهد السبيل لنشأة مجموعة من المبادىء أصبحت فيما بعد من المصادر الاولى للقانون الدولي •

وكذلك في حدوث بعض الانقلابات السياسية • ومن أهم آثار هذه الإفكار نظرية الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي وكذلك اعلان حقوق الانسان بعد الثورة الفرنسية[٥] •

كان النظام القانوني في العهد الملكي قائما على فكرة الاتصال بالعقيدة الدينية ، ولم تكن هناك قواعد قانونية بمنأى عن العقيدة الدينية والتقاليد • ان هذه القواعد القانونية كانت مقتصرة على أغلب الاحوال ـ على دائرة الاحوال الشخصية •

أما فكرة تدوين القانون الروماني فترجع الى سنة (٤٦٢ ق•م) عندما اقترح تكوين لجنة من خمسة أشخاص لتقوم بهذا التدوين وقد قامت البعثة (٤٥٤ ق•م) بزيارة اليونان ودراسة القوانين المعمول بها هناك • وبعد عودتها سنة ٤٥١ ق•م تكونت لجنة أخرى من عشرة أشخاص لتدوين القانون وفي نهاية سنة ٤٥١ ق•م أتمت اللجنة مهمتها • وبعد أن اعطي ذلك العمل الصبغة التشريعية ، كتبت هذه القواعد القانونية على عشرة صفحات من ألواح البرونز ثم وضعت في الساحة الكبرى ليكون الجميع على بينة من أمرها • وفي سنة ٤٥٠ ق•م أضيف الى هذه الالواح لوحان آخران استدرك فيهما النقص الذي كان يشوب الالواح العشرة • فأصبح عددها اثني عشر لوحا ، ومن هنا جاء اسم هذا القانون (قانون الالواح الاثني عشر)[٦] •

بقي قانون الالواح الاثني عشر وقواعد قانونية أخرى شرعت بعده منظمة للعلاقات القانونية للدولة الرومانية زهاء الف سنة ، الى ان قام الامبراطور جستنيان بالغائها جميعا وأحل محلها مجاميع قانونية جديدة • وأشهر مجاميع جستنيان القانونية أربعة هي :

آ ـ مجموعة الدساتير •

ب ـ الموسوعة •

---

(٥) جبرائيل البنا • المرجع المشار اليه ، ص ٩ •

(٦) عبدالرحمن البزاز • المرجع المشار اليه ص ١٧٣ـ١٧٤ •

جـ ـ النظم •

د ـ المجموعة الجديدة •

صارت هذه المجاميع بأكملها تعرف فيما بعد باسم « مجموعة القوانين المدنية » • ان كانت الدولة الرومانية قد اشتهرت بالنظام باعتباره المثل الاعلى للدولة فان ذلك لم يتم دون سند من القانون الروماني (الذي حاولنا اعطاء فكرة مختصرة جدا عنه) ويقول لنا بيرنز بأن روما كانت أول دولة حاولت ان تجعل من النظام المختل المبني على العادات القبلية قانونا لحكم الشعوب غير الرومانية[٧] •

لكل شيء حد ، واذا ما تجاوز الشيء حده انقلب حتما ضده ، فالنظام كما يقول بيرنز يصبح فادح الثمن اذا ما تم تحقيقه على حساب الحرية « ومن الواضح ان روما اكسبت أوربا نظاما ولكنها سلبتها كل حيوية محلية ، وعندما استنزف الدم من الاعضاء التي لم يكن لديها أية قوة للنهوض بنفسها كان لابد ان يذبل الجسم • أو قل القلب النابض للجسم كله »[٨] •

ان الحرية عند اليونان عندما تطرفت انقلبت الى فوضى أو اباحية ، وكذا الامر بالنسبة الى الدولة الرومانية حيث انقلب النظام طغيانا فكان ذلك من الاسباب الرئيسة لتقويض النظام •

٢ ـ العلاقات الدولية عند الرومان :

لما كان نشوء الدولة الرومانية قائما على القوة وما ترتب على ذلك من اعتزاز بالنفس ، فكانت هذه الدولة تفضل استعمال القوة والسيف في علاقاتها الخارجية على أن يكون ذلك قائما على فن المفاوضة والمعاهدات • على ان ذلك لا يعني ان روما لم تدخل في محالفات ومعاهدات مع الشعوب التي انتصرت عليها ، حيث منحتها قسطا من الحكم الذاتي • لكننا نستطيع أن نقول ان علاقة روما مع غيرها من الشعوب كانت علاقة يغلب عليها طابع العلاقة ما بين التابع والمتبوع[٩] •

(٧) بيرنز • المرجع المشار اليه ، ص ٧٣ •
(٨) نفس المصدر ، ص ٨١ •
(٩) هشام آل شاوى ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٤ •

لقد عرف الرومان المعاهدات ، كمعاهدات الصلح ، ومعاهدات وقف القتال ، ومعاهدات الهدنة ، لكنهم نظروا الى هذه المعاهدات نظرة قياسية على العقود المبرمة وفق أحكام القانون الخاص وذلك من حيث تكوين المعاهدة وشروطها وصحتها وحتى أسباب الفسخ[١٠] .

في العهد الجمهوري كان مجلس الشيوخ هو المسؤول عن ادارة السياسة الخارجية للدولة ولكن عند نشوء الامبراطورية تحول هذا الحق الى الامبراطور بعد ان أصبح مجلس الشيوخ عبارة عن مجلس استشاري .

انشأ الرومان ديوانا خاصا مهمته الاشراف على الشؤون الخارجية ، من واجباته الاساسية رعاية العلاقات الدولية الناشئة بين الدولة الرومانية والدول الاجنبية . ومن مهام هذا الديوان كذلك ايجاد الحلول لما قد يقع من منازعات حول الحصانات أو الامتيازات الممنوحة للبعثات الدبلوماسية[١١] .

بعد ان انقسمت الامبراطورية الرومانية الى دولتين احداهما في روما وقد وقعت بعد ذلك في ايدى القبائل الجرمانية ، والثانية في القسطنطينية وعرفت باسم الامبراطورية البيزنطية ، تحولت السياسة الخارجية من عسكرية الى دبلوماسية. اضطرت الامبراطورية الشرقية الى اتخاذ اسلوب جديد في علاقاتها الدولية من عسكرية الى دبلوماسية ، وهو أسلوب التحالف والتفاوض .

---

(١٠) الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٦٨ .

(١١) هشام آل شاوى ، المرجع المشار اليه ، ص ٤٥ .

الباب الثالث

الفكر السياسي في العصور الوسطى

الفصل الاول : ملاحظات في الفكر السياسي المسيحي

الفصل الثاني : الاقطـاع

الفصل الثالث : المذاهب السياسية في العصور الوسطى

مما لا شك فيه ان الديانة المسيحية وكذلك المبادىء التي جاءت بها القبائل الجرمانية والتي تدور حول طبيعة القانون ، قد أثرت كلا منهما في الحيـــاة السياسية لاوربا في العصور الوسطى ، ان لم نقل ان تلك الديانة وهذه المبادىء قد طبعت الحياة الاوربية بطابعهما .

ان أهمية المسيحية في مجال الفكر اضافة الى ما جاءت به من مبادىء ، هو ظهورها ، بعد التطور الذي حصل عليها ، بشكل مؤسسة عالمية تجب لها الطاعة . ان هذا التطور أدى الى ظهور نزاع طويل بين الكنيسة التي تمثل السلطة الدينية، وبين السلطة المدنية (الزمنية) التي تمثل الدولة وذلك نتيجة تدخل الكنيسة في الحياة السياسية .

سيطر هذا النزاع على الحياة السياسية لقرون متعددة الى ان استطاعت السلطة المدنية ، في نهاية المطاف ، اعادة الكنيسة المسيحية الى دورها الطبيعي في الحياة وابعادها عن التدخل في الحياة السياسية .

أما القبائل الجرمانية فقد جاءت بانظمة سياسية خاصة بها مولدة افكـــارا سياسية جديدة ، هذه الانظمة والافكار تدور حول طبيعة القانون ونظام الحكم .

نستطيع أن نقول بان الاهتمام ، في هذه الفترة ، بعلم السياسة قد قل شأنه عما كان عليه الامر في اليونان مثلا . أصبح علم السياسة يدرس ضمن الدراسات الدينية خصوصا تلك التي تبحث في العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية .

مما لا شك فيه ان انتشار الديانة المسيحية بين الناس ثم ازدياد أهميتها يوما تلو يوم هو السبب ، في رأينا ، في تناقص الاهتمام بعلم السياسة وتحوله نحو القضايا الدينية .

الفصـــل الاول

ملاحظات في الفكر السياسي المسيحي

سنحاول في هذا الفصل ، اعطاء فكرة عن ماهية الفكر السياسي المسيحي ثم نحاول اعطاء فكرة عن النزاع بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية •

١ ـ ماهية الفكر السياسي المسيحي :

من مميزات هذا الفكر في أول مراحله هو الفصل المطلق بين السلطة المدنية والسلطة الدينية ، أي بين الدولة والكنيسة • وقد استند في ذلك على قول السيد المسيح : « دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله » •

ان ظهور الكنيسة المسيحية كسلطة قائمة بذاتها ومستقلة عن الدولة يعتبر ثورة في تاريخ اوربا من ناحية الفكر السياسي وكذلك من الناحية السياسية ولكن ذلك لا يمكن أن يعني « بالضرورة ان الافكار السياسية لدى المسيحيين الاول كانت خاصة بهم ، كما انها لم تكن مختلفة عما نادى به غيرهم • فالدافع الى قيام المسيحية دافع ديني ، والمسيحية مبدأ يستهدف تحقيق الخلاص ، فهي ليست فلسفة أو نظرية سياسية • فمثل المسيحيين ، من حيث الفلسفة السياسية ، لم تكن في واقع الامر شديدة المغايرة لمثل الوثنيين »[١] •

تأثرت المسيحية بأفكار وآراء كانت موجودة وسابقة على ظهـــورها ومن هذه المثل التي آمنت بها المسيحية »[٢] :

الاعتقاد بوجود قانون اسمى وارفع منزلة من القانون الوضعي • وقـــد رأينا من دراستنا السابقة بان الرواقية قد نادت بهذه الفكرة وكذلك الفيلسوف الروماني شيشرون ، الا ان المسيحية ذهبت الى اعتباره القانون الالهي •

(١) سباين ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ـ٢٦٤ •

(٢) الدكتور بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى ، المرجع المشار اليه ص ٧٥ ـ ٧٦ •

تأثرت المسيحية بالرواقية ليس فقط بمفهوم القانون الطبيعي بل كذلك بفكرة خضوع الكون لسلطة واحدة .

آمن رجال الكنيسة المسيحية بما ذهب اليه سنيكا من ضرورة توافر العدالة في الدولة حيث ان الغرض من قيام الدولة هو اقامة العدل وكذلك فكرة عصر البراءة .

تأثرت المسيحية بفكرتها عن المساواة بين البشر بما قاله الرواقيون وفلاسفة اليونان ، ولا يجب ان ننسى بان القانون الروماني دعى الى مساواة الجميع أمام القانون .

استنكرت الكنيسة التمييز بين الافراد ، سواء كان هذا التفاضل منطلقا من الجنس أو المركز الاجتماعي وفي ذلك يقول القديس بولص :

« ليس هناك يهود واغريق ، ولا حر وعبد ، ولا ذكر وانثى ، فكلهم سواء في يسوع المسيح »[٣] .

لكنه لا يجب ان يؤخذ ما ذهبنا اليه على ان المسيحية لم تأت بجديد ، فالواقع انها أتت مثلا بفكرة بعث الانسان بعد موته (آمن بذلك من قبل الفراعنة ولكن المسيحية اتجهت اتجاها يختلف عما ذهب اليه الفراعنة) ان فكرة بعث الانسان لهي منافية للافكار التي كانت سائدة في العهد الاغريقي أو العهد الروماني . ثم انها استطاعت أن تضع للفلسفة القديمة اطارا ملائما لعقيدتها كموضوع القانون الطبيعي مثلا .

ان المسيحية في بداية ظهورها لم تستطع بل ولم تحاول حتى التغيير من الانظمة السياسية القائمة آنذاك بل تركتها كما هي دون محاولة المساس بشيء منها[٤] . فذهب المسيحيون الى احترام السلطة القائمة وفرضوا على انفسهم طاعة الحكم القائم . والواقع ان هذه الفكرة ، فكرة الطاعة ، طاعة الحكم القائم

---

(٣) سباين ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ .

(٤) الدكتور ثروت بدوى ، المرجع المشار اليه ، ص ٩١ .

هي فكرة أصيلة في الديانة المسيحية حيث انها من تعاليم السيد المسيح نفسه ، حيث قال « أعط ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » .

ايمانا بفكرة الطاعة هذه فان القديسين الاوائل كانوا يدعون الى الخضوع الى الحاكم وتنفيذ أوامره ، وقد ذهب القديس بولص الى ان طاعة الحاكم هي طاعة الله . حيث ان السلطة مصدرها الله وعلى ذلك فان الخضوع الى السلطة الزمنية يقوم على أساس ديني ، ومن عصا الحاكم قد عصا الله ، وفي ذلك يقول القديس بولص :

« فلتخضع كل نفس للسلطات العليا ، فما السلطان الا الله ، والسلطات في الارض انما هي من أمره ، فمن يعصي السلطات الشرعية انما يعصي الرب ، ومن يعصها حلت عليه اللعنة فالحكام ما وجدوا لمحاربة العمل الصالح ، بل لمحاربة الشر ، فلا تتوجس من الحاكم خشية ، بل أعمل الخير تنال رضاءه ، فالحاكم ليس الا رسول الله للناس ليعملوا الخير ، أما من عمل شرا فليتوجس خيفة من جزاءه ، فان عقابه لن يكون عبثا ، بل قصاصا يوقع عليه بأمر الله جزاءا للآثمين ، فلا تخضعن لسلطة الحاكم فحسب ، بل لحكم ضميرك كذلك، ان السلطان ظل الله يرعى كل شيء بأمره ، فاعطه ماله ، وادفع له الجزية التي هي حقه ، مالا لصاحب الحق في المال ، وخشية لمن له الخشية ، وتشريفا لمن له التشريف »(٥) .

ان نظرية الطاعة هذه متأثرة في واقع الامر بما ذهبت اليه اليهودية من ان الله هو الذي يعين الملوك ـ ملوك الدولة اليهودية .

ان واجب الطاعة هذا لا ينصب على شخص الحاكم بل على وظيفتـــه ، فليس للطاعة من دخل بما يتحلى به الحاكم من فضائل وخصال حميدة أو ما يعتريه من عيوب فالله هو الذي عين الحاكم وواجب الطاعة يتعلق بمنصبه لا

(٥) سباين ، جـ ٢ ، ص ٢٦٥ .

بشخصه • لقد تأثر الاسقف بوسويه (وهو من فلاسفة وكتاب السلطة المطلقة في فرنسا في القرن السابع عشر) بهذه الفكرة وكان من المنادين بها •

ان موضوع الطاعة الى السلطة السياسية القائمة بأمر الحكم أدى الى ظهور مشكلة مهمة عرفت باسم « مشكلة الولاء » • كان المسيحي أمام سلطتين متباينتين احداهما دينية وهي الكنيسة والثانية زمنية وهي الدولة ، فكلتاهما كانت تطلب الطاعة وكلتاهما تنشد ولاء الناس لها • لم يعرف الانسان في عهد الاغريق أو الرومان هذا الالتزام الثنائي ، بل عرف التزاما واحدا للدولة • اما المشكلة في القرون الوسطى فهي انه ان تعارضت السلطتان فلمن تكون الطاعة ، للسلطة الدينية أم للسلطة الزمنية ؟ •

ان المسيحي المؤمن المخلص في حالة التعارض هذه ليؤمن بان طاعة الكنيسة ممثلة الدين لمقدمة على طاعة الحاكم الممثل للسلطة الزمنية • لا شك في ان قيام مثل هذا التعارض كان امرا متصورا بل كان وقوعه محتما بالرغم من ان المسيحية جاءت بفكرة وجود طبيعتين في الفرد احداهما متعلقة بالروح والاشراف عليها من اختصاص الكنيسة والثانية تتعلق بالجسد وتقوم السلطة الزمنية بتنظيمها • هذه الفكرة أوجدت لنا موضوع تنظيم العلاقة بين السلطتين حيث ان طاعة الفرد لاحداهما ، في حالة التعارض ، يعتبر خروجا عن طاعة الاخرى • المفروض ان تكون الطاعة لهاتين السلطتين هذا ان لم يحصل هناك تعارض ، فان حصل مثل هذا التعارض أي حاول الحاكم ان يدعو الى مخالفة تعاليم المسيح والقوانين السماوية وجب على المسيحي المؤمن أن يمتنع عندئذ عن تنفيذ اوامر الحاكم حيث ان ذلك يعتبر خطيئة ولو كلفه الامر حياته •

نستطيع ان نقول بان قيام البابوية نتيجة انتشار المسيحية في اوربا لم يغير من أمر الطاعة شيئا خصوصا في القرون الاولى ، وعلى هذا نجد ان رؤساء الكنيسة المسيحية الذين اعتلوا كرسي البابوية خلال القرون الاربعة الاولى ساروا على نفس الطريق الذي سار عليه القديس بطرس عندما دعى الى الخضوع الى

السلطة الزمنية خضوعا تاما بشرط ان لا يكون في ذلك مخالفة لتعاليم الله ، حتى اننا نجد ان البابا امبرواز يعطي الحق الى الامبراطور في وضع اليد على اموال الكنيسة ان ارتأى ذلك .

من هذا يتضح لنا بان العلاقة بين السلطتين الزمنية والدينية في القرون القليلة التي تلت ظهور المسيحية كانت تقوم على احترام سلطة الامبراطور بالقوة التي كانت عليه قبل نشوء الديانة الجديدة . وعلى هذا فكانت الكنيسة تدفع الضرائب المفروضة من قبل السلطة المدنية ، وبعبارة أخرى كما يقول بدوي بان السلطة الزمنية كانت تسمو على السلطة الدينية . ويمكن ان يقال بان السبب في ذلك يعود الى ان المسؤولين الاوائل عن المسيحية لم يحاولوا الاصطدام بالسلطة الزمنية بل حتى انهم حاولوا استرضائها لما في ذلك من كسب للدين الجديد(٦) .

٢ ـ النزاع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية :

ان التعايش السلمي الذى ساد اوربا في القرون الاولى لظهور الديانة المسيحية بين السلطتين لم يدم طويلا ، لينفجر النزاع بينهما بعد ان تم انتشار الديانة الجديدة وبالتالى ازدياد عدد اتباعها وما ترتب عليه من تعاظم قوة الكنيسة . استمر النزاع مدة طويلة بين السلطتين (الامبراطور والبابا) الى ان تغلبت في النهاية السلطة الزمنية .

استطاعت الكنيسة المسيحية بمرور الزمن الحصول على امتيازات متعددة كالاعفاء من الضرائب التي كانت تفرضها الدولة ، واخذت بجمع التبرعات والهدايا مما كان له أكبر الاثر في ان تمتلك مساحات شاسعة من الاراضى . أخذ سلطان الكنيسة بالتزايد تدريجيا الى ان وصل الامر بها الى احتلال مركز الصدارة في العالم المسيحي ، وكونت لنفسها تنظيما اداريا منظما يماثل الى حد كبير سلم الدرجات الادارية في الدولة .

(٦) الدكتور ثروت بدوي . المرجع المشار اليه ص ٩٢ .

في واقع الامر ان الفصل بين السلطتين الذى نادت به المسيحية وما ترتب عليه من تحديد لاختصاصات كل منهما وبالتالي اخضاع الفرد لانظمة متباينة منها سياسية ، الدولة فيها ذات اختصاص ، وأخرى دينية خاضعة الى الكنيسة ، كان من شأنه ان يؤدي الى التصادم بعد ازدياد اهمية الكنيسة .

ظهرت في القرون الوسطى نظرية السيفين (القوتين) هذه الفكرة تقول بان احد هذين السيفين يمثل السلطة الدينية اما الثاني فيمثل السلطة الزمنية . فالشؤون المتعلقة بالروح لهي من اختصاص الكنيسة اما القضايا المتعلقة بمجريات الامور العامة للافراد فتخضع للسلطة الزمنية . انتقدت هذه النظرية وبشدة في عصر النهضة من قبل لوثر مؤسس البروتستانية حيث ذهب الى انه ليس هناك الا سيف (قوة) واحد وهو يمثل السلطة الزمنية .

ان ازدياد اهمية الكنيسة ادى كما بينا الى ظهور النزاع بين السلطتين ، وعلى هذا فلم يكن الحكم الافضل هو شاغل الفكر السياسي في هذه الفترة بل ان المشكلة كانت في تحديد العلاقة بين السلطتين . بمرور الزمن وبازدياد قوة الكنيسة أخذت الاخيرة تحاول اخضاع السلطة الزمنية لارادتها بادعائها بانه من حقها تنصيب الامبراطور وبالتالي خلعه في حالة عدم ولاءه لها .

يقول لنا الدكتور الاهواني بان العصور الوسطى تميزت : « بسيطرة التفكير الديني على العقول سيطرة تجاوزت مجال الحياة الخاصة والمشاعر العاطفية للافراد ، الى مجال الحياة العامة بمظاهرها الكبرى من سياسية واقتصادية واجتماعية ، بحيث أصبح الدين هو الاطار العام الذي تتحرك داخله الحياة في القرون الوسطى »[٧] .

والواقع ان الكنيسة المسيحية في روما استطاعت في فترة ما من تاريخها ان تكون هي السلطة المسيرة للامور في أوربا وذلك لانتشار الافكار الدينية من جهة

---

(٧) الدكتور عبدالعزيز الاهواني : طابع القرون الوسطى : قضية الدين . مجلة الكاتب العدد ٧٢ سنة ١٩٦٧ .

ولمحاولة الملوك الحصول على رضاها من جهة أخرى ، ولكنها في الوقت نفسه جابهت مقاومة من قبل بعض الحكام .

ان اهتمام الكنيسة بالمسائل الزمنية ادى بها مع الزمن الى الانغماس بالمفاسد ومن ثم ترك الرسالة الروحية الخلقية جانبا ، ولما ازدادت مصاريف الكنيسة أخذت المناصب الدينية تباع وتشترى .

ان كانت سيطرة الكنيسة على الامور الزمنية والدينية في أوربا ، في العصور الوسطى، قد أدت الى نزاع ونضال طويل، استطاعت في نهايته السلطة الزمنية ارجاع الكنيسة الى واجباتها الروحية ، فمن ناحية ثانية بدأت نظرة الناس اليها تختلف عما كان عليه الامر سابقا ليبدأ المصلحون بدعوتهم الى اصلاح الكنيسة مما اعتراها من شوائب والرجوع الى تعاليم السيد المسيح .

ونود قبل الانتقال الى الفصل الثانى ايراد بعض الوقائع المتعلقة بالنزاع بين السلطتين كي يكون البحث أكثر اكتمالا .

بينا فيما سبق بان العصور الوسطى امتازت بظهور ما يسمى بـ «نظرية السيفين» ، مؤدى هذه النظرية تحديد العلاقة بين السلطتين أو بعبارة أخرى انفراد كل سلطة باختصاصات معينة ، ومن هنا انطلقت الفكرة القائلة بخضوع الامبراطور للكنيسة فيما يتعلق الامر بالعقيدة الدينية . ومن هذه الفكرة انطلقت فكرة أخرى نادى بها البابا جلاسيوس تتعلق بمحاكمة رجال الدين ، حيث ذهب البابا الى ان يحاكم رجال الدين وخصوصا في المسائل المتعلقة بالعقيدة الدينية أمام محاكم الكنيسة وليس محاكم الامبراطور . ثم ذهب الى ان المسيحية تذهب الى عدم امكانية الجمع بين الحكم والقداسة وكان القصد من ذلك ـ خصوصا وان الكنيسة كانت في بداية عمرها ـ هو الحصول على نوع من الاستقلال الذاتي .

كانت البابوية تعيش في حالة لا تمكنها من الوقوف على قدم المساواة مع الاباطرة وقد استشرى الفساد فيها حدا ان أصبح الوصول الى هذا الكرسي يتم

عن طريق المساومات واقتصر على عوائل معينة • كانت الامبراطورية من القوة بحيث دفعت بالامبراطور هنرى الثالث ان يقوم بعزل أحد البابوات وان يجري انتخابات حرة لهذا المنصب وكان ذلك في اوائل القرن الحادي عشر ومن هذا التاريخ بدأت الكنيسة في طريق الاستقلال •

ويقول لنا سباين عن هذه الفترة : « وفي الحقيقة كان للاباطرة القدح المعلى في القضاء على الفضائح والفساد الذي استشرى في مرحلة صارت فيها الانتخابات البابوية العوبة في يد فئة من الساسة التافهين في روما • وكانت هناك بالطبع اسباب واضحة لحسن التدبير الذى دفع الاباطرة الى بذل أعظم نفوذ في اختيار البابوات وبالرغم من ان رجال الكنيسة فضلوا هذا النفوذ على الدسائس المحلية فانه كان تهديدا لاستقلال الكنيسة بالمسائل الروحية »[٨] •

ويمكن ان يقال ان النزاع الفعلي الذي شهدته اوربا بين السلطتين كان بعد ان تولى البابا جريجـــورى السابع عرش البابويـــة ســـنة ١٠٧٣ فقـــد بدأ النزاع بينه وبين الامبراطور هنري الرابع حول موضوع تنصيب رجال الدين، ولقد أصدر البابا قرارا سنة ١٠٧٥ يقضي بتحريم هذا الحق على الامبراطور • الا ان الامبراطور لم يعبأ بهذا القرار واستمر بمنح الاسقفيات والمناصب الدينية الاخرى وما يتبعها من اقطاعيات لمن شاءت ارادته • وفي ســـنة ١٠٧٦ حاول الامبراطور خلع البابا من عرشه فكان ان اصدر البابا قرار الحرمان بحق هنري الرابع ، والحرمان يقضي بخروج الشخص الصادر بحقه هذا القرار من حظيرة الكنيسة المسيحية وبالتالي ان كان ملكا اعفاء تابعيه من يمين الاخلاص المرتبطين به ، وان كنا نعلم مدى تشرب العقول بمفاهيم الكنيسة نرى مدى أهمية وخطورة هذا القرار • ويخبرنا فشر كيف ان الامبراطور ولاسباب سياسية تنازل عن رأيه وذهب وقابل البابا معلنا له عن ندمه[٩] والواقع ان الكنيسة استطاعت الخروج من هذه المشكلة منتصرة •

---

(٨) سباين ، ج ٢ • ص ٢٧١ •

(٩) فشر • تاريخ أوربا • العصور الوسطى • ج ٢ ص ١٤٦ ـ ١٤٧ •

استطاعت الكنيسة بعد هذا التاريخ ان تفرض سيطرتها على اوربا واستمرت قوتها في التزايد يوما تلو يوم ، وكما يقول سباين بان مشرعي الكنيسة وضعوا نظرية عن البابوية حولت حق الكنيسة في رعاية الامور الروحية الى حق لها في فرض السيطرة القانونية(١٠) .

يمكن لنا القول بان بداية انهيار سلطة الكنيسة الرومانية بدأ بتولي فيليب الرابع المسمى بفيليب الجميل عرش فرنسا (فيليب الرابع ١٢٦٨ - ١٣١٤) حين بدأ الخلاف بين البابا وملك فرنسا عندما حاول الملك الفرنسي فرض ضرائب على رجال الدين لمواجهة احتياجات خزينة الدولة الفرنسية . كنتيجة لذلك اصدر البابا قرارا بعدم شرعية ذلك تقام فيليب الرابع باصدار قرار يقضي بعدم تصدير الذهب والفضة خارج فرنسا ، وبالطبع فان قرارا كهذا كان يعني عدم امكانية الكنائس الموجودة في فرنسا ان ترسل الاموال الى روما . تطور الامر عندما أتهم احد رجال الدين بجريمة ضد الذات الملكية فاستغل فيليب الرابع هذا الامر وحاكم رجل الدين هذا امام محكمة مدنية وليس امام محكمة تابعة للكنيسة كما كان العرف يقضي ذلك ، وحقق بذلك فيليب الرابع اول انتصار للسلطة الزمنية . وقد استطاع بعد ذلك هذا الملك أن يتدخل في الانتخابات البابوية حيث تم انتخاب رئيس اساقفة مدينة بوردو الفرنسية لهذا المنصب سنة ١٣٠٥ . انتقل مركز البابوية في زمن هذا البابا (بتأثير من فيليب الجميل) الى مدينة افينيون الفرنسية وبقيت مركزا للديانة المسيحية حتى سنة ١٣٧٧ . ويعتبر عهد الملك فيليب الرابع - في الواقع - بداية انهيار السلطة الروحية وسمو السلطة الزمنية حتى ان بقاء البابوية في فرنسا اشتهر باسم سنوات «الاسر البابوى» .

تطور الامر بعد ذلك عندما حصل انشقاق بابوى بظهور بابا آخر في روما اضافة الى ذلك الموجود في افينيون ، وازدادت نتيجة ذلك مصروفات الكنيسة وأخذ كل من البابوين بتقديم التنازلات تلو التنازلات الى الملوك والامراء لتثبيت مركزه ضد الآخر فانصرف الناس عن البابوات يوما بعد يوم حتى بعد ان عاد

(١٠) سباين ، ج ٢ ص ٣٧١ .

الامر الى ما كان عليه سابقا ، أي الغاء البابوية في فرنسا واقتصارها على روما • ثم بدأت مع الزمن بوادر الاصلاح في أواخر القرن الخامس عشر فلم يكن الامر مقتصرا على سمو السلطة الزمنية فقط بل تطور نحو مفاهيم جديدة فينطلق مارتن لوثر في عصر النهضة (القرن السادس عشر) في دعوته الاصلاحية والتي ترتب عليها انقسام المسيحية في أوربا •

الفصل الثاني

الاقطـــــاع

ان كانت العصور الوسطى قد امتازت بالصراع بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية أثر تعاظم قوة السلطة الثانية ، فان هذه العصور قد امتازت كذلك بظهور نظام الاقطاع •

قبل المباشرة بدراسة نظام الاقطاع نفسه نرى انه من الضروري اعطاء فكرة عن الافكار القانونية السائدة ، وعلى هذا فسنتناول بالبحث في هذا الفصل نقطتين الاولى تتعلق بالافكار القانونية والثانية نبحث فيها نظام الاقطاع نفسه •

١ ـ نظرة في القانون :

لم يعرف في الواقع المفهوم القانوني للقبائل الجرمانية حتى قامت هـــذه القبائل بغزو الامبراطورية الرومانية ، الا ان بعض الكتاب كسباين مثلا يذهبون الى القول بأنه لا يمكن القول بوجود افكار جرمانية مستقلة وقائمة بذاتها ، وان آراء الجرمان القانونية مشابهة لاراء الامم المتأخرة الاخرى القبلية وحياتها هي أقرب الى البداوة منها الى الحضارة[١] • لكنه رغم ذلك نستطيع ان نقول بأنه كانت للقبائل الجرمانية آراء في القانون وان كانت قد تأثرت فيمـــا بعد بالاتجاهات القانونية الرومانية نتيجة اختلاط الجرمان بالرومان •

ان النظرة القانونية للجرمان والتي عرفت بعد غزوهم الامبراطورية تتلخص بما يلي :

ان القانون هو من عمل الشعب وعلى هذا فيتحد الجميع تحت لوائه •

لم يكن القانون الالماني مكتوبا في بداية عهده بل كان منبعثا من التقاليـــد والعرف ، ولما كان الجرمان يعيشون بشكل قبلي فكان مفهوم القانون لديهم انـــه

(١) سباين ، ج ٢ ، ص ٢٩٠ •

ينظم العلاقات الناشئة بين الافراد في القبيلة • العيش في جماعة يتطلب تحقيق أسباب الامن لها ، فمن واجب القانون ان يحقق سياجا من الامن فان ارتكب أحدهم جريمة بحق الجماعة ـ أي خرج على أمن الجماعة ـ أعلن بأنه خارج عن القانون ويحرم تبعا لذلك من التمتع بالامن الذي يتمتع به جميع أعضاء القبيلة •

لم يكن القانون ينظم ، فقط ، العلاقات القائمة بين اعضاء المجموع بل كان كذلك يتناول تنظيم العلاقات بين افراد الاسرة الواحدة ، فمن ارتكب جرما بحق اسرته عوقب باعتباره خارجا عن الاسرة التي ينتمي اليها •

كان مصدر القانون الجرماني كما بينا العرف والعادات ، تلك العادات المتناقلة من الاجيال السابقة كانت تعتبر هي قانون الجماعة المنظم لامورها • فالقانون كان يعتبر حسب تعبير سمث :

« ملكا للجميع يخضع لسلطانه كل فرد من القبيلة التي يسيطر عليها القانون كما كان ينتمي الى كل فرد من افراد القبيلة بفضل عضويته فيها »(٢) •

عندما بدأت القبائل الجرمانية في غزوها للامبراطورية الرومانية حملت معها افكارها القانونية واستمرت في تطبيق هذه المبادىء القانونية عليها حتى وان كانت هذه القبائل تقيم مع جماعة من الناس تطبق على نفسها القانون الروماني •

استمر وجود القانون الالماني بجانب القانون الروماني حتى الفترة الواقعة بين القرنين السادس والثامن بعد الميلاد ، وهي الفترة التي بدأ فيها بتدوين القانون الالماني (الجرماني) • ان التدوين القانوني لم يقتصر ـ في واقع الامر ـ على جمع العادات والتقاليد الجرمانية في قانون واحد بل تجاوز ذلك الى تدوين القوانين الرومانية • ونتيجة لما ظهر من احتكاك وتضارب بين القوانين المختلفة هذه ـ كما حدث ذلك في كثير من اجزاء الامبراطورية ـ ادى الامر الى ايجاد

(٢) نفس المرجع ص ٢٩١ •

قواعد خاصة للعمل بها كحل للمشاكل الناجمة عن اختلاف القوانين ، نتيجة خضوع اطراف النزاع الى قوانين متباينة •

ان الصفة الشخصية للقانون أي تبعية القانون لجماعة معينة من الناس ، وبعبارة أخرى اعتبار القانون ملك الجماعة التي ينتمي اليها الفرد(٣) كانت سائدة فترة طويلة من الزمن في اوربا ولكن ما ان اندمجت القبائل الواحدة بالاخرى وبالتالى الشعوب الالمانية بالشعوب الرومانية واختفت القبيلة ، كوحدة سياسية واجتماعية واقتصادية قائمة بذاتها ولها ميزاتها التي تميزها عن غيرها ، اندثرت الفكرة القائلة بشخصية القانون باعتبارها صفة من صفات الفرد وجزء من حياته لتحل محلها نظرية أخرى تقوم على ان القانون يتبع الاقليم أو البلد • ان فكرة اعتبار القانون تابعا للاقليم أو للبلد لعبت دورا مهما في توحيد القوانين ودعم نظام الحكم وتيسير الامور المتعلقة بالادارة وعلى هذا فنجد ان اسبانيا قامت بتوحيد قوانينها في وقت مبكر عما تم عليه الامر في الدول الاوربية الاخرى حيث كان ذلك حوالي منتصف القرن السابع الميلادي وعرف فيما بعد بالقانون العام •

كانت النظرة الى القانون خلال العصور الوسطى هي نظرة تقديس وسمو • واعتبرت التقاليد القبلية جزء من القانون الطبيعي • فالقانون دائم وثابت ولا يدخل عليه أي تغيير •

آ ـ الكشف عن القانون :

كلما تعقدت الحياة وازدادت معها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كلما كثرت الحاجة الى القانون بل كلما ازدادت القواعد القانونية المنظمة لامور الجماعة •

وعلى هذا ولما كانت حياة القرون الوسطى حياة بسيطة لا تعرف ما يعرفه المجتمع البشري في يومنا هذا من مشاكل متعددة نتيجة للتعقيدات التي واكبت

(٣) الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى ، المرجع المشار اليه ص ٨٠ •

التقدم الحضاري فان الافراد في تلك العصور كانوا يعتقدون بان التقاليد والعادات الموجودة كافية لحل جميع ما قد يعترضهم من مشاكل • فان بدت حاجة لقانون جديد رجعوا الى العادات الموجودة لعلهم يجدوا فيها حلا للاشكال الجديد الذي تطلب تنظيما جديدا ، فكانوا يلجأون الى تفسير هذه العادات بما يتماشى مع الظرف الذي اقتضى قانونا جديدا ، فان تم لهم ذلك فيقوم الملك باعلان القانون ويتم ذلك على شكل مرسوم كي يكون معلوما للجميع ويسهل بالتالي فهمه وتطبيقه • ان البحث عن هذه القواعد المنظمة كان يتم بواسطة مجلس الملك • أما اعلان القانون فكان يتم باسم الشعب أو المتكلم باسمه حيث ان القانون كان يعتبر ملكا للشعب • وعلى هذا فان المراسيم التي كان يصدرها الملك كانت تبين بان القانون صدر برضاء الشعب •

نستطيع ان نضرب مثلا على كون القانون يصدر برضاء الشعب بما جاء في مرسوم أصدره الامبراطور شارلمان :

« ان الامبراطور ••• ومعه الاساقفة واللوردات وكل الرعايا المخلصين للكنيسة ، وبعد مشاورتهم ، أصدر المرسوم الآتي : ••• »

وهذه عبارة وردت في منشور صدر سنة ٨٦٤ تقول :

« بما ان القانون وضع بموافقة الشعب وباصدار الملك له »(٤) •

من هذا نستطيع ان نقول بان الاعتقاد السائد في القرون الوسطى كان قائما على أن القانون ملكا للشعب وعليه فان تطبيقه وتعديله لا يتم الا برضاء الشعب بذلك •

ب ـ الحاكم والقانون :

سبق ان بينا بانه كان ينظر الى القانون على انه من عمل الشعب وبالتالى فهو ملك الشعب وعليه فان الجميع يخضع لاحكامه ويمتثل لقواعده • ان هذه النظرة الى القانون أدت الى اعتبار الملك احد العوامل المتفاعلة في صياغة القانون

(٤) سباين ج ٢ ، ص ٢٩٦ •

واصداره • وعلى ذلك فقد ذهب الرأي الى اعتبـــار الملك كغيره من الافراد خاضعا لاحكام القانون وقواعده ، والمقصود بذلك بان الملك كغـــيره من افراد المجتمع ملزما بالخضوع الى القوانين الالهية والطبيعية •

ان الملوك لم يكونوا ملزمين فقط باتباع قواعد العدل في حكمهم بل عليهم واجبا آخر الا وهو التقيد بقوانين البلد الذي يحكمونه • لما كان القانون منشأ لحقوق وواجبات فعليه يكون الملك بنفس المركز القانوني لاي فرد من افراد المجتمع خاضعا لجميع الالتزامات كما يجد نفسه ـ بحكم منصبه ـ متمتعا بكافة الامتيازات المرتبطة بذلك المنصب • لكن لا يجب ان يذهب بنا التصور الى « ان الملك كان خاضعا للقانون بنفس الوضع الذي كان فيه رعاياه ، فأساس النظرية لم يكن المساواة أمام القانون وانما كان حق كل انسان في التمتع بالحقوق والمزايا التي يكفلها له القانون تبعا لمركزه ودرجته »[٥] • كان للملك ـ في الواقع ـ وضعا يختلف جد الاختلاف عن غيره من افراد المجتمع ، فوضعه كان فريدا حيث انه وان كان يتمتع بأمتيازات اكثر من غيره اباحها له القانون الا انـه كان مسؤولا امام المجموع عن اسعادهم • وعلى ذلك فان المركز الذى يمثله الملك في الحياة الاجتماعية يسبغ عليه سلطات اكثر من اي شخص اخر موجود في الدولة •

يمكن لنا ان نستخلص بان التفكير القانوني الروماني يختلف عن التفكير القانوني الالماني (السائد في العصور الوسطى)[٦] :

التفكير القانوني الروماني يذهب الى ان سلطة الملك القانونية مســـتمدة من الشعب حيث ان الشعب قد تنازل عن سلطته التشريعية الى الملك ، اما نظرية العصور الوسطى او بعبارة اخرى التفكير القانوني الالماني ، فانه يذهب الى فكرة

(٥) نفس المرجع ص ٣٠٠ •

(٦) راجع سباين ج ٢ • ص ٣٠١ وكذلك االدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى ، المرجع المشار اليه ص ٨٢ـ٨٣ •

التعاون المثمر التام بين الشعب والملك حيث انهما خاضعان الى القانون وهما يقومان باصداره معا ، وجميع افراد الشعب بما فيهم الملك يملكون القانون .

يرجع الكتاب سبب هذا الاختلاف بين النظريتين الى الاختلاف بين المجتمعين من ناحية التنظيم السياسي . التنظيم السياسي للدولة الرومانية كان قائما على وجود حكومة مركزية قوية تستطيع أن تنفذ بقوة وحزم اوامرها في جميع انحاء الدولة . أما حكومة القرون الوسطى ـ الحكومة الاقطاعية ـ فلم تكن مركزية مما جعل الوحدة القانونية في الدولة من الاستحالة بمكان ، وبمعنى آخر كون الحكومة غير مركزية جعل من الصعب تطبيق قانون واحد في جميع انحائها بل كنا أمام قوانين متباينة ، لكل اقليم قانون خاص به يغاير قانون الاقليم الآخر .

جـ ـ اختيار الملك :

كان ارتقاء الملك العرش في مطلع العصور الوسطى يجد أساسه في ثلاثة عوامل مجتمعة :

١ ـ الوراثة .

٢ ـ الانتخاب .

٣ ـ الحق الآلهي .

فكان الملك يرث العرش وينتخبه الشعب ويكون حكمه بارادة الله .

وعندما ارتكزت التقاليد الدستورية واستقرت الاوضاع السياسية في الدولة ، اصبح الانتخاب والوراثة هما المسيطران والوجه السياسي لارتقاء العرش واصبحت السلطتان الروحية والزمنية لا يتم فيها الوصول الى مقاليد الرئاسة الا بالانتخاب. ففي الامبراطورية المقدسة كان تنصيب الامبراطور يتم عن طريق الانتخاب . أما في فرنسا وانكلترا فانقلب الحكم وراثيا ليسود مبدأ انحصار الوراثة بالابن الاكبر .

ولكن سواء اكان ارتقاء العرش يتم عن طريق الانتخاب ام كان يتم عن طريق الوراثة فكان الملك يحكم بارادة الله ، حيث كان ينظر اليه على انه خليفة الله على الارض وترتب على ذلك ان من يعارض حكمه فهو عدو الله .

٢ ـ ماهية النظام الاقطاعي :

لا يجب ان يتبادر الى الاذهان بان النظام الاقطاعي قد ساد طيلة العصور الوسطى في اوربا ، وان كان هناك خلاف يوما من الايام حول تاريخ ظهوره فقد استقر الرأي في الوقت الحاضر على القول بان هذا النظام قد خضع كغيره من النظم الى قاعدة التطور .

يقول لنا كوبلاند(٧) :

« لم يكن العصر الاقطاعي عصرا منفصلا عما سبقه او لحقه من عصور التأريخ ، اذ انه ليس بالحادث الذي يحدده زمن معين او مكان خاص ، كقيام اسرة مالكة في دولة من الدول الملكية ، أو وقوع معركة حربية كبرى ، أو انذار أو فتح قريب . انما هو طور من اطوار النمو الذي تدرج فيها المجتمع الانساني أذنت به بوادر معينة ايذانا بطيئا ، كما أذنت بزواله ظواهر ممعنة في البطىء » .

ان كنا لا نستطيع ان نحدد بالضبط الوقت الذي ظهر فيه نظام الاقطاع ، الا انه يمكن القول ان هذا النظام عرف في أوربا في القرن التاسع والعاشر وانه وصل الذروة وبدأ متمكنا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في القرنين الحادى عشر والثاني عشر ثم بدأ نجمه في الافول تدريجيا .

ولنتسائل الآن عن الاسباب التي أدت الى ظهور هذا النظام :

آ ـ أسباب ظهور النظام الاقطاعي :

يمكننا اجمال أهم العوامل التي ساعدت على نشوء نظام الاقطاع بما يلي :

---

(٧) كوبلاند . (عصر الاقطاع والقنية) في كتاب الاقطاع والعصور الوسطى في غرب اوربا ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ص ٣ .

١ ـ انهيار الامبراطورية الرومانية الغربية :

لقد ساعد انهيار الامبراطورية الرومانية (٤٧٦م) على أيدي القبائل الجرمانية على ظهور النظام الاقطاعي • ان الفوضى السياسية التي عمت الدولة بعد هذا الانهيار ، الفوضى التي ترتبت عن عجز قادة القبائل الجرمانية عن تحقيق قيام حكم مركزي يتسم بالقوة والسيطرة ، ساعدت على اشتداد النزعة المحلية وبالتالي ظهور الاقطاع • يقول لنا كوبلاند ان حركة التطور نحو المحلية « حركة انبتها عزوف باطن الارض عن فكرة الحكومة المركزية المستقرة • وشاع هذا العزوف من غير شك بالمجتمع الاوربي كله ، ابان عصر انهيار الامبراطورية الرومانية وانثيال عناصر البرابرة الاجنبية عليها ، واقتحامهم لاقاليمها واستقرارهم بها »[٨] ، هذه النزعة ساعدت على نشوء هذا النظام •

يجب ان نقف قليلا عند اصطلاح القبائل البربرية ، يقول لنا الدكتور عبدالحميد متولى بان الكتاب العرب عندما يتكلمون عن القبائل التي قامت بغزو الامبراطورية الرومانية يصفونها « بالقبائل المتبربرة » فهم يترجمون كلمة barbare بالفرنسية و barbarian بالانكليزية الى اللغة العربية ، وكان الواجب وضع الكلمة الاجنبية في قالب عربي وليس في لغة عربية • وعلى ذلك فيكفي ذكر كلمة « القبائل » وحدها للدلالة على انها متخلفة[٩] •

٢ ـ وجود حكام اقليميين بسلطات واسعة بجانب الامبراطور :

حاول الامبراطور الجرماني المحافظة على شكل الاطار السياسي للدولة كما كان موجودا في الدولة الرومانية وذلك من ناحية السيطرة الفعلية على جميع اجزاء الامبراطورية ، وبعبارة أخرى تكوين حكومة مركزية ، ولكن الفوضى السياسية التي عمت اوربا بعد انهيار الامبراطورية الرومانية ادت الى استحالة تكوين وحدة سياسية واقتصادية كبيرة ، وكذلك فان صعوبة المواصلات قد لعبت دورا في عدم قيام حكم مركزي •

(٨) نفس المرجع ص ١٦ •
(٩) المرجع المشار اليه ص ٩٣ـ٩٤ •

ازاء هذا الوضع قام الامبراطور الجرماني[١٠] بمنح حكام الاقاليم سلطات واسعة في الادارة والحكم • أخذ هؤلاء الحكام بمرور الزمن بالاستقلال الفعلي في تلك الاقاليم ، بحيث جعلوا من مراكزهم مراكز وراثية ، واستطاعوا تكوين حكومات خاصة بهم في الاقاليم التي تخضع لسلطانهم ، يمارسون فيها جميع الاختصاصات من تشريعية وقضائية وفرض ضرائب وسك النقود بل حتى تكوين جيوش خاصة بهم •

ولعل خير مثال على مدى القوة التي وصل اليها حكم الاقاليم ومدى ضعف سلطة الامبراطور (تحقق ضعف سلطة الامبراطور تدريجيا) ، ما يذكره لنا فينوجرادوف حينما يبين لنا كيف « ركع الامبراطور فردريك باربروسا على ركبتيه أمام هنري الاسد دوق سكسونيا وبافاريا ، راجيا منه المساعدة ضد الثائرين عليه في ايطاليا ، اذ يصعب هنا ان نقول بان الامبراطور هو السلطان الاعلى وان الدوق هنري رعية من رعيته »[١١] •

٣ ـ البحث عن الحماية :

من أهم خصائص العصور الوسطى انهيار السلطة السياسية وبالتالى القضاء على فكرة الدولة[١٢] ، ونتيجة لذلك كما بينا هو استقلال حكام الاقاليم باقاليمهم • نتيجة هذه الفوضى وعدم المركزية في الحكم ، أخذ صغار الملاك بالبحث عن شخص يقوم بحمايتهم وحماية ممتلكاتهم وكان لهذه العلاقة الجديدة في المجال الاجتماعي جانبين أحدهما شخصي والآخر اقتصادي •

---

(١٠) الامبراطور شارلمان ومن بعده خلفاؤه • توج شارلمان اول امبراطور للدولة من قبل البابا عرفانا بجميله في تثبيت مركز البابوية واصبحت له سلطات دينية اضافة الى الزمنية وكان ذلك سنة ٨٠٠م •

(١١) فينوجرادوف • (النظام الاقطاعي) في كتاب الاقطاع والعصور الوسطى في غرب اوربا المرجع ، المشار اليه ، ص ٨١ •

(١٢) الدكتور ثروت بدوي ، المرجع المشار اليه ص ٩٥ •

الشخصي منهما يتمثل في وضع مالك الارض نفسه في خدمة السيد الاقطاعي مقابل الحماية التي يقدمها له الثاني ، والجانب الاقتصادي يتمثل في تنازل مالك الارض عن حق الملكية الى الاقطاعي ثم يقوم باستئجارها منه .

ان قام النظام الاقطاعي ، من جهة ، مبتدئا بالقاعدة ليصل الى القمة ، فقد عرف شكلا آخر وهو النزول من القمة الى القاعدة . ذلك ان الملوك وكبار النبلاء ونظرا لعدم المركزية في الحكم رأوا ان يعززوا نفوذهم وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من الاتباع ، وعلى ذلك فقد منحوا كثيرا من اراضيهم لاتباعهم وقام هؤلاء بدورهم بتأجيرها .

هذان الاتجاهان « انتهيا الى ان الملك صار المالك الوحيد لجميع الاراضي الزراعية ، يخلع منها ما يشاء على اتباعه من النبلاء ، وهؤلاء يؤجرونها للفلاحين احرارا ام ارقاء . ومعنى ذلك ان طبقة الفلاحين اصبحت هي المضطلعة بعبء الانتاج ، وبعبارة أخرى هي الطبقة االقائمة على اكتافها دعائم النظام الاقطاعي كله »[١٣] .

من هذا يتضح لنا ان القرية قد اصبحت محور الدائرة التي عاش فيها الفلاح ، ذلك لان المجتمع كان مجتمعا زراعيا والارض هي المصدر الوحيد للثروة .

ب ـ رقيق الارض :

نستطيع ان نقول بان مدى علاقة التبعية بين الفلاح والسيد الاقطاعي كانت تختلف باختلاف العصور ، ولكنه يمكن القول بان معظم اهل الريف في القرنين الحادي عشر والثاني عشر كانوا يتراوحون بين الحرية والعبودية وهي الحالة التي عرفت بأسم القنية .

القن (رقيق الارض) هو فلاح ارتضى العيش على قطعة من الارض منحها اياه السيد الاقطاعي مالك الدومين ، يرتبط القن بهذه القطعة من الارض فلا

(١٣) الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى ، المرجع المشار اليه ، ص ٨٤ .

يملك حرية تركها ولا يملك حق الزواج من خارج الدومين بدون اذن سيده وعليه أن يؤدي واجبات تبعيته ، بالخدمة في ارض السيد الاقطاعي وتقديم جزء من غلته .. الخ[١٤] .

ج ـ التدرج الرئاسي في النظام الاقطاعي :

ان أهمية أو اتساع سلطة السيد الاقطاعي ليست بمتشابهة أو واحدة ، انها تختلف حسب مركز السيد الذي يحتله في المجتمع الاقطاعي من ناحية التدرج الرئاسي .

السيد الاقطاعي « البارون الاقطاعي » هو في الاصل جندي . ولقد كان حق امتلاك الارض مقترنا بالسلطة والحكم على تلك الارض ، فكان هناك امتزاج بين تملك الارض والسلطان[١٥] .

من الدراسات التي قام بها المختصون والباحثون في مختلف القواعد المتعلقة بالاقطاع ، وما استقر عليه العرف والقوانين الفرنسية ، يتضح لنا بان سادة الاقطاع كانوا يقسمون الى ثلاثة اقسام أهمها هو السيد (البارون) الذي تخضع لسلطانه البارونية وهم بالترتيب :

١ ـ الدوق ٢ ـ الكونت ٣ ـ الفيكونت ٤ ـ الماركيز ٥ ـ بعض السادة الآخرين الذين يحملون لقب بارون . ان هذه الطبقة هي الطبقة الوحيدة المالكة ، اي التي لها سلطان مطلق في اقطاعياتها[١٦] .

يستغل السيد الاقطاعي اقطاعا من الارض يمنحه اياه السيد المالك وقد يكون غير الملك ، وذلك مقابل قسم من البارون بمقتضاه انه يؤدي للمتبوع خدمات حربية بالدرجة الاولى وخدمات مختلفة اخرى . التابع الاقطاعي والمتبوع

(١٤) كوبلاند ، المرجع المشار اليه ، ص ٣٦ .
(١٥) الدكتور عبدالحميد متولي ، المرجع المشار اليه ، ص ٩٨ .
(١٦) لاحظ ذلك بالتفصيل عند توشار ، المرجع المشار اليه ، ص ١٥٧ـ١٥٩ .

الاقطاعي ، يتعهد كلا منهما بالعقد بالاخلاص للطرف الآخر ، وعلى ذلك فاذا شعر التابع بسوء المعاملة من قبل المتبوع حلت له النظرية الاقطاعية الفرنسية الخروج على شروط العقد كأن يترك الاقطاع دون أن يكون ملزما بشيء تجاه السيد الاقطاعي الاعلى ، بل اجازت التقاليد الفرنسية ان ينكر تبعيته الاقطاعية مع بقائه محتفظا بالاقطاع(١٧) .

د ـ الاقطاع والسلطة الملكية :

كان الملك يتمتع من الناحية النظرية بسلطة واسعة في العصور الوسطى ، الا انه من الناحية الواقعية والتطبيق كانت هذه السلطة ضعيفة بفعل وجود نظام الاقطاع ووجود كبار النبلاء وكذلك التدرج الرئاسي . كثيرا ما كان يحدث في هذه العصور ان يضع الملك يده على احدى الاقطاعيات بعامل من العوامل ، وبالتالي يمكن ان يصبح الملك سيدا اقطاعيا لاقطاعية خاضعة في ولائها لاقطاعي آخر . ولما كان نظام الاقطاع يتطلب يمين الولاء وفقا لنظام التدرج فكان المفروض ان يقسم الملك باعتباره من سادة الاقطاع يمين الولاء . ولما كان لا يجوز للملك ان يقسم يمين الولاء لمن هو ادنى منه ، وحلا لهذا الاشكال فقد توصلوا الى حل مرض وذلك بأن يتحلل الملك من يمين الولاء نظير مبلغ من المال كتعويض يقدمه للسيد الاقطاعي(١٨) .

كان على سادة الاقطاع واجبات معينة عليهم تأديتها للملك ، منها خدمات عسكرية ومنها خدمات سياسية كاقرار الامن في الدولة ونشر العدل فيها . اما ايرادات الدولة فكانت تتأتى من ايرادات الملك الخاصة مضافا اليها الضرائب المفروضة على سادة الاقطاع باعتبارها اجارة للاراضي التي منحها الملك لهم . فيما يتعلق الامر باقرار العدل فقد كان الملك يمنح هؤلاء السادة هذا الحق في اقطاعياتهم على ان لا يكون لاي من اتباع الملك وحاشيته حق التدخل في ذلك .

(١٧) فينوجرادوف ، المرجع المشار اليه ، ص ٦٨ .
(١٨) توشار ، المرجع المشار اليه ، ص ١٥٩ .

ومن هذا يتبين لنا بانه كان للاقطاع نفوذا كبيرا في الجيش والمحاكم والايرادات • اما فيما يتعلق الامر بالتزامات الملك وفقا للنظام الاقطاعي ، فمن اهمها احترام الملك حقوق اتباعه فيما لهم من امتيازات وكذلك حمايتهم • ومن هذا يتضح لنا مدى ضعف سلطة الملك في النظام الاقطاعي (حادثة الامبراطور مع دوق سكسونيا وبافاريا خير دليل على ذلك) خصوصا ان تبين لنا بان الوظائف العامة غالبا ما كانت خاضعة للوراثة ، اى انتقالها من الاباء الى الابناء ، فالموظف العام ، كما يقول الدكتور غالي والدكتور عيسى ، يحتفظ بهذه الوظيفة باعتباره صاحب حق اقطاعي فيها وليس لكونه نائبا عن الملك ، مادام يقوم باداء واجباته الاقطاعية نحو الملك(١٩) •

هـ ـ المحكمة الاقطاعية :

يذهب الكثير من الكتاب الى القول بان المحكمة الاقطاعية كانت تمثل النظام الاقطاعي بكافة مفاهيمه • وما هذه المحكمة في الواقع الا مجلسا يتكون من السيد الاقطاعي ويضم اليه كذلك سادة الاقطاع الاخرين التابعين له والاقل مرتبة ، وكانت هذه المحكمة تنظر في الخصومات الناتجة عن العلاقات الاقطاعية •

ويمكن ان نقول بانه على الرغم من التدرج الرئاسي الذي كان سائدا في النظام الاقطاعي فكان يسود هذه المحاكم مبدأ المساواة بين سادة الاقطاع مهما كانت درجاتهم• كانت قرارات هذه المحكمة تصدر بالاغلبية وعلى الجميع الخضوع لتلك الاحكام • يسرت هذه المحاكم للنبلاء ان يحاكموا من قبل زملائهم ، وبالتالى فقد اصبح واضحا بان الملك يخضع لاحكام هذه المحاكم كغيره •

وما يؤكد لنا ان الملك كان يعتبر كغيره من السادة الاقطاعيين ما ذهب اليه القاضي الانكليزي براكتون في أواخر القرن الثالث عشر حيث يقول : « ان الملوك

(١٩) المرجع المشار اليه ، ص ٨٥ •

ليسوا فوق القانون ولو انه لا توجد فوقهم سلطة بشرية وينبغي أن يحـــول اسوياؤهم من الاقطاعيين بينهم وبين الخروج على القانون »[٢٠] اما مجلس الملك فكان يعتبر أعلى محكمة اقطاعية في الدولة وكان هذا المجلس يتمتـــع بكافة الصلاحيات والسلطات .

خاتمـــة :

بقى نظام الاقطاع سائدا في العصور الوسطى ولم يكن « في استطاعة اى انسان ان يفكر في تغيير وضعية ذلك المجتمع فقد كان كل فرد مطمئنا الى وضعه ، لان الله هو الذي حدده له في العالم المادى الزائل انتظارا للمساواة المطلقة في العالم الآخر ، وهو خير وابقى [٢١] » .

(٢٠) فينوجرادوف . المرجع المشار اليه ص ٧٠ .

(٢١) طه بدوي ومحمود طلعت الغنيمي . النظم السياسية والاجتماعية . دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٨ ص ١٠٠ .

الفصـل الثالث

المذاهب السياسية في العصور الوسطى

نظرا لطول الفترة التي تمثلها العصور الوسطى ، فقد ارتأى البعض من الكتاب تقسيم هذه العصور الى :

١ ـ العصور الوسطى المبكرة •

٢ ـ العصور الوسطى المتأخرة •

فيما يتعلق الامر بالنسبة للفكر السياسي في العصور الوسطى المبكرة لا نجد ـ في الواقع ـ خيرا من يصلح لان يكون موضوعا للدراسة غير القديس أوغسطين ، اما القديس توماس الكويني فيمثل لنا العصور الوسطى المتأخرة ، ثم نتطرق لبعض المفكرين الاخرين •

١ ـ القديس اوغسطين ٣٥٤ ـ ٤٣٠ م

يعتبر القديس اوغسطين اعظم مفكر مسيحي في هذه الفترة من فترات تطور الفكر السياسي • ولد في طاجسطا من اعمال نوميديا (في الجزائر) من أب وثني وأم مسيحية • كان متضلعا في اللغة اللاتينية وقد افتتح مدرسة لتعليم البيان وهو في التاسعة عشرة من عمره ، تأثر بشيشرون خصوصا بكتابه المسمى « هورطانسيوس » وقد ضاع فيما بعد • في هذا الكتاب يصور لنا شيشرون الفلسفة على انها مدرسة علم وفضيلة ، ووسيلة الحياة السعيدة ، فاندفع اوغسطين في طلب الحقيقة[1] •

انتقل اوغسطين الى روما ومنها الى ميلانو حيث اتصل بالقديس امبرواز حيث يعتبر من تلامذته والمهتدين به • بعد حوادث متعاقبة مرت عليه بين الشك

(١) يوسف كرم • تاريخ الفلسفة الاوربية في العصور الوسطى ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ١٥ •

واليقين ينتهي الامر بانتصار اليقين ويؤمن بالمسيحية دينا والفضل في ذلك يعود الى رسائل القديس بولص .

رسم قسا في سنة ٣٩١ وفي سنة ٣٩٦ أصبح أسقفا لمدينة هيبون (في شمال افريقيا) وأستمر في منصبه هذا حتى وفاته سنة ٤٣٠ .

لاوغسطين مؤلفات متعددة نذكر منها[٢] :

الرد على الاكاديميين ، الحياة السعيدة ، خلود النفس ، في الحرية ، الاعترافات ، الثالوث ، شرح سفر التكوين ، أما أهم مؤلفاته ـ دون منازع ـ فهو « مدينة الله » ، وعلى كل فيذكر بأن مؤلفاته تبلغ حوالي مائتين واربعين متفاوتة الحجم ، ضاع منها العدد الكبير[٣] .

ان الذي دفع اوغسطين لكتابة مؤلفه « مدينة الله » هو الدفاع عن المسيحية ضد الاتهامات التي وجهت لها باعتبارها المسؤولة عن تدهور الامبراطورية الرومانية وانحلالها ، فقد اتهمت المسيحية بانها ادت الى نبذ الرومان لمثلهم الاولى وتمسكهم بالدين الجديد وبالتالي فان ذلك أدى الى سقوط الدولة .

« حمل أوغسطين على هذا الرأي ونقد الديانة الرومانية نقدا مرا وبين ما كانت تنطوي عليه من ضعف ، مؤكدا انها لم تكن قط السبب في عظمة الرومان في الماضي ، بل كان السبب فيها اخلاق الرومان انفسهم »[٤] .

آ ـ مدينة الله :

في الانسان محبتان : محبة الذات ، ومحبة الله . محبة الذات الى حد امتهان الله ومحبة الله الى حد امتهان الذات . ويترتب على هذا التقسيم ان هناك مدينتان ،

---

(٢) نفس المرجع ص ١٨ـ١٩ .

(٣) يذكر الاستاذ بريلو ، المرجع المشار اليه ص ١٥٥ بان مؤلفاته لا يقل عددها عن ٢٣٢ .

(٤) الدكتور حسن شحاتة سعفان ، اساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية ، المرجع المشار اليه ، ص ١١٥ ـ ١١٦ .

المدينة الارضية « مدينة الشيطان » والمدينة السماوية « مدينة الله » ، الاولى هي مدينة الشيطان ونوازعه وقد تمثلت هذه المدينة في الامبـــراطوريات القديمـــة وامبراطورية اليونان الوثنية ، اما المدينة الثانية « مدينة الله » فهي مملكة المسيح التي تمثلت بادىء ذى بدء ، في بني اسرائيل وتجسدت بعـدها في الكنيســة والامبراطورية المعتنقة للمسيحية • « والتاريخ ليس الا هذه القصة المثيرة للصراع بين المجتمعين والغلبة النهائية التي لا يمكن ان تكون الا من نصيب مدينة الله • فليس السلام ممكنا الا في مدينة الله ، وليس الدوام ممكنا الا لمملكة الروح • هذا هو اذن تفسير اوغسطين لسقوط روما على أساس انه ما من مملكة ارضية الا الى زوال ، بحكم طبيعة سلطانها الارضي من عوامل القلق والانحلال ، حيث ان بنيانها يقوم على جوانب الطبيعة الانسانية التي لا تصدر الا عن العدوان والجشع والرغبة والتحكم والاستعلاء »(٥) •

على انه يجب أن لا يذهب بنا التصور الى ان أوغسطين أراد من ذلك القول ، أن مجتمع الكنيسة يمثل دائما الاخيار وان مجتمع الدولة لا يمثل الا الاشرار • بل ان أوغسطين يذهب الى القول بأن هناك البعض من الافراد الصالحين وجدوا قبل مجيىء المسيح وتكوين الكنيسة ، بل يوجد كذلك البعض من الناس خارج الكنيسة ويعتبرون من عداد مضطهديها ، هؤلاء يعتبرون من المختارين ، ويرى كذلك ان هناك البعض من الافراد ينتمون الى الكنيسة ولكن لا يمكن اعتبارهم اعضاء في مدينة الله لان الله لم ينعم عليهم برحمته • لما كان الامر كذلك فلنتسائل اذن ما الغرض من وجود الكنيسة ؟ يرى اوغسطين بان الكنيسة « هي الجماعة البشرية التي تعمل على بناء المدينة السماوية ارادها الله وأسسها لهذه الغاية ، وما زال يؤيدها في تحقيقها »(٦) •

الفرق بين المدينتين لا يمكن ان يكون كالفرق الموجود بين امة وأخـرى تختلفان فيما بينهما باللغة والعادات والجنس •• الخ • بل ان الفرق بين مدينة الله

(٥) سباين ج ٢ ، المرجع المشار اليه ص ٢٧٦-٢٧٧ •
(٦) يوسف كرم ، المرجع المشار اليه ص ٤٦ •

ومدينة الانسان ، ان الافراد في الاولى يعيشون معيشة روحية يحاولون تحقيق كل ما يرضي الله ، أما الافراد في الثانية فيعيشون معيشة منبعثة من شهواتهم وبالتالى فانهم يبغون تحقيق كل ما هو متعلق بالجسد والشهوة • ومن هذا فان نهاية مدينة الله هي العيش مع الله بينما نهاية مدينة الانسان فهو الشقاء المستمر مع الشر وبالتالي الشيطان[٧] •

آمن اوغسطين بان كل سلطة زمنية (ارضية) قائمة بأمر الله ، فالسلطة اذن قائمة بأمر الله وارادته وان اثم الانسان هو الذي ادى بالحكومة الى استعمال العنف والقوة ، « فكأن العنف اذن دواء سماوى أرسل لعلاج الخطيئة[٨] وقد آمن بهذه الفكرة من بعد المصلح الالماني مارتن لوثر حيث ذهب الى ان الملوك هم أداة الانتقام الالهي من الشعوب ، الشعوب التي خرجت على ارادة الله وتعاليمه •

لما كانت المدينة السماوية تضم من تطهرت روحه من الارجاس وابتعد عن الحياة الشهوية في هذا العالم والعالم الأخر ، فيترتب على ذلك ان المدينة السماويه تلتقي بالمدينة الارضية في الحياة الراهنة ، وعلى ذلك فهناك مشاركة من قبل أعضاء المدينة السماوية في المزايا والاعباء الموجودة في المدينة الارضية • لكن هل يمكن أن نعتبر ان هذا الالتقاء حقيقي دائم ؟ يرى القديس أوغسطين بان هذا الالتقاء ما هو الا التقاء ظاهرى حيث ان الغاية من الخيرات تختلف باختلاف المدينة التي ينتمي اليها الفرد • فالغاية من الخيرات المادية عند افراد المدينة الارضية هي غاية ذاتية أي انهم يستمتعون بالخيرات لذاتها ، بينما الغاية من الخيرات عند أهل مدينة الله هي تحقيق الفضيلة وكمال الروح • وعلى ذلك فالكنيسة اسمى من الدولة وذلك نظرا للغاية التي تسعى خلفها كل من هاتين المدينتين • ولكن لما كان الله هو الذي اقام السلطة الارضية فيجب اعمال قول السيد المسيح « اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله » ، ويتم ذلك عن طريق الخضوع

(٧) الدكتور حسن شحاتة سعفان • اساطين الفكر السياسى والمدارس السياسية ، ص ١١٧ •

(٨) سباين ج ٢ ، ص ٢٧٧ •

للسلطة الارضية بما لا يتنافى مع متطلبات الله . وحين يطلب قيصر « الحاكم الزمني » ما ماله يعطيه اياه المسيحي حبا لله وحده . وعلى كل حال فلا يجوز للفرد أن يثور على الحكم ، بل عليه تحمل الظلم على اللجوء الى الثورة .

ان الله عندما خلق الانسان اراد ان تشمل مدينته جميع بني الانسان ولكن خطيئة آدم ادت الى تلوث الانسان بالخطيئة (الخطيئة الاصلية عند المسيحيين) . ولكن الله يدخل مدينته الاخيار من الناس ، فرحمة الله لا تتوقف على جنس أو دولة أرضية بعينها بل يتوقف ذلك على الارادة الآلهية وحدها . فالرابطة التي تربط اعضاء مدينة الله هي محبة الله ، فالذين يعيشون في مدينة الله « يتمتعون بالمعيشة مع الله ، وبالمعيشة سويا في الله » .

ب ـ العدالة :

أساس الحق العدالة وليس شيء آخر . لما كان القصد من العدالة السير وفقا لنظام معين فالعدل اذن شيء نسبي ، ذلك لان الانسان يكون بطبيعته مرتبط بعدة مجتمعات وقد يكون عادلا بالنسبة لمجتمع معين وغير عادل بالنسبة لمجتمع آخر .

الانسان عضو في مجتمع الاسرة وقد اختطت الاسرة نظاما تسير عليه فاذا سار الفرد في اسرته وفقا لهذا النظام اعتبر عادلا ، لكن الاسرة ترتبط بمجتمع معين وقد تكون هي نفسها في تناقض مع النظام الذي اختطته لنفسها الدولة ، فالفرد هنا يكون عادلا بالنسبة لاسرته وغير عادل بالنسبة للدولة . الدولة ليست أوسع مجتمع في العالم بل هو « مجتمع الناس جميعا تحت ملكية الله ، والنظام العالمي هو النظام الذي قرره الله لكل الناس . فالدولة التي تخرج على هذا النظام تكون دولة ظالمة ، وطاعة الافراد لها تعد ظلما من ناحية الحقيقة الواقعة وان كانت عدلا بالنسبة للنظام الذي فرضته عليهم الدولة الظالمة »[٩] .

يذهب أوغسطين ـ متأثرا بشيشرون ـ الى ان الدولة هي ما ينتمي الى

---

(٩) الدكتور حسن شحاتة سعفان . اساطين الفكر السياسى والمدارس السياسية ، المرجع المشار اليه ص ١٢٠ .

الشعب ، والشعب : افراد يعيشون وفقا لقانون يرتضونه ومصالح مشتركة ، وذلك لا يمكن أن يكون الا عدلا ، أي معيشة الافراد وفقا لقانون يرتضونه • ولما كان اقامة العدل غير ممكن في دولة غير مسيحية ـ عند اوغسطين ـ ، فنرى بأن آراء اوغسطين تتعارض مع آراء شيشرون وغيره من الكتاب الذين ذهبوا الى ان اقامة العدل من وظائف الدولة مهما كانت عقيدة تلك الدولة • ومن هذا المنطلق ذهب اوغسطين الى ان المجتمعات التي وجدت قبل المسيحية لا تعتبر في واقع الامر دولا وذلك لانتفاء عنصر العدالة فيها • الدولة لا يمكن ان ترتقي الى مرتبة الدولة الحقة ان لم تكن هي نفسها مسيحية ، حيث ان العدل لم يأت الا على يد السيد المسيح الذي نادى بقانون الله •

لما كان اوغسطين يرى بأن اساس الحق العدالة وان « أساس استخدام القوة انها وسيلة جعلتها الخطيئة ضرورية لتأييد العدالة » (١٠) فحق لنا والحالة هذه ان نتسائل : هل يجوز ان تكون الحرب وسيلة لتأييد العدالة ؟ يرى أوغسطين بان الحرب تكون مشروعة ان كانت الطريق الوحيد لاحقاق العدل • فعلى الافراد الطاعة ولو كان هناك شك في عدالة الحرب ، أما العصيان فغير جائز الا اذا تأيد للافراد باليقين بان في حربهم منافاة للعدالة • وعلى كل حال ، ان الحرب وان كانت ضرورة فهي محزنة وعلى هذا فيجب ان تسودها الرحمة(١١) •

ج ـ الخضوع الى السلطة الزمنية :

بالرغم من ان اوغسطين لا يقيم وزنا لانماط الانظمة السياسية المختلفة فانه يؤكد على تحقيق مفهوم العدالة في الدولة • والدولة تستطيع أن تحقق سعادة الافراد ان كانت قاعدتها قائمة على العدالة وقمتها على الرحمة • وعلى هذا فالدولة يجب أن تقوم على النظام ، الاتحاد ، الامن والسلام •

الدولة الهادفة تحقيق الامن على الارض تجب لها على الطاعة على الافراد ، سواء من كان منهم منتميا الى مدينة الارض أو من كان منتميا الى مدينة الله • على الافراد الخضوع الى السلطة الزمنية في كل ما يتعلق بالامور الارضية ، أما فيما

(١٠) يوسف كرم • المرجع المشار اليه ص ٤٨ •
(١١) نفس المرجع • ص ٤٨ •

يتعلق الامر بالمسائل الدينية فليس للسلطة الزمنية من سلطان على الافراد حيث ان ذلك من حق السلطات الدينية ولا يجوز للحاكم الزمني ان يتدخل فيه ، وأن تجاوز الحاكم مجال اختصاصه فليس له على الافراد حق الطاعة .

د ـ الـرق :

ذهبت الحضارات القديمة الى اعتبار الرق نظام طبيعى . ويعتبر الفيلسوف اليوناني ارسطو صاحب مدرسة ارجاع الرق الى الطبيعة الانسانية . فقد ذهب ارسطو الى ان الانسان يولد مطبوعا اما بطابع السيادة والقيادة او بطابع الخضوع والعبودية . فنرى الآن ما هو موقف القديس اوغسطين من موضوع الرق ؟

يرى أوغسطين ان خطيئة آدم هي اساس نظام الرق ، فعندما ارتكب ابو البشرية خطيئته انتقل جرمه الى ابنائه وبالتالى فقد كتب الرق على نفر منهم كتكفير عن هذه الخطيئة . وقد يمكن ان نتسائل لم انتقلت خطيئة آدم الى ابنائه ؟ لم يتحمل الاولاد ما قام به غيرهم ؟ لم لا ينزل الله غضبه على الاشرار من الناس فيوصمهم بالعبودية بينما نرى كثيرا من الرقيق أكثر تدينا من السادة ؟ يجيب على ذلك اوغسطين قائلا ، انها ارادة الله .

يرى اوغسطين بان صفة الرق ليست « الا صفة خارجة فالرقيق انسان يصح أن يكون موضوعا لرحمة الله وغفرانه » ، وصفة الرق لا تنزع عنه انسانيته وتنزله الى مستوى الاداة الحية التي أشار اليها ارسطو(١٢) .

وعلى هذا فالرقيق حر في محبته لله وبالتالي يمكن أن يكون عضوا في مدينة الله . ويحرم أوغسطين على الرقيق عدم طاعة سيده أو الحقد عليه بل عليه الطاعة وانتظار اليوم الذي تزول فيه التفرقة بين الافراد أيا كانوا ولا نبقى الا

---

(١٢) الدكتور حسن شحاتة سعفان . تاريخ الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية ، المرجع المشار اليه ص ٧١ .

أمام سيد واحد ، وهو الله • وعلى كل حال ومهما كانت الانتقادات الموجهة الى نظرية الرق عند اوغسطين فكان لها تأثير واضح في العصور الوسطى حيث نرى البعض « يعمدون الى استخلاص كل ما يمكن ان تؤدي اليه نظرية اوغسطينوس من نتائج ، فحاولوا ان يبرهنوا بعد ذلك على ان الرق لا أساس له ، كما استغلوا هذه النظرية في المناداة بضرورة معاملة الارقاء معاملة حسنة »[١٣] •

(١٣) الدكتور حسن شحاتة سعفان • اساطين الفكر السياسى والمدارس السياسية ، المرجع المشار اليه ص ١٢٧ •

٢ ـ توماس الاكويني ١٢٢٥ ـ ١٢٧٤

ينحدر توماس الاكويني من عائلة ارستقراطية ، فهو ابن كونت ايطالي • تلقى علومه في ميلانو وباريس وكولونيا • حصل على درجة الاستاذية وهو في في الحادية والثلاثين من عمره ، أي اربع سنوات قبل السن المقررة بالجامعة وقد اعفاه البابا من قيد العمر هذا •

أما مؤلفه شرح الاحكام فكان في أربع مقالات : « يظهر في الاولى أثر أوغسطين ، فلما تحول عنه اعاد تدوينها ليمحو هذا الاثر ويثبت آراءه الخاصة، وفي المقالتين الاولى والثانية يحيل ثلاث عشرة مرة الى كتاب لابن سينا في « العقول » ومرة الى كتاب له ايضا « في صدور الموجود » وقد ضاع الكتابان وكانا مقتبسين من جزء الشفاء في ما بعد الطبيعة • ويبدو اعتداده بابن سينا وابن رشد[١٤] في رسالة « في الوجود والماهية » يكثر من ذكرهما تارة للاستشهاد وطورا للمناقشة »[١٥] •

أما أهم مؤلفاته في موضوعنا هذا فهي « الموجز في اللاهوت » و « الموجز ضد الوثنيين » •

كان ارسطو غير معروف من لدن كتاب العصور الوسطى في أوربا معرفة كافية• وقد بدأت آراءه بالانتشار بطريقتين : ١ ـ مؤلفات عرب الاندلس وعلى الاخص مؤلفات ابن رشد ٢ ـ حركة الترجمة الى اللاتينية والتي ساهمت بترجمة مؤلفات ارسطو •

استفاد توماس الاكويني فائدة كبيرة من مؤلفات ارسطو فحاول التوفيق بين تلك الآراء وبين مبادىء الدين المسيحي • « كان يعتقد ان المذهب الارسطي

---

(١٤) تأثر الكثير من كتاب العصور الوسطى في أوربا بفلاسفة العرب وخصوصا ابن رشد وابن سينا •

(١٥) يوسف كرم ، المرجع المشار اليه ، ص ١٤٤ـ١٤٥ •

صحيح ولكن ليس كل الصحة ، فهو صحيح طالما كان متمشيا مع المنطق الانساني بدون التجاء لمبادىء الايمان المسيحي ، والايمان المسيحي في رأي الاكويني لم يلغ المذهب الارسطي ، بل هو قد أتم واكمل الاجزاء الناقصة به »[١٦] .

آ – الدولة عند توماس الاكويني :

اذا كان الوجود الاجتماعي عند توماس الاكويني حدث طبيعي : فانه عند الحيوانات يصدر عن الغريزة ، اما الجماعات الانسانية فتكوينها يرجع الى العقل والارادة .

وعلى هذا استند القديس الاكويني الى تعريف شيشرون للشعب حين قال بانه « كثرة منظمة تخضع لقانون عادل يرتضيه الافراد ابتغاء تحقيق منفعة مشتركة »[١٧] . وانطلاقا من ذلك نستطيع القول بأن توماس الاكويني على خلاف أوغسطين الذي ذهب الى ان العدالة لا يمكن ان توجد الا في مجتمع مسيحي .

ان كل جماعة تحتاج – دون شك – الى سلطة تقوم بقيادتها لتحقيق اغراضها ، فالسلطة ضرورية ولا يمكن وجود هذه الكثرة دون سلطة . ان غاية الاجتماع « ليست الاستمتاع بل استكمال الفرد لانسانيته وتحقيق غايته بما هو انسان . فمهمة الدولة معاونته على ذلك بما تستطيعه ويفوق طاقته الخاصة »[١٨] .

وبالتالي فالدولة هي ظاهرة طبيعية اقتضتها طبيعة الحياة الانسانية ، وتتمثل في انها تنظيم ارتضاه الافراد بحريتهم للعيش سوية . ان هذا التنظيم يتطلب وجود سلطة قائمة بأمر الحكم لتحقيق اهداف الافراد باللسعادة[١٩] .

---

(١٦) الدكتور حسن شحاتة سعفان . اساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية ، المرجع المشار اليه ص ١٤٧ .

(١٧) لاحظ شيشرون .

(١٨) يوسف كرم ، المرجع المشار اليه ، ص ١٧٢ .

(١٩) الدكتور فؤاد العطار ، المرجع المشار اليه ، ص ١١٣ .

ب ـ نظريته في السلطة :

رأينا مما تقدم ان توماس الاكويني يذهب الى ان الاجتماع حدث طبيعي اقتضته طبيعة الحياة الانسانية • وتأثرا بارسطو يذهب الى ان السلطة لا يمكن الا أن تكون حدثا طبيعيا لان الغرض منها هو تحقيق الاهداف المشتركة للافراد • فالسلطة ضرورة اجتماعية ، توجد مع الوجود الاجتماعي لتحقيق اغراض الانسان في الفضيلة • الا انه من ناحية أخرى ، وتأثرا بالمسيحية ، يذهب الى ان مصدر السلطة هو الله •

لما كان الاجتماع امرا تتطلبه الطبيعة ، ولما كان العيش في مجتمع يقتضي وجود سلطة منظمة ، ولما كان الله هو خالق هذا الكون والقائم على أمره فمصدر السلطة ، اذن ، هو الله • ولكن اذا كانت السلطة مصدرها الله ، فان اشكالها وطريقة مزاولتها أمر يعود الى الافراد •

« ولا شك ان هذه التفرقة التي اقامها القديس توماس في شأن السلطة تبلغ من الاهمية حدا كبيرا في المجال الطبيعي ، اذ تستهدف أساسا ألا ينسب الى الله مظاهر السلطة الفاسدة ، ونعني بذلك الاخطاء وانواع التقصير أو الاهمال التي قد يرتكبها الحاكم في مباشرته السلطة »(٢٠) •

جـ ـ انظمة الحكم :

اتفق القديس توماس الاكويني مع ارسطو في تقسيمه للحكومات من حيث الغاية ، كما اتفق معه في موضوع النسبية في صلاح انظمة الحكم السياسية ، وانتهى به الامر الى تفضيل النظام المختلط فأقام حكومته ـ على خلاف ارسطو وتمشيا مع شيشرون ـ على الاخذ بالنظم الثلاثة المعروفة •

يفرق الاكويني بين ثلاثة انواع من انظمة الحكم : الملكية والارستقراطية والديمقراطية (الديمقراطية يسميها بوليتيا) وهذه هي الانظمة الصالحة • اما

---

(٢٠) نفس المرجع ، ص ١١٤ •

الانظمة الفاسدة فهي : الاستبدادية والاوليجارشية والغوغائية (الديماغوجية) وهذه الانظمة هي الوجه الثاني للثلاثة الاولى .

عندما يفاضل الاكويني بين الاشكال الاولى ، يرى الملكية هي أفضل من الارستقراطية ، والارستقراطية بدورها أفضل من الديمقراطية (أو حكومة الشعب العادل) .

يتضح لنا بان تفضيل الاكويني يذهب الى النظام الملكي ، ذلك لان هذا النظام ، كما يراه ، الاكثر تطابقا مع طبيعة الاشياء . ولكن هذا النظام يمكن ولاسباب متعددة ان يبتعد عن جادة الصواب وينحرف بالتالي نحو الاستبداد . ولهذا فالنظام المختلط يكون والحالة هذه أفضل انواع الحكومات على الاطلاق : ملكية معدلة بارستقراطية وديمقراطية .

هذا النظام يحقق فائدتين : الاولى ، من الافضل ان يأخذ الشعب نصيبه في ادارة شؤون الدولة ، وهذا يؤدي الى ان يتمسك الجميع بالدستور ومن ثم يحافظون على النظام ، الثانية ، يقوم هذا النظام على وجود الارستقراطية ويستفاد من خبراتها[٢١] .

فخير انواع الانظمة ، اذن ، النظام المختلط : يرأس الدولة ملك يتحلى بالفضيلة ، يعاونه في ادارة شؤون الدولة مجلس ارستقراطي يتكون من عقلاء القوم ينتخبه الشعب[٢٢] .

د ـ القانون :

عندما ارتضى الانسان العيش في مجتمع منظم ، قصد ان يخضع لقانون عادل. القانون العادل هذا ، هو القانون الطبيعي الذي يعتبر مشتقا من القانون الخالد الازلي . أما القانون الوضعي « الانساني » ، فهو القانون الذي يضعه الانسان لتنظيم أمور حياته . ولكن القانون الوضعي هذا لا قيمة له « الا اذا صدر طبقا

(٢١) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ١٨٣ .
(٢٢) يوسف كرم ، المرجع المشار اليه ص ١٧٣ .

للعقل ولاجل الخير العام ، أي طبقا للقانون الطبيعي ، ومن ثمة طبقا للقانون الازلي »[٢٣] .

والذي يهمنا ان نؤكد عليه ، هنا ، ان توماس الاكويني يذهب الى القول بان القانون الوضعي يستمد سلطته من الصالح العام وليس من ارادة فرد أو مجموعة افراد . ولما كان القانون هو نتاج الشعب كله ، يرى بان القانون هو أمر للصالح العام ، وهو من حق المجموع كله أو شخص يمثل هذا المجموع . وبعبارة أخرى فسلطة سن القانون تكون للمجموع أو لشخص عام يشرف على الجماعة[٢٤] .

هـ ـ العلاقة بين الدولة والكنيسة :

ذهب توماس الاكويني الى ان في الانسان ناحيتين ، الاولى ، وتتعلق بالمحافظة على وجوده وبالتالي تسعى الى تحقيق سعادته الزمنية ، هذا الامر يكون من اختصاص الدولة وتكفله عن طريق القانون الوضعي . اما الناحية الثانية في الانسان ، فهي الناحية الروحية ، وتكفل الكنيسة هذه الناحية عن طريق القانون الالهي .

يترتب على ذلك ان هاتين الناحيتين ليستا مستقلتين استقلالا كاملا . فكل من الكنيسة والدولة تبغي تحقيق الفضائل الخلقية للانسان ، وعلى ذلك فالتداخل بين مجال الكنيسة ومجال الدولة واضح . « ولكن الغرض الزمني أو الدنيوي للانسان خاضع للغرض الروحي وتحقيق الرحمة وخلاص الروح ، لان الغرض الثاني هو الغرض الوحيد الذي يتخذ غاية في ذاته . ومن ثم كان واجبا على الحاكم الزمني أو السياسي ان يبحث عن الغرض الاول لا كغاية في ذاته ولكن كوسيلة لتحقيق الغرض الثاني الذي يعتمد عليه الغرض الاول . وهو اذ يفعل ذلك انما يجب عليه ان يخضع للسلطة الدينية لان هذه السلطة مهمتها اعداد الافراد للغرض الاسمى وهو الغرض الروحي أو الغرض الرئيسي ، فالدولة

(٢٣) نفس المرجع ، ص ١٧٣ .

(٢٤) الدكتور حسن شحاته سعفان . اساطين الفكر السياسي والمدارس السياسية المرجع المشار اليه ، ص ١٥٢ .

ليست مستقلة عن الكنيسة بل هي خاضعة لها بالقدر الذي يختلط فيه مجالاهما »[٢٥] . فالكنيسة فوق الدولة اذن .

و ـ العلاقة بين المحكومين والحاكم :

طاعة المحكومين للحاكم واجبة ما دام الحاكم يتوخى العدالة في حكمه . وبالتالي فطاعة الافراد للسلطة الزمنية واجبة ما دامت تصرفات هذه السلطة منسجمة مع التعاليم الدينية .

فرق توماس الاكويني بين نوعين من مخالفات السلطة الزمنية : مخالفات ثانوية ، ومخالفات جوهرية تتعارض مع أحكام القانون الطبيعي والقانون الالهي. فيما يتعلق الامر بالمخالفات من النوع الاول فهي لا تؤدي الى عدم طاعة الحاكم ، لانه من الافضل للمجتمع احتمال الحاكم المستبد على الثورة عليه لما قد يترتب على نجاحها من فتن واضطرابات أو قد تفشل فينتقم الحاكم من الشعب . أما اذا كانت المخالفات جوهرية ، فمقاومة الاستبداد والحالة هذه بالثورة ، ليست حقا فقط ، بل واجبا على الافراد .

غير ان القديس توماس الاكويني ، حفاظا على المجتمع ، فرق بين نوعين من المقاومة : المقاومة الشعبية فاجازها ، والمقاومة الفردية ، « الاغتيال السياسي »، فلم يجزها ابدا . « اما قتل الطاغية أو الغاصب فغير جائز لفرد يقوم به من تلقاء نفسه ، ولكن للشعب باجمعه أو ممثلا في مجلس مشروع ان يستعمل هذا الحق »[٢٦] .

---

(٢٥) نفس المرجع ، ص ١٥٥ .

(٢٦) يوسف كرم ، المرجع المشار اليه ، ص ١٧٥ .

٣ ـ مفكرون آخرون

ان كانت القرون الوسطى قد امتازت بالصراع الحاد بين السلطة الدينية (الكنيسة) وبين السلطة الزمنية (الدولة) ، فقد انقسم الكتاب الى قسمين : قسم منهم ناصر السلطة الدينية ، وناصر القسم الآخر السلطة الزمنية • ففي خلال ستين عاما (١٠٥٢-١١١٢) مثلا ظهر حوالي ١١٥ كتابا بعضها يناصر السلطة الدينية ضد الدولة ، والبعض الآخر ناصر الدولة ضد الكنيسة • هذا الصراع ظل مستمرا طيلة العصور الوسطى بل وحتى في بداية العصور الحديثة •

الكتاب الذين ناصروا الكنيسة عديدون نذكر منهم على سبيل المثال : أوغسطين ، جون سالسبوري ، البرت الاكبر •• الخ ، أما الذين ناصروا الدولة فمنهم : غليوم دي اوكام ، ديبوا ، مارسيلو دي بادو • اما الشاعر الايطالي دانتي فقد حاول الوقوف موقفا وسطيا بين الطرفين •

اليجيري دانتي ١٢٦٥ ـ ١٣٢١ :

ان صاحب « الكوميديا الالهية » لعب دورا مهما في السياسة الايطالية • ألف دانتي كتابا عنوانه في الملكية De monarchia ، ويقول بريلو بان الترجمة الصحيحة لعنوان هذا المؤلف وفقا للغة الحديثة يجب ان تكون في في الامبراطورية[٢٧] • ذهب بريلو الى ذلك لان موضوع الكتاب يتناول الدولة أو الامبراطورية الاوربية الواحدة •

دافع دانتي عن الامبراطورية ، كما وانه دافع عن سلطة الامبراطور وذهب الى انها فوق سلطة البابا • ان كان دانتي على خلاف مع توماس الاكويني في هذا المجال ، الا انه يتفق معه بما يلي[٢٨] :

---

(٢٧) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ١٨٨ •

(٢٨) الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى ، المرجع المشار اليه ، ص ٨٩ •

١ ـ كلاهما كان ينظر الى اوربا على انها مجتمع مسيحي واحد يخضع لسلطة زمنية يمثلها الامبراطور ، وسلطة دينية يمثلها البابا .

٢ ـ كلاهما عالج المشكلات السياسية والاجتماعية من وجهة نظر اخلاقية ودينية وتأثرا بتقاليد الكنيسة الاولى ، واستمدا حججهما من اراء ارسطو .

كان دانتي من دعاة الوحدة السياسية الاوربية ، ورأى بان السلام في هذه القارة لا يمكن ان يستتب الا بتوحيد السلطة فيها وجعلها للامبراطور . وعلى ذلك يذهب الى معارضة تدخل البابا في الامور الزمنية ، لان ذلك سيسبب الفوضى بالنسبة للمجتمع الاوربي .

ان كل مجتمع منظم يهدف حتما لتحقيق اغراض معينة ، وبما ان الترابط بين افراد المجتمع الواحد موجود ، فالسلطة والحالة هذه لا يمكن ان تكون الا لرئيس واحد . لما كانت سلطة الامبراطور الروماني مستمدة من الشعب ، ولما كانت الامبراطورية المقدسة هي امتداد للامبراطورية القديمة ، وسلطة الامبراطور لاتزال مستمدة من السيادة الشعبية التي أوكلها الشعب للامبراطور ، فسلطة الامبراطور اقوى والحالة هذه من سلطة البابا[٢٩] .

وعلى كل حال فالبابا له على الامبراطور حق الاحترام والتقدير باعتباره المسؤول عن قيادة الافراد وانارة الطريق أمامهم نحو العالم الابدي[٣٠] .

ب ـ مارسيلو دى بادو ١٢٧٠ ـ ١٣٤٢ :

المعلومات المتوفرة عن حياة مارسيلو دي بادو قليلة جدا ، وعلى كل حال فقد استلم منصب رئيس جامعة باريس لمدة ثلاثة اشهر ، اضطر بعدها لترك هذا المنصب نتيجة محاربة الكنيسة له[٣١] .

---

(٢٩) نفس المرجع ، ص ٨٩ـ٩٠ .
(٣٠) بريلو ، المرجع المشار اليه ، ص ١٨٨ .
(٣١) نفس المرجع ، ص ١٨٩ .

في مؤلفه « المدافع عن السلم » يهاجم الكنيسة المسيحية ، والكتاب محاولة للحد من السلطة السياسية للبابا وموقف الكنيسة الاستغلالي ، ويذهب الى ابعد من ذلك فيضع الكنيسة تحت سلطة الدولة • وفي الوقت نفسه يعتبر أول من نادى ـ في العصور الوسطى ـ بالملكية المقيدة •

تأثر بأرسطو في تحليلاته الفلسفية ، وقد اشار الى ذلك في مقدمة مؤلفه « اذ ذكر انه بمثابة تتمة لكتاب ارسطو في السياسة ، لان ارسطو حين شرح اسباب الثورات فاته سبب لم يكن معروفا في عصره ، وهو زعم البابا انه يتقلد السلطة العليا ، مما جر الشقاء على أوربا »(٣٢) •

١ ـ السلطة المدنية والكنيسة :

يذهب مارسيلو دي بادو الى ان الديانة يجب ان تخضع لاشراف الدوله ويخضع رجال الدين بدورهم للسلطة الزمنية • ان الكنيسة جزء من الدولة وبالتالى تخضع الاولى لاشراف الثانية ، فالدين شيء والكنيسة بتنظيماتها الاجتماعية المختلفة شيء اخر •

لا توجد في الدولة من سلطة الا سلطة الدولة • وعلى ذلك فليس هناك من مجال للتفريق بين ما هو زمني وما هو روحي ، لانه ليس هناك من مجتمع ديني قائم بذاته(٣٣) • ولما كانت الكنيسة تمثل تنظيما اجتماعيا معينا فتخضع بالتالي للسلطة الزمنية •

اما عن خضوع رجال الدين لقوانين الدولة ، فيذهب دي بادو الى القول بان رجال الدين يخضعون لقوانين الدولة وتنظيماتها ، فان خالفوا هذه القوانين فيحاكمون امام محاكم الدولة لتطبق بحقهم القوانين البشرية • ومخالفتهم لقانون الله يترتب عليه وقوعهم تحت طائلة العقاب الالهي في الاخرة •

---

(٣٢) الدكتور بطرس بطرس غالي والدكتور محمود خيرى عيسى ، المرجع المشار اليه ، ص ٩١ •

(٣٣) توشار ، المرجع المشار اليه ، ص ٢٠٢ •

٢ ـ دى بادو والسلطة :

يذهب دي بادو الى القول بان المشرع في الدولـــة لا يمكن ان يكون الا الشعب في مجموعة او الجزء الغالب من الشعب والذي يعلن ارادته في الجمعية العامة للمواطنين(٣٤) . وبالتالي فحق اصدار القوانين لا يمكن أن يكون الا للمشرع « الشعب » ، ويفهم من ذلك ان الكنيسة لا يمكن لها اصدار اوامر للافراد او قوانين وتلزمهم بها .

القانون ، اذن ، هو عمل من اعمال الجماعة لغرض تنظيم حياة الافراد . فالشعب مصدر السلطة سواء باشرها بنفسه ام أحالها للامبراطور .

اما السلطة التنفيذية في الدولة ، فتقوم الســـلطة التشريعية (الشعب) بانتخابها . تستمد السلطة التنفيذية قوتها من الشعب وعليها الالتـزام بالقوانين الموضوعة من قبل المشرع والا جاز للشعب ابدالها .

---

(٣٤) يقول بطرس بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى ، المرجع المشار اليه، ص ٩٢ هامش رقم (١) ، بان عبارة الجزء الغالب (السائد) من المجتمع لا يقصد بها الاغلبية العددية ، وانما يقصد ذلك الجزء الذي له وزن كبير في حياة المجتمع ، ويتجلى ذلك في قوله « عندما أقول الجزء السائد في المجتمع أقصد الناحيتين « العددية والقيمية » ، وهذه الفكرة أساسها ارسطو .

الفهرست

الصفحة

المقدمة ٣

مدخل الى الدراسة ٦

الباب الاول

الفكر السياسي في عهد الاغريق

الفصل الاول : التنظيم الاجتماعي والسياسي لدولة المدينة ١٧ ـ ٢٣

١ ـ التنظيم الاجتماعي (الطبقات الاجتماعية) ١٧

٢ ـ النظم السياسية ١٩

الفصل الثاني : المثل السياسية العليا عند الاغريق ٢٤ ـ ٣٢

١ ـ الديمقراطية ٢٤

٢ ـ الحرية ٢٩

٣ ـ القانون ٣٢

الفصل الثالث : الفكر السياسي قبل افلاطون وارسطو ٣٣ ـ ٥٣

١ ـ هيرودوت ٣٥

٢ ـ هيبودام دي ميليه ٣٦

٣ ـ سقراط ٤٣

٤ ـ اكزنيفون ٤٨

الفصل الرابع : افلاطون ٥٤ ـ ٩٠

١ ـ الجمهورية ٥٥

أ ـ نشأة الدولة وتبادل الحاجات ٥٦

ب ـ طبقات الشعب ٥٧

الصفحة

ج ـ شيوعية افلاطون ٦٠
د ـ التعليم ٦٤
هـ ـ انظمة الحكم ٧٠
٢ ـ السياسة ٧٥
٣ ـ القوانين ٨٠
أ ـ النظام المختلط لمدينة القوانين ٨٥
ب ـ التعليم والدين ٨٨
الفصل الخامس : ارسطو ٩١ ـ ١١١
١ ـ مؤلفات ارسطو ٩٣
٢ ـ نشوء الدولة ٩٦
٣ ـ المثل العليا للدولة عند ارسطو ٩٧
٤ ـ مبدأ فصل السلطات ١٠٣
٥ ـ ارسطو والرق ١٠٤
٦ ـ نظم الحكم عند ارسطو ١٠٥
٧ ـ جمهورية ارسطو ١٠٧
الفصل السادس : انهيار دولة المدينة ١١٢ـ١١٩

الباب الثاني

الفكر السياسي في العهد الروماني

الفصل الاول : التنظيم السياسي للدولة الرومانية ١٢٤ـ١٢٩
١ ـ العصر الملكي ١٢٤
٢ ـ العصر الجمهوري ١٢٥
٣ ـ العصر الامبراطوري ١٢٧

الصفحة

الفصل الثاني : اتجاهات الفكر السياسي الروماني ١٣٠ـ١٤٦

١ ـ بوليب ١٣٢

٢ ـ شيشرون ١٣٦

٣ ـ سنيكا ١٤٥

الفصل الثالث : القانون الروماني والعلاقات الدولية عند الرومان ١٤٧ـ١٥١

١ ـ مفاهيم قانونية ١٤٧

٢ ـ العلاقات الدولية عند الرومان ١٥٠

الباب الثالث

الفكر السياسي في العصور الوسطى

الفصل الاول : ملاحظات في الفكر السياسي المسيحي ١٥٤ـ١٦٣

١ ـ ماهية الفكر السياسي المسيحي ١٥٤

٢ ـ النزاع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية ١٥٨

الفصل الثاني : الاقطاع ١٦٤ـ١٧٧

١ ـ نظرة في القانون ١٦٤

٢ ـ ماهية النظام الاقطاعي ١٧٠

الفصل الثالث : المذاهب السياسية في العصور الوسطى ١٧٨ـ١٩٥

١ ـ القديس اوغسطين ١٧٨

٢ ـ توماس الاكويني ١٨٦

٣ ـ مفكرون اخرون ١٩٢

أ ـ دانتي ١٩٢

ب ـ دي بادو ١٩٣

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣	١٦	مدينة	مدنية
٦	٨	بين	بني
٧	١٥	اليتوقراطية	التيوقراطية
٨	٤	اليتوقراطية	التيوقراطية
٨	١٢	اليتوقراطية	التيوقراطية
١٤	٣	المدنية	المدينة
١٤	٨	المدنية	المدينة
٢٥	١	الاثنين	الاثيني
٢٧	١١	الديقراطية	الديمقراطية
٢٨	الهامش	الاربوباج	الاريوباج
٣١	١١	شرعية	شرعيته
٣٥	هامش رقم ٣	1967	1961
٤٤	٢	تظر	تظهر
٤٤	٢	السايسى	السياسي
٤٤	١١	راءا	رداء
٤٩	١٧	اكزنيغون	اكزنيفون
٥٠	٧ ١٩		٢٠ (يصلح الهامش ويكون ٢٠ كذلك)
٥٣	الهامش		تصلح ارقام الهوامش وتكون ٢١ ، ٢٢
٥٦	١٠	الزارع مثلا يستطيع	الزارع مثلا لا يستطيع

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦٨	٢١	وحتى الخامسة والثلاثين • وهذه الفترة هي المدخل •	وبداية الخدمة العسكرية
٧٢	١٩	فيكون واجبها	يكون واجبا
٨١	١١	الا ان	الى ان
٨٦	١٢	ليست	ليس
٨٧	٥	اختارهم	اختيارهم
٩٧	٦	تقدم	تقوم
١٢٤	١١	يكننا	يمكننا
١٣٣	١٥	١٧	٧
١٦١	٢٢	٦	٩

ت ٢٧/٦٠٠ انتهى الطبع في ١٦ـ١٢ـ١٩٦٩

GENERAL BOOKBINDING CO.
324NY1 318
74 4 P 6599
QUALITY CONTROL MARK

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES
0045343179

LEHMAN LIBRARY

JA
63
.T32

JAN 21 1975